

مدونات  
أميرة بهي الدين

ضل راجل ولا ضل حيطة





إهداء ٢٠١٠  
دار الكتب و الوثائق القومية  
القاهرة

مدونات

أميرة بهى الدين

ضل راجل ولا ضل حيطه

طبعة أولى ٢٠١٠



عنوان الكتاب: ضل راجل ولا ضل حيلة  
اسم المؤلفة: أميرة بهي الدين  
الناشر: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات  
قطعة رقم ٧٣٩٩ ش ٢٨ من ش ٩ - المقطم - القاهرة  
ت، ف: ٠٠٢-٠٢-٢٥٠٧٥٩١٧

e.mail : mahrosa@ mahrosa.com

رئيس مجلس الإدارة : فريد زهران

الغلاف : عمرو عامر

المحرر العام : محمود الورداني

المستشار الإعلامي : مصطفى عبادة

رقم الإيداع : ٢٠١٠/١٥٢٤  
الترقيم الدولي : ٦-٣٥١-٣١٣-٩٧٧-٩٧٨

جميع حقوق الطبع  
محفوظة لمركز المحروسة  
الطبعة الأولى ٢٠١٠

## إهداء.....

\* الي امي كوثر حسن.. افتقدها واتوجع من غيابها،  
وكنت اتمني وجودها هذه الايام بالذات في حياتي،  
فحضنها ودفئها ودعمها هم اكثر ما احتاجه..

\* الي بناتي سمر وملك.. فهن زهرات حياتي واجمل ما  
في العمر...

\* الي جدتي الحاجه نبوية التي عاشت وماتت تكره  
انجاب الفتيات فطرحت بغير قصد منها سؤال كبير علي  
حياتي ظلت سنوات طويله ابحث عن اجابته !!!

\* الي الفتيات والسيدات اللاتي اعرفن جميعها صديقات  
وجارات وزميلات وقربيات مكافحات من اجل وجودهن  
الفاعل الحقيقي في اسرهن وعائلاتهن ومجتمعهن...

\* الي السبعه عشر رجل العاملين معي منذ سنوات بعيدة  
في مكتبي للمحاماة " محامين وسكرتاريه وخدمه  
معاونة " فهم جميعا اثبتوا لي بطريقه عمليه - ولو لم  
يقصدوا - ان المساواة في الحقوق والواجبات بين  
الرجال والنساء امرا ممكن وقابل للتنفيذ بلا صخب بلا  
ضجيج ولا مناقشات جوفاء..

اليهم جميعا.....

اهدي اعجابي واحترامي وحيبي.....

وكتابي.....



## إهداء خاص .....

الي نصير المرأة  
الدكتور ابراهيم سعد الدين عبد الله  
صديقي الحميم وعمي الاكبر ورأس عائلتنا...  
اليه اهدي مدونة وكتاب " ضل راجل ولا ضل حيطه "

مند سنوات بعيدة وفي سنوات طفولتي الاولى وفي بلدتنا  
الريفية ووسط جدتي وعماتي وبنات عمومتهم وحيث كانت  
جميع السيدات خاضعات بالفطره ومنصاعات بالسليقة للاعراف  
والتقاليد العائليه والاجتماعيه السائده لحد عدم خروجهن -  
وهن القاهريات - من بيت العائله الا " بالملس والطرحه  
السودا " وسط هذا كله واثناء وجودهن في المطبخ لاعداد  
الطعام او اثناء سهراتهن المسائيه بعد نوم الاطفال وخروج  
الرجال من المنزل، سمعتهن كثيرا يتهامن - وهن ضحايا  
القهر المجتمعي والعنف الاسري والانحياز ضدهن شان جميع  
النساء وقتها - اعجابا واحتراما ل " نصير المرأة " وقتها كنت  
صغيره فلم افهم معني هذا الاعجاب ولا دلالاته لكن نبرة  
الحب والاعجاب والتباهي اللاتي كن يتحدثن بها عن شقيقهن  
الاكبر " ابراهيم " و وصفهن له ب " نصير المرأة " لم يمحي ابدا  
من ذاكرتي !!!



وكبرت وتعلمت ونضجت وخبرت الحياة واكتويت بنارها  
ومررت وشاهدت مئات التجارب الانسانية التي فسرت لي قيمه  
ومعني ودلاله واهميه ذلك الوصف الذي منحته عماتي  
لاخيهن الاكبر باعتباره " نصير المرأة " ..

فبعد سنوات طويله انحزت فيها - واقعيا وفكريا - للمساواه  
بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات، ورصدت اشكال  
التمييز الواقعي والقانوني ضد النساء وشاهدت بعيني الاثر  
السلبى لذلك علي حياة النساء ووجودهن وذاتهن، ومن خلال  
تجارب مريره كثيره شخصيه وعامه ادركت بوضوح ان الافكار  
القديمه والعادات المستقره والتقاليد الراسخه بالتضافر مع  
القوانين والسلوكيات العامه وانعكاساتها علي التصرفات الفرديه  
هذا كله يصعب علي النساء وجودهن العادل في الحياه  
ويصعب عليهن اكثر معركتهن الدائمه من اجل تحقيق المساواه  
بينهم وبين الرجال، تلك المساواة التي يتشدد بها الكثيرين  
من المثقفين والنشطاء الحقوقيين والسياسيين كالفاظا جوفاء  
رنانه بلا مضمون مع قيامهم بممارسات شخصيه وعامه تناقض  
اقوالهم بشكل فظيع وملفت وفج، وسط هذا كله اتذكر عمي  
ابراهيم "نصير المرأة" ذلك الرجل الخاص جدا الذي عاش  
حياته متسقا مع افكاره وقناعاته منسجما مع نفسه لايقول شيئا  
ويتصرف بطريقه مغايره، اتذكره وقد اعطاني والكثيرات من  
عائلي والقريبات والصديقات في حياته الشخصيه والعملية  
قدوه واقعيه محترمه تعيش افكارنا واحلامنا وامنياتنا بشكل  
حقيقي وتنحاز لاختياراتنا وتدعمنا في معاركنا وصعوباتها فاكد  
لنا دون شعارات ولاصخب ولاضجيج صحه اختياراتنا واهميه



ماننادي به من مباديء وافكار واكد لنا ان " البنت زي الولد  
ماهيش كماله عدد " مقوله واقعيه وممكنه وصحيحه !!!  
عمي ابراهيم " نصير المرأة " عاش يحترم المرأة ويؤمن  
بها ويرأها جديره بالحصول علي المساواه الواقعيه والقانونيه  
مع الرجل معتبرا الانحياز للرجل علي حسابها او التمييز ضدها  
في المعامله والسلوك الفردي والمجتمعي بالحصار والتعنيف  
والضغط وان التفرقه في المعامله بين النساء والرجال سواء في  
الاطر الخاصه او المجتمعيه العامه ليس الا سلوكا معوجا مرفوضا  
وظلما مستهجننا يلزم محاربته ومقاومته والتصدي له بكافه الطرق  
العمليه والفكريه، عاش ومات رجلا يؤمن بالنساء وينصفهن  
ويشجعهن علي اثبات الذات والنجاح وتحدي كل الصعوبات  
الاسريه والمجتمعيه بكل اشكالها، ولم يتواني يوما عن دعمنا  
نحن بنات عائلته في معاركنا الشخصيه وقضايانا العامه والانحياز  
لنا والوقوف بجانبنا، لم يتواني عن نصيحتنا واحتواءنا ودفعنا  
للامام وفرح بنا وبوجودنا وبنجاحاتنا كاثبات عملي علي صحه  
قناعاته وافكاره ومعتقداته فقدم لنا - طيله حياته وبهدوء وبتفان  
- كل ماقوي عليه من مساعده ومسانده ودعم وحب وحنان  
فترك في قلوبنا جميعا حبا عظيما ووشم احترامه  
وتقديره علي نفوسنا ووجداننا، انه القدوة العظيمه التي  
اختار الصعب والشاق اختار يمشي عكس التيار السائد القوي  
الجاري بان يكون " نصير المرأة " ...  
اليه... الي عمي ابراهيم... الي " نصير المرأة ".....  
اهدي هذا الكتاب.....





## الدنيا بتتغير..... وحتتغير....

لا اري ابدا النصف الفارغ من الكوب، هذه طبيعتي، اري النصف المليء من الكوب واسعد به ولا افكر بحسره ومراره في النصف الفارغ ولا انعي حظي ولا اتحسر حزنا عليه !!!

واحب جدا الشاعر التركي " ناظم حكمت " واؤمن جدا بابياته " أجهل البحار هي التي لم تبجر بها بعد. وأجهل الأطفال لم يترعرع بعد وأجهل أيامنا هي تلك التي لم نعيشها بعد. وأجهل ما يمكن أن أقوله لك هو ما لم أقله لك بعد "

واؤمن دائما ان الحياه تسير للامام وان الدنيا تتغير وستتغير لعالم افضل وحياه اسعد حتي لو بدا في لحظات كئيبه ان عقرب الساعه يسير للخلف وان الموج في حاله جذر دائم، حتي لو بدا هذا لافقد ابدا يقيني بان الحياه ستستير قدما للامام وان الايام الاجمل لم تأتي بعد....

ومنذ انحزت لقضية النساء انخيازا فطريا شخصا تلقائيا وانا في بدايات شبابي احتجاجا ورفضاً للمقولات الشائعه " الولد مش زي البنت " وغضبا من بقيه المعني المسكوت عنه " وطبعا الولد احسن اشطر اقوي.... " منذ تلك اللحظة وانا اؤمن ان اي صعوبات نواجهها اليوم لن تواجهها الشابات في المستقبل بنفس القدر والقوه، واؤمن ان اي حقوق ننتزعها اليوم ستحصل فتيات المستقبل علي اكثر منها كثيرا، واؤمن ان اي انصاف نحصل عليه اليوم كهبه ومنه سيعتبره المجتمع كله نساء ورجال في الغد القريب امر طبيعي عادي لا يحتاج حتي لمجرد التفكير فيه!! هكذا كنت ومازلت !!

فمهما تعقدت الحياه لافقد الامل ابدا في غدها الجميل بل وانتظره بمنتهى التفاءل واثقه انه سيأتي سيأتي !!! لذا..... وقتما فكرت في كتابه مقدمه للكتاب الذي سانشر فيه مدونتي الثالثه " ضل راجل ولا ضل حيطه " تلك المدونه التي خصصتها للابحاث

والمقالات والدراسات الخاصة بالتمييز ضد المرأة والمساواة القانونية في الحقوق والواجبات بين المرأة والرجال معلنه انحيازي الواضح ليس للنساء ولا ضد الرجال بل للمستقبل، لم اري لها الا عنوان واحد، "الدنيا بتغير وحتغير"!!!

نعم..... بعد قرابه ثلاثين عام من الرصد والدراسه والكتابه حول قضايا النساء، وبعد ادراكي لصعوبه الامر ومشقه الرحله التي بدأها قبلي سيدات رائدات كثيرات وقطعت فيها انا وجيلي شوطا ومازال عبء انهاءها علي شابات هذا الجيل وربما الجيل القادم ايضا، وبعد تبدد وهم امكانيه تغير العالم بتغير القانون فقط، وبعد انتباهي لاثر الاعراف والتقاليد والعادات والنسق الاخلاقي والقيمي علي نظره المجتمع للنساء وحقوقهن وبالتالي المساحات التي تمنح لهن والادوار التي يطالبن بها ويحاصرون فيها، وبعد حضور عشرات المؤتمرات والندوات المصريه والعربيه والدوليه، وبعد كل الحملات الدعائيه العدائيه ضد النساء والتي تطالب بعودتها للبيت واخراجها من سوق العمل لصالح الرجال باعتبارها - اي النساء - هن سبب ازدهار الشوارع والبطاله وانحراف الشباب والتفكك الاسري وبعد معايرة النساء بالاختلافات البيولوجيه بينهن وبين الرجال واعتبار الانوثة والهرمونات الثويه نقيصه وعيب يقلل من قيمه النساء وادوراهن الاجتماعيه والمهنيه، وبعد الصراخ والضجيج الذي يحاصر النساء في اجسادهن ويعتبرهن شيء يعرض للبيع في اسواق النخاسه تاره ويلزم اخفائه ووأده تاره اخري، بعد كل هذا وعلي الرغم منه، يسير المجتمع لصالح حقوق النساء واقرار مساواتهن بالرجال، نعم يسير ببطء، نعم يسير خطوه للامام ثم خطوتين للخلف ثم ثلاث خطوات للامام، نعم يسير بتردد وبرغبه في المهادنه وعدم خوض الصراعات الواضحه الحقيقيه، لكنه يسير في اتجاه المساواة وفي اتجاه دعم وجود النساء وتمكينهن حتي لو انكر ذلك!!!!

وانا هنا لا اتحدث عن اشياء نظريه تسمح للبعض بالادعاء علي بعدم الدقه او عدم الرؤيه الصائبه، بل اتحدث عن تغييرات لحقت بالقوانين اما انحازت للنساء او اهدت التمييز لصالح الرجال !!! اتحدث عن تغييرات لحقت بالقوانين، ونصوص الغيت وقوانين



استحدثت، كلها تنهي - بشكل جزئي صغير - التمييز ضد النساء وتدعم المساواة النصوصيه بينهم وبين الرجال، نعم الحياه ليست نصوص قانون، وتغيير القانون لا يكفي لاحداث التغييرات المجتمعيه ولا لتغيير عقل المجتمع، نعم اعرف هذا، لكن القوانين تغيرت واستحدثت فعلا ولم يتم هذا الا بسبب استمرار نضال النساء والحاحهن في المطالبه بحقوقهن ورفع الظلم عنهن والتمسك بالمساواه بينهم وبين الرجال في الحقوق والواجبات...

نعم تغيرت بعض القوانين.. لكن واقع المراه مازال رديئا في كثير من المجالات وواجهه الحياه!!! نعم اري هذا ايضا ولااجادل فيه، ولا اقول ان تغيير هذا القانون او ذاك سيغير الدنيا تماما لكن لايجوز - للامانه العمليه - عدم الانتباه لذلك ودلالاته ومعناه في سياق رحله طويله - ليس بالضروره تنتهي في اعمارنا - لكنها في اتجاهها العام تسير للامام...

ويمكن ببساطه وسهوله وقت تصفح المقالات والدراسات المنشوره في هذا الكتاب، ادراك طبيعه التغييرات القانونيه التي تمت لصالح النساء في العقدين الاخرين...

نعم تغيرات غير كافيه وغير مرضيه بشكل كامل، نعم تغيرات نصوصيه في بعض الاحيان ولم تاتي اثارها بعد علي السلوك المجتمعي، نعم تغيرات نصوصيه في بعض القوانين لم تغير بعد في العادات والتقاليد والاعراف المجتمعيه صاحبه السطوه الكبرى علي النساء، نعم اري كل هذا وافهمه لكن اقول بادراك وانتباه ان ذلك كله لا يغير من قناعتى بان الدنيا بتغير وحتغير!!!

منحت السيده المصريه حق اعطاء جنسيتها لاولادها من زوج اجنبي - وهذه خطوه للامام!!

منحت السيده المصريه الحق في التطليق خلعا دون ابداء اسباب ودون تقديم ادله وبراهين علي مبررات طلبها للطلاق - وهذه خطوه للامام!!!

حكمت المحكمه الدستوريه لصالح زوج المراه العامله وحقه في الحصول علي معاشها بعد وفاتها - اقرار لقاعده المساواه بين الرجال

والنساء، مادام الزوج يمنح الزوجه معاشه بعد وفاته حتي لو كانت تعمل، فحق الزوجه منح الزوج معاشها بعد وفاته حتي لو كان يعمل وقادر علي التكسب - هذه خطوه للامام !!!

تم رفع سن حضانه النساء للصغار حتي خمسه عشر عام علي الاقل مالم تحصل الام علي حكم باستمرار حضانتها للاطفال بعد ذلك السن اذا مارغبوا في ذلك - وهذه خطوه للامام.

استردت الزوجه المصريه حقها في استخراج جواز سفر وحقها في السفر دون اشتراط حصولها علي الموافقه المسبقه الزوج مع تقييد حق الزوج في منعها من السفر بضروره حصوله علي امر من القاضي بالمنع - وهذه خطوه للامام..

منحت الحاضنات للاطفال - سواء الام او الجده - الولايه التعليميه علي المحضونين وحق اختيار النظام التعليمي لهم بما يحقق صالحهم وهذه خطوه للامام..

السماح للنساء بالاشتغال بالقضاء - ولو كان بشكل محدود - لكنها خطوه للامام...

تم الغاء النص القانوني الخاص باعفاء خاطف الفتاه من حكم الاعدام في حاله زواجه بها وهذه خطوه للامام...

منحت الزوجه بعقد عرفي الحق في اللجوء للقضاء بطلب التطليق - وهذه خطوه للامام..

وهكذا..... خلال العقدين الاخيرين سارت المساواه القانونيه بين الرجال والنساء وانهاء التمييز ضد النساء خطوات للامام...

نعم مازالنا طموحات ولدينا قائمه طويله من الاحلام والامنيات والرغبات والاهداف التي نسعي لتحقيقها، نعم مازال كل مايحدث لايرضينا بشكل كاف، لكننا لايمكن نتجاهل كل تلك الخطوات ونفكر فقط في نصف الكوب الفارغ !!!!!

الدنيا بتتغير وحتتغير..... للامام



هذا عنوان المقدمة وماهية الروح القابعة داخل دفتي هذا الكتاب...

يوم عن يوما الدنيا بتغير للاحسن للافضل تقترب من احلامنا وهذا شيء ايجابي يلزم تذكره دائما.....

وهذه هي خطواتي في الرحلة الطويلة التي نسير فيها - انا ومئات بل الوف غيري من السيدات - املا في مستقبل عادل اجهل لصالح النساء والرجال والوطن كله...

هذه خطواتي وبردياتي اتركها للاجيال الشابه اجيال المستقبل ليفكوا طلاسـم الوطن ويفهموا اسراره وليكملوا بخطي واثقه قويه مابدأته الرائدات منذ عشرات السنوات وصولا ليوم تتغير فيه القوانين والعقول لصالح النساء وحوائظهن الصلبة التي هي اقوي من الظلال الشاحبه الوهميه التي ظلت النساء اسيراتها واسيره وهمها منذ زمن بعيد!!!!...

الدنيا بتغير وحتتغير مهما طال الزمن..... وها انا اكتب وانشر واعمل مايتعين علي عمله لا اكرث بما سيحدث غدا فرهاني ليس علي الغد الاتي بل علي المستقبل البعيد ياتي مشرقا عادلا منصفنا للنساء داعما هن.. ولو كره الكارهون.....

"تفاؤلي هذا الكثر الفريد الذي لا ينضب، يغلي ويطوف، قريباً نصبح أحراراً، أقول لنفسي وأعاند، وفي هذه اللحظة يبدو لي العالم حاشداً بالناس الطيبين، سوف نلتقي يا أصدقائي سوف نلتقي سنضحك جميعاً تحت الشمس....." ناظم حكمت.....

<http://amoura18359.blogspot.com/>

هذا لينك المدونة علي الانترنت... اتمني زيارتكم وانتظر تعقيباتكم...





## شكر وامتنان....

اشكر فريق العمل الذي ساعدني بجهدده ووقته  
حتي يصدر هذا الكتاب..  
مشيره بهي الدين.. ايمن قنديل.. وليد عفيفي



## كلمه واحده عن المدونه.....

هذه المدونه...

تنشر ابحاث ومقالات موضوعها التمييز ضد المرآه والمساواه  
القانونيه في الحقوق والواجبات بين المرآه والرجال..انا لا انحاز  
للنساء.. ولا ضد الرجال.. بل انحاز للمستقبل..





## كلمة واحدة للتعارف !!!

تيجوا نتعرف.....

المدونه دي حصيله شغل طويل بدآته من سنين بعيدة برومانسيه وقناعه ساذجه ايني ممكن اغير الدنيا، كنت متصوره ان تغيير قانون حيغير الدنيا ويعدل ميزانها المايل.. ولما كبرت وفهمت واتلطمت عرفت ان المشكله مش في القوانين لان وقت الجد الناس تركنها علي الرف وتديها ضهرها.. فهمت ان المشكله في عقول الناس لانها مستغه زي من مليون سنه جواها كل العادات وكل التقاليد وكل الاعراف وكل الانماط التقليديه وسنه ورا سنه اكتشفت ان تغيير عقول الناس وطرق تفكيرها هي اصعب من الصعب نفسه ومحتاجه وقت وطوله بال ومناهدة وخناق ان لازم الامر و..... يمكن يمكن تغيير فيها حته صغيره قوي قوي.....

طب وبعدين..... ولا قبلين..... احنا نعمل اللي علينا والدنيا تتغير وقت ماتتغير براحتها... احنا نسيب افكارنا علي البرديات وننتظر بكل الامل ان يآتي شخصا ما في لحظه ما ويقرا ماكتبته - ولو بعد الف سنه - ويقول " مر علي هذا الوطن بعض المحبين بذلوا الجهد لتحسين احواله التي بقيت علي حالها رغم انوفهم، مر علي هذا الوطن بعض المحبين اللذين عملوا بكل دآب وجديه وتركوا تراثهم للاجيال من بعدهم كنوزا من المعرفه خطوه اولي في طريق التغيير الطويل الشاق " وها انا اكتب وانشر واعمل مايتعين علي عمله لاكثرث بما سيحدث غدا فرهاني ليس علي الغد الاتي بل علي المستقبل البعيد يآتي مشرقا عادلا ولو كره الكارهون.....





## كلمة واحدة عندما اتحدث عن حقوق النساء اقولها دائما...!!!

### كيف ستسمع حديثي ؟؟؟؟؟

عندما اتحدث في اي محفل عام عن حقوق النساء واطالب بتأكيد ودعم المساواه القانونيه بين الرجال والنساء..اطالب الرجال الحاضرون ان يسمعونني باذن الاب الذي يخاف علي حقوق ابنته ومصالحها وليس باذن الزوج الذي يشعر تناحر بينه وبين زوجته ويسعي للحفاظ علي وضعه وحقوقه في مواجعتها... والغريب..

ان نفس الرجل حين يسمع حديثي باذن الزوج يكره كلامي ويرفضه وحين يسمع حديثي باذن الاب يتفهم مااقول واحيانا يتعاطف معه واحيانا اكثر يوافقني عليه!!!!!!



## الحقوق الضائعة للنساء وبطء اجراءات التقاضي.....

تعتبر الكثير من النساء ان القانون المصري وعلي الاخص قوانين الاحوال الشخصية، لا يحقق لها مصالحها سيما في اطار علاقه الزواج وتعزي هذا الي ما تسميه " اصل القانون وحش وظالم " حيث يختلط لدي النساء الامر بين الحقوق التي تقررها لهم النصوص التشريعيه وبين كيفيه الحصول علي هذه الحقوق.. وجدير بالذكر ان الاصل في العلاقات الانسانيه جميعها ومنها علاقات زواج، ان تنظم فيها الحقوق بين اطراف تلك العلاقه بطريقه رضائيه ووديه،

فاذا ما تعذرت الطريقه الوديه لا يكون امام اطراف تلك العلاقه الا اللجوء الي القضاء وصولا الي حقوقهم التي يمنحها لهم القانون المنظم لهذه العلاقه او وصولا الي الحقوق التي منحوها لبعضهم البعض في وثيقه الزواج وقت تحرير العقد.. فاذا كان القانون قد نظم في احكامه للزوج علي زوجته حق الطاعه وواجب الانفاق، بخلاف حقه المطلق دون قيد في ان يطلقها متى شاء دون ان يكون لها قبله الا التعويض (المسمى بنفقة المتعه).. فقد نظم القانون للزوجه علي زوجها حقوقا سواء كانت اثناء الحياه الزوجيه، أو بعد انتهاء الحياه الزوجيه... فللزوجه اثناء الحياه الزوجيه حق حسن المعامله، ألا يضرها او يعاملها معاملة سيئه تستحيل معها العشرة والا يهجرها، كذا يتعين عليه ان يدبر لها مسكن زوجيه آمن، وان ينفق عليها عليها وعلي صغارها، نفقه بجميع انواعها، بصرف النظر عن حالتها الماديه.. اما الزوجه بعد تطليقها فلها بعض الحقوق منها نفقه العده وهي نفقه مؤقتة وان طالت مدتها لا تتجاوز سنه من تاريخ التطليق، ولها اجر حضانه الصغار واجر مسكن الحضانه وهي ايضا اجور مؤقتة ببلوغ الصغار اقصي سن لحضانه النساء ولها نفقه المتعه ( ان طلقت بغير رضائها وبغير سبب من جانبها ) ولها مؤخر

الصداق المتفق عليه في العقد هذا بخلاف ما يمنحه القانون للصغار من حقوق بصرف النظر عن استمرار الزواج بين الاب والام او انتهاءه فالاب ملزم بالانفاق عليهم وله حق رؤيتهم طوال فترة حضانه النساء لهم ثم يلتزم بحضانتهم ويكون للام المطلقة حق رؤيتهم هي الاخرى وفقا لذات القواعد، واذا كان القانون منح الزوج حق تطليق الزوجه دون قيود الا التزامه بأن يؤدي لها بعض النفقات والاجور المالىه كما سلف القول، فإن القانون حصر حق الزوجه في طلب التطليق باللجوء الى القاضي لاسباب معينه ومحدده في القانون علي سبيل الحصر كطلب التطليق للضرر أو الهجر أو عدم الانفاق أو الغيبه أو المرض العضال.. اذ لاتستطيع الزوجه طلب التطليق لاسباب عاطفيه او نفسيه محضه، او لشعورها بعدم رغبتها في استمرار العلاقه الزوجيه دون توفر سبب من الاسباب التي حددها القانون ( كان ذلك قبل صدور القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ الذي منح النساء حق طلب التطليق خلعاً ) وفي جميع الاحوال، يتعين علي الزوجه اذا ما رغبت في الحصول علي الطلاق ان تلجأ للمحكمه مبينه اسبابها المندرجه في الاسباب السابق بيانها وعليها ان تقيم الدليل امام القاضي علي توافر الضرر او الهجر او الغيبه او غيره،، وقد جري العمل ان تقيم الدليل علي ذلك الامر بشهاده شهود عدول يقررون امام القاضي انهم قد رأوا او سمعوا بأنفسهم ما تضرر منه الزوجه، ويلزم ان يكون هؤلاء الشهود رجلين او رجل وامرأتين طبقاً لاحكام الشرع... فمزال القانون المصري لايعتبر مجرد رغبه الزوجه في الحصول علي الطلاق سبباً كافياً بحد ذاته لمنحه لها أي ماكانت اسبابها..

وجدير بالذكر ان كل الحقوق القانونيه والشرعيه سالفه البيان مستحقه لجميع الخاضعين للقانون رجالاً ونساءً هذا ما يضيفه بعض الازواج - رجالاً ونساءً - من حقوق متبادله لكل منهم عن طريق تدوينها في وثيقه الزواج وقت تحرير العقد وجدير بالبيان، ان عقد الزواج شأنه شأن أي عقد اخر، انما هو عقد مدني ينظم احكامه القانون، يحق لكل من طرفيه ان يشترط علي الطرف الاخر ما يراه



مناسبا من شروط تنظم علاقتهم المستقبلية وهو امر اقره الشرع واتفق عليه الشراح القانونين فعلي سبيل المثال يحق للزوجه ان تشرط علي زوجها ان تزوج عليها ان يطلقها، او تشرط عليه ان تبقي في عملها او دراستها بعد الزواج، او تطلب من زوجها الموافقه علي سفرها خارج البلاد طوال فتره الحياة الزوجيه دونما حاجه الي حصولها علي موافقة منه وقت كل سفر او وقت استخراج جواز سفر جديد، وبالاساس يحق لها ان تطلب منه ان يفوضها - طبقا لاحكام الشريعه والقانون - في ان تطلق نفسها منه متى ارادت وهو ما يسمي بمنح الزوجه " العصمة " وعلي الوجه الاخر يحق للزوج ان يشترط علي زوجته الا تعمل، او الا تسافر الا بصحبته او الا تعترض علي زواجه اخري اثناء الحياة الزوجيه او غيره وفي جميع الاحوال تصح هذه الشروط مادامت لم تخالف النظام العام او القانون او احكام الشريعه الاسلاميه، وتصح بين طرفيها ان قبلوها، ودونت في متن وثيقه الزواج وقت تحرير العقد، ومن ثم فإن من الناحيه النظرية يمنح القانون - سواء في نصوصه او فيما أباحه من اضافه شروط وحقوق اخري في وثيقه الزواج - للنساء الكثير من الحقوق - وبصرف النظر عن ان كثيرا من النساء يرغبن في توسيع او تعميق هذه الحقوق هو امر مجال مناقشه اخري - الا ان الحصول علي تلك الحقوق - في حاله الخلاف بين الطرفين وتعذر التسويه الرضائيه او الوديه - في ذاته مشكله كبرى.. اذ لا يكون امام النساء الا اللجوء الي المحاكم بغيه الحصول علي حقوقها المقرره سواء قانونا او اتفاقا ( في وثيقه عقد الزواج ) وهو ما يعرض النساء للعديد من التعقيدات الاجرائيه والواقعيه بسبب تعدد الاجراءات القانونيه وتنوعها وبطء اجراءاتها من ناحيه اخري وهذه التعقيدات وهذا البطء في اجراءات التقاضي هو ذاته السبب الرئيس والاساسي في احساس النساء بضياح حقوقهم القانونيه والشرعيه الي حد يصل الي انكار وجودها اصلا فالنساء يشعرون بأن القانون يمنحهم حقوقا نظريه، يتعذر عليهن الحصول عليها في الوقت المناسب، فاذا استمرت دعوي التطلاق بمراحلها القانونيه المختلفه سنوات كثيره تصل الي اربعه او خمس سنوات بما يترتب علي ذلك من نفقات ماليه

كبيره تتكبتها الزوجه بخلاف ما تقع فيه من مشاكل وضغوط نفسيه، يضاعف من احساسها بأنها اسيره وضع شائك لا ينصفها فيه القانون بل ان الاخطر ان احكام الطلاق لا تصبح نهائيه وباته الا بعد ان تفصل فيها محكمه النقض فاذا كان

تنفيذ حكم التطلاق ممكنا - من الناحيه العمليه - بعد صدور حكم المحكمه الاستئنافيه، فإن الغاء هذا الحكم من محكمه النقض ( بعد عده سنوات اخري ) يترتب عليه ان تعود المرأة زوجه لزوجها السابق تطليقها منه رغم انه يحق لها بعد صدور حكم الاستئناف ان تتزوج من اخر باعتبارها مطلقه بحكم نهائي واجب النفاذ وهو ما قد يخلق اشكاليات عمليه بأن تجد المراه نفسها زوجه لرجلين، زوجها الاول بعد الغاء حكم التطلاق من محكمه النقض وزوجها الثاني الذي عقد عليها ودخل بها بعد صدور الحكم الاستئنافي بالتطلاق، بما يترتب علي ذلك الوضع الشائك ان النساء - وبشكل عملي - تؤثرن الا تتزوجن الا بعد صدور حكم محكمه النقض الفاصل في نزعها وزوجها الاول، بما يعني ان تبقي في هذا الزرع سنوات طويله تصل الي عشره سنوات كامله منذ بدء الزرع امام المحكمه الابتدائيه وحتى الفصل فيه من محكمه النقض هذا من ناحيه ومن ناحيه اخري فإن احكام النفقات المستحقه للزوجه أو المطلقه وللاطفال، تصدر بعد فتره طويله منذ رفع الدعوي الابتدائيه للمطالبه بها قد تصل الي عام او ما يزيد لما في هذه الدعاوي من اجراءات طويله لاثبات ان الزوج لا ينفق عليها من ناحيه وانه موسر ( لتحديد مقدار النفقه من ناحيه اخري ) اذ لا يكفي بالمستندات الرسميه - رغم صعوبة الحصول عليها - بل جري العمل ان تلجأ المحكمه لاجراء التحريات عن الزوج ودخله - عن طريق الشرطه وجهه العمل - وايضا الي سماع شهاده الشهود بشأن تاريخ الامتناع عن الانفاق وبشأن حاله الزوج الماليه، وهذا جميعه يستغرق وقتا طويلا وتكاليف تضاف الي اعباء المراه التي تعاني من ضيق ذات اليد بخلاف ما يتصور واقعا من امكانيه التلاعب في التقديرات بالنسبه للحاله الماليه واصطناعها بل ان تنفيذ الاحكام القضائيه الخاصه بالنفقات والاجور امرا شاقا اذ عادة ما يشمل الحكم بالاضافه الي

مبلغ النفقة الشهري، مبلغ متجمد مستحق للزوجه من تاريخ رفع الدعوي او من تاريخ الامتناع وحتى تاريخ الحكم فيها وحصول المرأة علي هذا المبلغ المتجمد امرا بالغ الصعوبه ولا يتم عادة الا بأجراءات قضائيه جديدة - سواء للقيام

بالحجز علي اموال الزوج وأعتراضه علي ذلك بدعاوي واجراءات قانونيه او بأقامه دعوي عليه بطلب حبسه لامتناعه عن سداد مبالغ النفقه المحكوم بها - يضاف وقتها وتكاليفها الي الوقت السابق والتكاليف السابقه وخلاصه ما تقدم، ان العثره الحقيقيه امام حصول النساء علي حقوقهن القانونيه، وامام احساسهن بأنهن يتمتعن بالحمايه القانونيه الحقيقيه، ليس فقط ما تراه كثيرا من النساء بتقلص حجم ومساحه الحقوق القانونيه الممنوحه لهن، بل اساسا بسبب ان الاجراءات القانونيه المعقده والمتشابكه والطويله تمنح النساء احساسا راسخا، انهن لن يحصلن علي أي شيء باللجوء الي المحاكم، بل يفقدن ثقتهم في القانون نفسه ويزيد من سخطهن علي نصوصه ومواده وبنوده ويتمسكن برأيهن " اصل القانون وحش وظالم "...

ملحوظه في نوفمبر ٢٠٠٨ - حرت هذه الورقه عام ١٩٩٨ اي منذ عشره سنوات وخلال تلك السنوات صدر قانون جديد منح النساء الحق في طلب التطليق خلعا ودون ابداء اسباب وهو ما اتى وبسرعه ثماره الاجتماعيه في تحرر الكثير من النساء من سجاج الزواج الفاشل، كذا تم تعديل القانون بحيث لم يعد ممكنا الطعن بالنقض علي احكام الطلاق والاكتفاء بدرجة التقاضي الابتدائيه والاستئنافيه وهو ما انهي الاشكاليات والتعقيدات الواقعيه المشار اليها في صدر هذه الورقه و..... مازالت النساء تناضل للحصول علي حقوقها باضافه مواد جديده للقوانين الحاليه وبتسيير وتسهيل اجراءات التقاضي.....

## دراسة

### مؤشرات أولية عن "وضع المرأة في البلدان العربية" مشاهدات وقراءات في التشريعات والقوانين العربية

أن هذه الورقة إنما تحاول الوصول لاجابة واضحة لسؤال هام " ماهو وضع المرأة في البلدان العربية؟؟ " ويقصد هنا وضع المرأة من الناحية القانونية لمعرفة قدر الحقوق القانونية التي تتمتع بها المرأة وقدر المساواة المجتمعية القانونية التي حصلت عليها النساء وتعتمد الورقة للاجابة علي ذلك السؤال علي النظر في الدساتير والتشريعات العربية.. ولايفوتنا توضيح ان هذه الورقة ليست بحثا أكاديمياً بالمعني المتعارف عليه بقدر ما ترصد مشاهدات وقراءات مبدئية و أولية استنبط منها مؤشرات ونتائج ذات دلالة وفي جميع الاحوال يلزم تعميقها بدراسة أكثر منهجية وعلمية ودقة...

وقد اتسعت الورقة - في مجال البحث عن اجابه سؤاها الرئيسي والوحيد - لتشمل جميع البلدان العربية من حيث النطاق الجغرافي مع اختيار مجموعه من الحقوق القانونية كأطار موضوعي يمكن عن طريقه الوصول الي اجابة..

وقد ارتكبت الورقة علي عدة مصادر استنبط منها المشاهدات والقراءات الأولية محل الورقة، اهمها المقابلات الشخصية والحوار مع بعض المتخصصين في مجال القانون والتشريعات من مواطني الدول محل الدراسة فضلا عن قراءة وفحص الاوراق والدراسات التي تتناول وضع المرأة - وبالاخص من الناحية القانونية - في بعض الدول محل الدراسة.. ونتيجته لذلك، لم يتاح لفريق البحث معلومات عن وضع المرأة من الناحية القانونية الا الدول الاتية :

مصر / ليبيا / السودان / سوريا / لبنان / الأردن / تونس / المغرب / البحرين / اليمن " دولة موحدته " / الإمارات العربية...



وقد تم تقسيم الحقوق التي بحثت الورقة عن وضع المرأة بالنسبة لها إلى مجموعات سبعة هي :

- المساواة أمام القانون
    - حق التعاقد، حق الملكية، حق السفر
  - الحقوق السياسية
    - حق الانتخاب، حق الترشيح
  - الحقوق المتعلقة بالتعليم
    - الحق في التعليم، قوانين التعليم الإلزامي
  - الحقوق المتعلقة بالعمل
    - الحق في العمل، الحق في تولي الوظائف العامة، المساواة في الأجر
  - الحقوق المتعلقة بالصحة
    - حق الإجهاض، الحماية القانونية ضد الختان، الرعاية الصحية..
  - القوانين المنظمة لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة المختلفة
    - قانون الجنسية
  - الحق في الحصول على الجنسية، الحق في منح جنسية الأم لأبنائها
    - قوانين الأحوال الشخصية
  - السن القانوني للزواج، الموافقة على الزواج، إتمام التعاقد، فسخ العقد، القوانين المنظمة للطلاق، الموقف القانوني من تعدد الزوجات الحق في حضالة الأطفال، سن الحضانة
    - السن القانوني للزواج، الموافقة على الزواج، إتمام التعاقد، فسخ العقد، القوانين المنظمة للطلاق، الموقف القانوني من تعدد الزوجات الحق في حضالة الأطفال، سن الحضانة
- وجدير بالذكر ان عدد قليل جدا من الدول العربية التي وقعت علي اتفاقية القضاء علي كافة اشكال التمييز ضد المرأة " مصر، تونس، العراق، الاردن، اليمن الديمقراطي " وعدد اقل هو الذي صدق علي تلك الاتفاقية بعد التوقيع عليها " مصر، الاردن " ..

وقد اسفرت المشاهدات والقراءات المبدئية عن الاتي :

## المجموعة الأولى – المساواة أمام القانون أولاً : المساواة الدستورية

نصت دساتير كل من :

مصر / سوريا / لبنان / ليبيا / تونس / المغرب / الأردن / البحرين / اليمن / السودان على المساواة بين المواطنين " رجل، امرأة " دون قيد أو شرط أو أى نوع من التحفظات.. عدا دولة الإمارات العربية التي نصت على أن جميع المواطنين سواء لا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي – مما يفهم منه وبمفهوم المخالفة على أن التمييز بسبب الجنس أو النوع أمراً متصور الحدوث ودستوري..

## ثانياً : المساواة أمام القانون

\*\*\* حق التعاقد – الملكية – الذمة المالية المستقلة..

تتمتع النساء في كل من مصر / سوريا / لبنان / ليبيا / تونس / المغرب / الأردن / البحرين / اليمن " دولة الوحدة " / السودان.. بحق التعاقد – المقرر في القوانين المدنية – فلها أن تعاقد بنفسها وبأسمها ولصالحها – ولها أيضاً ذمة مالية مستقلة عن الزوج " طبقاً للقواعد الإسلامية " – ولها حق الملكية دون قيد أو شرط.. ولها حق ممارسة التجارة دون اشتراط موافقة الزوج.. " بالنسبة للبنان فإنه هناك قانون على وشك الصدور يعطى المرأة الحق في ممارسة التجارة دون إذن أو موافقة من زوجها ".

\*\*\* الحق في السفر

فالأوضاع تختلف بين دولة وأخرى – وأيضاً بين ما إذا كانت الأنثى فتاة لم تتزوج أو سيدة لها زوجها..  
وذلك على النحو التالي :

في مصر - لا بد من موافقة ولي الأمر " الأب - الأخ " لإستخراج جواز السفر، وفي حالة كون السيدة زوجة، فلا بد من موافقة الزوج لإستخراج جواز سفر وفي ذات الوقت يحق لزوجها، وطوال فترة سريان جواز سفرها أن يمنعها عن السفر بإرادته المنفردة..

في سوريا وتونس والبحرين - بالنسبة للبنت يلزم موافقة الأب لإستخراج جواز السفر..

لكن بالنسبة للزوجة لا يلزم موافقة الزوج المسبقة لإستخراج الجواز - ولا يحق له منعها إلا في حالة وجود حكم قضائي أو أمر من القاضي..

في لبنان والأردن - يلزم إذن الزوج لإستخراج جواز السفر - لكنه إن وافق على إصداره لا يحق له منع الزوجة من السفر إلا بإذن من القاضي أو بحكم قضائي..

وفي المغرب يحق للزوجة إستخراج جواز سفر دون موافقة الزوج إلا إذا اعترض على إستخراجه لها فلا تمنحه..

في ليبيا لا تستخرج الزوجة جواز سفرها إلا بموافقة الزوج، لكن ليس له منعها من السفر بعد إستخراج الجواز إلا بإذن قضائي..

في السودان موافقة ولي الأمر ضرورة لإستخراج جواز سفر، ثم يطلب منه الموافقة في كل مرة تستخرج فيها تأشيرة خروج مع كل محاولة للسفر، وأحيانا يطلب منها ضرورة اصطحاب محرم لها.. في دولة الإمارات العربية المتحدة - نص الدستور على أن التنقل والإقامة مكفولة للمواطنين في حدود القانون وإن لم يتيسر لفريق الباحثات العثور على القوانين المنظمة لهذه الحقوق لإكتشاف حقيقة وضع المرأة بالنسبة لممارسة حق السفر..

## المجموعة الثانية - الحقوق السياسية

### \*\*\* حق الانتخاب والترشيح

تتمتع المرأة في كل من مصر، سوريا، لبنان، الأردن، ليبيا، تونس، اليمن، المغرب بالحقوق السياسية سواء من ناحية الترشيح أو الانتخاب شأنها شأن الرجل في جميع الشروط العامة اللازمة لممارسة ذلك " سواء الانتخاب أو الترشيح ".

وجدير بالبيان أن المرأة في كل تلك الدول سابقة البيان تتمتع بالعضوية في المجالس النيابية التشريعية وأيضاً المجالس المحلية والبلدية..

أما عن السودان فحق الانتخاب والترشيح متوفر بالنسبة للمرأة لكن الديمقراطية معطلة.

أما عن البحرين فإن الدستور معطل أحكامه شاملاً ذلك وجود المجلس النيابي، وبالتالي فالمرأة شأنها شأن الرجل لا تمارس أى حقوق سياسية - وإن كان جدير بالبيان أنه وفي عام ١٩٢١ كان هناك انتخابات للمجالس المحلية، حيث شاركت فيها المرأة بالانتخاب دون الترشيح..

أما عن دولة الإمارات العربية المتحدة فقد نص الدستور على إنشاء مجلس سمي المجلس الوطني الإتحادي، يشكل من بين عدد من ممثلين كل إمارة من الإمارات الستة المشكلة للإتحاد - ونص في ذات الدستور أنه يترك لك من الإمارات الستة طريقة إختيار ممثليها في ذلك المجلس.. ويلاحظ أن ذلك النص لا يتحدث عن "انتخاب" بل عن " إختيار " - ويلاحظ أيضاً أن النص الخاص بالاشتراطات المطلوبة على أعضاء ذلك المجلس الإتحادي لم يتحدث عن الذكور فقط بل تحدث عن المواطنين وإن كان لم يحدث أن اختيرت " سيده " بين هؤلاء المواطنين فعلاً في عضوية المجلس الإتحادي..

ويهم فريق الباحثات أن يؤكد عن ثقة أن المرأة في الكويت - ورغم أنها من الدول التي لم يحظى الفريق بمعلومات كافية عنها - محرومة من ممارسة الحقوق السياسية سواء كان حق الانتخاب أو



الترشيح - وأن هاذين الحقين إنما من الحقوق التي على قائمة إهتمام الحركة النسائية هناك..

### المجموعة الثالثة : الحقوق المتعلقة بالتعليم :

\*\*\*\* الحق في التعليم :

\*\*\*\* قوانين التعليم الإلزامي :

يلاحظ على جميع الدول محل الدراسة، أنها لا تفرق بين المرأة والرجل سواء من حيث الحق في التعليم، أو نوعه، أو درجته، فلم يعثر فريق الباحثات على أى قيود " دستورية أو قانونية، أو لائحية " على حق المرأة في التعليم أو نوعيته أو درجته أو استئثارها بنوع معين من التعليم أو تخصيصها أو توجيهها للدراسات معينة " نسوية أو فئوية أو غيره " على العكس فقد قرر جميع الخبراء " مصادر الدراسة " على أن الحق المتساوي في التعليم سواء من حيث نوعيته أو درجته أو طبيعته أمراً مكفولاً للمرأة والرجل.. بل وتباهى بعضهم بأن النساء في دولته إنما تتعلم إلى أعلى الدرجات العملية والأكاديمية، وإنها تشغل جميع أنواع الوظائف والمناصب العلمية والعملية.

كذا تبين من المقابلات والمواد النصوصية التي بحثها فريق الباحثات أن التعليم الإلزامي للنساء أمراً منصوص عليه في العديد من القوانين، بل أنه واجب على الأسر والعائلات أن تلحق بناتها في التعليم الإلزامي شأنها شأن أولادها الذكور.. وقد علم فريق الباحثات أن دولة البحرين بصدد إصدار قانون يجعل التعليم إلزامي سواء للذكور أو الإناث...

وبالطبع لم تنطرق الدراسة إلى المعوقات الواقعية في سبيل تمكين الفتيات من الدراسة والتعليم في جميع أنواع التعليم أو اتجاه الأعراف والتقاليد والعادات لتوجيه الفتيات إلى نوعيات معينة معينة من التعليم.. كذا لم تنطرق الدراسة إلى موضوع تسرب الفتيات من التعليم الإلزامي وأسبابه الاجتماعية..

## المجموعة الرابعة – الحقوق المتعلقة بالعمل :

\*\*\* الحق في العمل

\*\*\* الحق في تولى الوظائف العامة

\*\*\* المساواة في الأجرة

\*\*\* الحق في الضمان الإجتماعي

بالنسبة للحق في العمل فإن الدول محل الدراسة – من الناحية الدستورية، والتشريعية – تمنح نساءها حقاً متساوياً للعمل شأنها شأن الرجل – دون أي تخصيص أو قيود...

وتمتد تلك المساواة النصوصية إلى الأجر – فالقواعد الدستورية والقانونية في الدول محل الدراسة، تمنح أجراً واحداً متساوياً للعمل الواحد بصرف النظر عن جنس ونوع شاغل هذا العمل أو هذه الوظيفة...

وقد أكد خبراء الدراسة " من لبنان أن قوانين العمل إنما تعطي المرأة اللبنانية حقوقاً واسعة لصالحها في مواجهة الرجل – دون أن يفصح على نحو تفصيلي في طبيعة تلك الحقوق...

أما في مصر فقد أكد فريق الباحثات أن المساواة النصوصية في حق العمل مهدده بالانتهاك سواء من الناحية الواقعية بأقتصار شغل الكثير من الوظائف على الذكور دون الإناث، وأيضاً من حيث التشريعات المزمع أعمالها والخاصة بمنح المرأة الحق في شغل الوظيفة نصف الوقت بنصف الأجر بما يترتب على ذلك من إخراج النساء من سوق العمل لإستحالة المنافسة الواقعية، وهو ذات القانون الذي أكدت اللجنة القومية للمرأة أنه قانون غير دستوري ويخالف قاعدة المساواة المنصوص عليها في الدستور...

وقد عيّنت الدراسة بسؤال محدد عن تولى المرأة لمنصب القضاء، وماذا كانت التشريعات تسمح بذلك أو تمنعه – وإذا كانت التشريعات تسمح بذلك فهل تمارس المرأة هذا الحق القانوني من عدمه...

وقد تبين أن المرأة في كل من سوريا، لبنان، المغرب، تونس، ليبيا، السودان تعمل في منصب القضاء منذ سنوات طويلة ( سوريا ١٩٥٣، تونس ١٩٧٠ تقريبا، ليبيا ١٩٨٤ تقريبا، المغرب ١٩٥٦ ) في جميع أنواع القضاء " مدني، جنائي عدا " المغرب التي تعمل فيها النساء في جميع أنواع القضاء عدا القضاء الجنائي " وجميع درجاته " محاكم جزئية واستئنافية، عليا/ قضاء عادي، قضاء إداري/ أعمال النيابة ومجلس القضاء "...

وقد أوضح خبير الدارسة في تونس، أن النساء في طريقهن إلى الهيمنة على كافة أعمال القضاء في تونس نظراً لزيادة أعداد النساء العاملات في هذا المجال...

وأوضح خبراء الدارسة في سوريا، أنه هناك العديد من الدوائر القضائية التي تتكون من نساء فقط " ثلاث قاضيات ". هناك العديد من الدوائر القضائية التي ترأسها امرأة " رئيسة قاضية وعضوين رجال ".

وجدير بالبيان أن كل الخبراء من كل الدول محل الدارسة، اقترنت إجاباتهم بالنسبة لشغل النساء لمنصب القضاء بتأكيدهن على عمل النساء في مهنة المحاماة، حيث قرر كل منهم أن النساء في بلاده تعمل بالمحاماة، بل وتصل إلى ثلث عدد المشتغلين بالمحاماة " ليبيا " ..

وقد أوضح الخبراء في المغرب أن النساء تعمل بالقضاء منذ الاستقلال ١٩٥٦، وأوضح الخبراء في ليبيا أن سند عمل المرأة بالقضاء أنه لا يوجد نص قرآني يمنع النساء من تولي العمل في هذا المنصب..

كذا تبين أن النساء في كل من مصر والأردن والبحرين واليمن والإمارات العربية لا يعملن في منصب القضاء - على سند من منع عرفي لشغلهن هذه الوظيفة، دون أن يمتد هذا المنع إلى النص عليه سواء في تشريعا دستورية أو قانونية... بل يرى الخبراء في هذه الدول أن منع اشتغال النساء بهذه الوظيفة إنما مخالف للقواعد الدستورية الملزمة المعنية بالمساواة بين النساء والرجال..

كذا أوضح الخبراء في هذه الدول الأخيرة أن النساء تعمل في مهنة المحاماة شأنها شأن الرجال - وفي مصر أوضح الخبراء أن النساء رغم أنهن لا يعملن في القضاء إلا أنهن يعملن في هيئة قضايا الدولة

كمحاميات عن الحكومة والجهات الإدارية المختلفة وأيضاً يعملن في النيابة الإدارية - رغم أن شروط الالتحاق بهاتين الهيئتين هي ذاتها الشروط المطلوبة للالتحاق بالهيئة القضائية والقضاء الإداري..

ويلزم الإشارة إلى أن المؤتمر الأول للمرأة المصرية الذي عقد في غضون شهر يونيو ١٩٩٤ قد أصدر إحدى توصياته إلى المجلس الأعلى للقضاء بتمكين النساء من الاشتغال بوظيفة القضاء.. وجدير بالبيان أن كل الخبراء من كل الدول محل الدراسة، أشاروا بزهو أن النساء في بلادهم تعمل في جميع أنواع الوظائف ووصلت إلى أعلى الدرجات الوظيفية، وشغلت منصب الوزيرة والسفيرة و..... إلى آخره...

### **المجموعة الخامسة - الحقوق المتعلقة بالصحة :**

**\*\*\* حق الإجهاض :**

**\*\*\* الختان :**

**\*\*\* الرعاية الصحية :**

**\*\*\* استخدام وسائل تنظيم الأسرة/ التعقيم/ رعاية الأم والطفل .**

أوضح الخبراء أن حق النساء في اللجوء إلى وسائل تنظيم الأسرة وتحديد النسل إنما حق متعارف عليه لا يحتاج إلى نص عليه، وإن كان الجميع قد أكد أنه لا إلزام أو إجبار أو قهر على النساء لممارستن لأي وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة أو تحديد النسل، واعتبر الكثير من الخبراء " المغرب، تونس، لبنان " أن هذه مسألة خاصة بالأزواج دون غيرهم ولا تحتاج إلى تدخل الدولة أو الأجهزة الحكومية، أوضح الخبراء من سوريا أن الدولة لا تعاني من مشكله زيادة سكان مما لا يكون هناك حديث عن هذا الأمر، وأوضح الخبراء من مصر أن الدولة وبسبب زيادة عدد السكان، تشجع على استخدام النساء لوسائل تنظيم الأسرة وتحديد النسل دون أن يمتد ذلك إلى إجبار النساء على أي نحو لاستخدام هذه الوسائل أو ايه وسيلة منها..

وقد اجمع الخبراء جميعهم، على أنه لا يوجد في قوانينهم أى حديث لا عن تعقيم النساء أو تعقيم الرجال سواء بسواء...

أما عن ظاهرة ختان الإناث - فقد أوضح الخبراء في سوريا وفي البحرين وفي الأردن وفي المغرب وفي تونس أنهم لا يعرفوا تلك الظاهرة، أما في مصر والسودان والصومال وجيبوتي واليمن وعمان فهي ظاهرة موجودة، ومنتشرة ومسموح بها - في بعض الأحيان - وبأجرائها وفقا لشروط طبية معينة وفي أماكن معينة وبعضهم يعتبرها ضرورة، وبعضهم يعتبرها مستحب ديني، وبعضهم يعتبرها عملية تجميلية ليس إلا وليس لها أية آثار جانبية أو سلبية على النساء، وهذه الظاهرة ليس لها وجود في بلاد عربية أخرى مثل السعودية والكويت ودول الخليج الأخرى...

أما عن الحق في الإجهاض - فهو ممنوع ومعاقب على في القوانين العقابية في كل البلدان محل الدراسة عدا تونس، فقد أباحق قوانينها للنساء أن تجهض أنفسهن، دونما مبرر إلا إرادتهن، ودونما حتى موافقة الزوج.. بإستثناء تونس فقد عاقبت على حدوثه كل الدول محل الدراسة وأن اختلفت الدول محل الدراسة في السماح بحدوئه في بعض الحالات الاستثنائية " الحالات الصحية المتدهورة " مثل مصر، البحرين، سوريا، الأردن " وما بين منعه على نحو مطلق وتجريمه حتى لو تم لإسباب صحية مثل المغرب..

### المجموعة السادسة - الحقوق المتعلقة بالجنسية :

أجمعت الدول محل الدراسة على حق الطفلة الانثى في اكتساب جنسية وطنها بمجرد الميلاد لأب يحمل جنسيه تلك البلد، بحيث تكتسب الطفلة الانثى الجنسية وبشكل تلقائي دونما أية إجراءات خاصة شأنها شأن الطفل الذكر..

كذا أجمعت الدول محل الدراسة أن الجنسية تعطى تبع الأب، فالرجل هو صاحب الحق في منح الجنسية لأبنائه سواء كان متزوج بامرأة من ذات البلد أو اجنبيه عنها... وليس للنساء مثل هذا الحق . بمعنى أنه حق منح الجنسية في تلك الدول للرجل وحده بمنحه لأولاده



سواء كان متزوج من موطنه وطنيه أو من أجنبية، على عكس النساء التي لا تستطيع منح جنسيتها لأولادها من زوج اجنبي حتى ولو كان ذلك الأب قد انقطع عنهم ولا يعرفوا عنه شيئاً، ومهما كانت الصعوبات الواقعية التي تحيها النساء وأطفالهن بسبب حرمان النساء من ذلك الحق وأكد جميع الخبراء أن ذلك فيه مخالفة للقاعدة الدستورية الملزمة بحدوث المساواة بين الرجل والمرأة.

فقط اعطى القانون التونسي المرأة التونسية الحق في المشاركة في اختيار جنسيه أولادها في حالة حدوث حول هذه الأمر - في حالة كون الأب اجنبي - وذلك استثناء من القاعدة التي تجعل الجنسية تبع الأب... وهي الدولة العربية الوحيدة التي تمنح نساها ذلك الحق...

### **المجموعه السابعة - الحقوق المتعلقة بالأحوال الشخصية:**

#### **\*\*\* السن القانونى للزواج**

في تونس - السن القانونى للزواج ١٧ سنة وإذا رغبت الأسرة في تزويج الفتاه قبل ذلك يلزم موافقة القاضى وإذن منه.

في سوريا - السن القانونى للزواج ١٨ سنة - وبين سن الـ ١٥ والـ ١٨ يلزم موافقة القاضى.

في لبنان - يختلف السن القانونى للزواج بين طائفة دينيه وأخرى، وعموماً تحكمه قاعدة البلوغ.

في ليبيا - السن القانونى للزواج ٢١ سنة سواء للشباب أو الفتاه، قبل ذلك السن يلزم موافقة القاضى.

في البحرين - طبقاً للقوانين المدنية سن الرشد ٢١ سنة، وطبقاً للقواعد الشرعية يجوز تزويج الفتاه بمجرد سن البلوغ.

في الأردن - السن القانونى ١٨ سنة واكتمال الأهلية، وفي جميع الأحوال يلزم البلوغ من الناحية الجنسية، أو تلزم موافقة القاضى.

في المغرب - السن القانونى للزواج ١٦ سنة، ويمكن من الناحية الواقعية إتمام الزواج قبل ذلك السن بموافقة القاضى.

في مصر - سن الزواج بالنسبة للبنات ١٦ سنة ولا يجوز توثيق العقد إلا بعد التأكد من بلوغ الفتاة ذلك السن..

في السودان -----

في اليمن - تطبق قواعد الشريعة الإسلامية....

سن الزواج للفتاة	● البلد
١٧ سنة	● تونس
١٨ سنة	● سوريا
حسب الطائفة الدينية	● لبنان
٢١ سنة	● ليبيا
طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية	● البحرين
١٨ سنة	● الأردن
١٦ سنة	● المغرب
١٦ سنة	● مصر
.....	● السودان
طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية	● اليمن

### \*\*\* الموافقة على الزواج / إتمام التعاقد / فسخ العقد :

تونس - تملك الفتاة تزويج نفسها دون احتياج إلى موافقة الأب أو الولي، ولا يحق للأب طلب فسخ العقد الذي عقد دون علمه أو موافقته سواء عن طريق المحكمة أو أي جهة أخرى. سوريا - لا يجوز للفتاة أن تزوج نفسها دون موافقة الأب - إلا في حالة وقوع الزواج العرفي و الذي يجيزه القاضي بعد حدوثه فعلاً.

لبنان - يحق للفتاة البالغة أن تزوج نفسها، دون حاجة إلى إذن من الأب أو موافقته، وإذا كانت أقل من سن الرشد يلزم لخلاف

موافقة القاضي موافقة الأب، ولا يحق للأب الاعتراض على الزواج الذى تم دون رضائه أو دون إذنه.

ليبيا - لا بد من موافقة الأب أو الولي على زواج الفتاه، و القاضي ولي من لا ولي له.

وإذا زوجت البنت نفسها دون موافقة أبيها أو وليها يملك الأب الاعتراض على الزواج ويطلب من القاضي فسخه العقد. البحرين - لا تملك الفتاه البكر تزويج نفسها دون موافقة أبيها، أما المطلقة والأرملة فتملك ذلك ويحق للأب فسخ العقد الذى عقد دون موافقته أو إذنه.

الأردن - للفتاه أن تزوج نفسها دون موافقة من الأب، وليس للأب أن يتقدم بفسخ العقد

المغرب - لا يحق للفتاه أن تزوج نفسها، لكن لا بد من موافقتها على إتمام العقد وللقاضى الكلمة الأخيرة فى حالة حدوث خلاف.

مصر - يحق للفتاه أن تزوج نفسها، وقد توقع على العقد بنفسها، وقد توكل عنها الغير فى حضور شاهدين عدول، ويلزم فى جميع الأحوال موافقتها لإتمام الزواج، ويحق للأب طلب فسخ العقد لانعدام الكفاءة فى عقد تم دون موافقته.

----- السودان

اليمن - لا يحق للفتاه أن تزوج نفسها، بل لا بد من موافقة الأب أو الولي - و القاضي ولي من لا ولي له.

### \*\*\* الطلاق / التطليق :

تونس - الطلاق لا يقع إلا أمام القاضي - ويحق لكل من الطرفين طلب الطلاق، دون أسباب إلا عدم الرغبة فى استمرار الحياة - وتختلف الآثار المالية طبقاً لمن طلب الطلاق.. وحق العصمة معترف به قانوناً لكنه غير معمول به لعدم الإحتياج إليه...

سوريا - الطلاق لا يقع إلا أما القاضي... حق العصمة معترف به قانوناً، لكنه نادر الحدوث، وتختلف الآثار المالية طبقاً لمن طلب الطلاق...

لبنان - يختلف الوضع ما بين الطوائف السنية وما بين الطوائف الشيعية وما بين بقية الطوائف والملل الأخرى :

- بالنسبة للسنة - من حق الزوج ان يطلق زوجته دون موافقتها ومن حقها اللجوء إلى القاضي بطلب تطليقها..

بالنسبة للشيعه - الطلاق حق منفرد ومطلق للرجل وليس للزوجة أن تطلب تطليقها لأي سبب.

ليبيا - لا يقع الطلاق إلا أمام القاضي وبموافقة الزوجة وإذا رفضت الزوجة الطلاق لا يحكم به القاضي.

البحرين - يختلف الوضع ما بين الطائفة السنية وما بين الطائفة الشيعية :

- في المذهب الجعفري - لا يقع الطلاق إلا أمام القاضي.

- في المذهب السني - الطلاق حق منفرد للزوج، وللزوجة أن تطلب الطلاق من القاضي لكنه يتشدد كثيراً قبل الاستجابة إلى طلب الزوجة.

الأردن - حق الزوج مطلق في الطلاق، لها ان تطلب من المحكمة تعويضها، وللزوجة أن تطلب الطلاق من القاضي بسبب النزاع والشقاق.

المغرب - لا يقع الطلاق إلا أمام القاضي - ويلزم محاولة الصلح بين الزوجين قبل إيقاع الطلاق وفي جميع الأحوال يستجاب لطلب الزوج عكس الزوجة التي قد يرفض طلبها.

مصر - يحق للزوج تطليق زوجته، لكنه يلتزم بأخبارها بالتطليق، ويحق للزوجة طلب الطلاق للهجر في الفراش والضرر والغيبه والحكم بالحبس، المرض، ولا يكون الطلاق نافذاً إلا بعد استنفاد جميع درجات التقاضي..

السودان

اليمن - يحق للرجل تطليق زوجته دون قيود

## \*\*\* تعدد الزوجات :

- تونس - تعدد الزوجات جريمة معاقب عليها بالحبس  
 سوريا - مسموح به عن طريق القاضي  
 لبنان - مباح دون قيود  
 ليبيا - مسموح به بموافقة الزوجة الأولى أما القاضي  
 البحرين - مباح دون قيود  
 الأردن - مباح دون قيود  
 المغرب - مسموح به بعد موافقة الزوجة الثانية على أن تكون  
 زوجة ثانية وبعد إخطار الزوجة الأولى.  
 مصر - مسموح به، ويلزم إخطار الزوجة الأولى  
 السودان -----  
 اليمن - مسموح به.

## \*\*\* الحق في حضانة الأطفال / سن الحضانة

يختلف سن حضانه النساء بين الدول العربية اختلافا يوضح ان الامر برمته متروك لتقدير المجتمع ولا يخضع لقاعدة دينيه واضحه عكس الدعاية التي يتمسك بها فقهاء ومشرعي كل بلد وقت الاحتجاج علي القاعدة المعمول بها في تلك البلد

## \*\*\* مؤشرات ونتائج

يمكن لاي قاريء لهذه الورقة ان يتبين عدة اشياء واضحه :  
 انها انصبت علي النساء المسلمات دون النساء من بقية الاديان والطوائف الاخري باعتبار ان معظم التشريعات والدساتير لاتفرد احكاما وقوانين خاصه للنساء غير المسلمات وربما تتركهن التشريعات والدساتير في يد سلطاتهم الدينية بقوانينها ولوائحها الخاصة..



ان معظم الدساتير والتشريعات التي فحصت انما تتركز -  
 حسبما الثابت في متنها او مذكراتها الايضاحية - علي احكام  
 الشريعة الاسلامية..

ان هناك العديد من الاختلافات في الحقوق ونطاقها - حسبما  
 ثبت من الورقة وهذا الاختلاف انما يفصح ان السلطة التشريعية في  
 كل دولة انما تنتقي من جماع احكام الشريعة الاسلامية ومدارسها  
 الفقهية المختلفة ما يتفق واراده تلك السلطة التشريعية او رؤيتها  
 لما هو صالح المجتمع او النساء..

ملحوظة - في اغسطس ٢٠٠٨ - تم تحرير تلك الدراسة في  
 غضون عام ١٩٩٣ وتم اعادة صياغتها في يونيو ٢٠٠٦ مع  
 الاحتفاظ بكل الافكار الرئيسية فيه.. جدير بالذكر ان سن حضانه  
 النساء قد تعدل في مصر... ايضا صدر قانون يعطي المراة المصريه  
 الحق في منح اطفالها الجنسيه المصريه.. ايضا في عام ٢٠٠٧ اشتغلت  
 المراة المصريه بالقضاء...

## زهرة القرنفل الحمراء

تعالوا نحتفل اليوم بعيد المرأة العالمي يوم ٨ مارس، هذا اليوم الذي اختارته البشرية - دون بقيه ايام العام الحلوة والمرّة - للاحتفال بالنساء.. يوم كأنه فر من الزمن الرجولي المستمر خصصته البشرية لنصفها "الحلو" لتحبيه وتشكره وتقديم له زهور الحب والامتنان !! تعالوا نحتفل بهذا اليوم بصرف النظر عن السبب والظروف التاريخية التي خلقت هذا اليوم الاحتفالي الجميل، بصرف النظر عن مذاهبنا السياسية وعقائدنا الدينية وقناعاتنا العقلية وطبيعته مشاعرنا تجاه المرأة وبصرف النظر عن رؤيتنا للنساء وطبيعته دورهن - الذي يرضينا والذي نحبه - سواء الدور الاسري اوالمجتمعي..تعالوا جميعا رجالا ونساء، شبابا وشيوخ، اطفالا وكبار نخصص يومنا هذا للاحتفال بالنساء اللاتي يحطن بنا، هؤلاء النساء الذين لانعرف العيش بغير مجهودهن وعطائهن في الحياة، هذا الجهد والعطاء الذي اعتدنا عليه حتي اصبحتنا لانراه ولانشعر به ولانقدره ولانتذكره اساسا !!! تعالوا نحتفل اليوم بكل النساء اللاتي نعرفهن واللاتي لانعرفهن احتفالا يرسل هن رسالة تقدير واحترام واعتزاز بدورهن في الحياة، يرسل هن رساله شكر واضحه المعاني فصيحة الكلمات، رسالة دعم ومدد تشد من أزرنهن وتدعم طاقتهن علي الاستمرار في الحياة بالطريقة التي نحبا ولا نستطيع الاستغناء عنها !!!!

تعالوا نحتفل بكل النساء الزوجات والامهات والجيدات والعمات والخالات والشقيقات والصديقات والجارات وغيرهن ممن يحتلن في قلوبنا مكانة غالية، تعالوا نحتفل بالامهات يذاكرن للاطفال ويخيطن ملابسهم ويطهون اكلهم ويذرفن الدمع وهن يضربوهم عقابا لهم علي "شقاوتهم" وعدم

"حل" الواجب، بالجدات تأخذنا في احضانهن بخنان فياض  
وتدعو لنا بالنجاح والفلاح، بالصنديات يفتحن قلوبهن  
وعقولهن واذنهن لسماع مشاكلنا وامتصاص غضبنا ومنحنا  
النصيحة الثمينة المفيدة.. تعالوا نحتفل بالنساء العاملات في جميع  
المجالات المكافحات اللاتي خرجن لسوق العمل يساعدن  
اسرهن واطفالهن ويأملن في حياة "مستورة" يشاركن بمجدهن  
وعرقهن الغالي في تحقيقها، المربيات في الحضانات والمدارس  
في المدارس والاستاذات في الكليات والمعاهد، عاملات  
التليفون بكل السنترلات، موزعات الجرايد، السكرتيرات،  
البائعات في المحلات التجارية، السجانات والحارسات في سجن  
القناطر، "الدادات" في المدارس والملاجيء، العاملات في  
المصانع الحربية والعاملات في مصانع العتبة وورش الازهر،  
الستات "اللي قاعدن مكفين" فوق ماكينات الخياطة و"اللي  
اتكسر" وسطهن امام ماكينات التريكو و"اللي ضاع شباهن  
امام الانوال اليدوية وماكينات السجاد، السيدات في ارشيف  
المحاكم واقسام المطالبة وامينات السر وكاتبات النيابة  
والخبيرات الحسائيات، السيدات اللاتي ينظفن غرف الفنادق  
ويخدمن في الكافتریات و"الكوفي شوب" ويقفن امام "كونتر"  
الحجز بيتسمن في وجه جميع التلاء، السيدات اللاتي تقفن في  
الحمامات يحملن "ورق الواليت" والصابونة وينظفن  
الاحواض، الشغالات في البيوت والطباخات في المطاعم  
والكناسات في الشوارع، تعالوا نحتفل "بام عبد الله" تلك  
السيدة التي لم يمنحها الله اطفالا من رحمها لكنه منحها حبا  
تغدقه بسعاده علي كل الاطفال فصارت والددة الجميع وام  
حقيقية لكل عباد الله..

تعالوا نحتفل بنساء الاحياء الشعبية اللاتي يكنسن  
ويطبخن ويفسلن ويربين الصغار ويشترين جهاز البنات  
ويخبزن العيش والكحك ويخللن "الزتون واللفت" ويرضين  
بقليلهن ويعيشن في الظل لا احلام هن الا لنجاح الاولاد وسترة  
البنات والصحة وحسن الختام، تعالوا نحتفل بنساء القرى

الجالسات في السوق يبعن لنا نتاج مجهودهن المرلي "عيش بيتي وزبده فلاحى وبيض بلدي" بائعات الخضار في سوق الاحد وسوق "الثلاث"، الريفيات اللاتي ذبحن طيورهن المرلية الغالية ليحمونا من انفلونزا الطيور، الفلاحات اللاتي يقفن في الـ "غيطان" بجانب الرجل "يعزقن ويفلحن" في الارض ثم يخزن الحطب فوق الاسقف ويجلسن في ساحه الدار "يزغطن" البط ويطعمن الارانب والخرفان ويحلبن اللبن وينظفن حظيرة البهائم وعشة الفراخ... تعالوا نحتفل بالنساء في المستشفيات الطبييات يساعدونا علي الشفاء ويهونوا علينا المرض، الممرضات اللاتي يعطونا الدواء ويركبوا للمرضي "الكانيولا" وخراطين الخاليل ويتسمن في وجوههم، الحكيمات اللاتي ينظفن بقاينا ويمسحن اخراجات المرضي وافرازاتهم دون تأفف وبكل الرضا..

تعالوا نحتفل بالموظفات في البنوك المحاسبات والمديرات والعاملات في اقسام الائتمان وتسوية الديون، تعالوا نحتفل بالسيدات في المعامل الطبية والطب الشرعي ومختبرات وزارة الصحة ومراكز البحوث وزارة الزراعة، تعالوا نحتفل بالصحفيات والاعلاميات والمذيعات والكاتبات والمخرجات خلف الكاميرات والممثلات امامها وفوق خشبة المسرح، تعالوا نحبي مستشارات النيابة الادارية وسفيراتنا حول العالم والمحاميات وطالبات الدراسات العليا وتلميذات "محو الامية" و"شهادات المنازل"، المهندسات في مواقع البناء وامام الكومبيوترات وافران الصلب المنصهر وفي مصانع الاسمنت، تعالوا نحتفل بالسيدات المتطوعات للعمل بالجمعيات الخيرية ومنظمات الانرويل واليونز وصديقاتي في منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة وحقوق الانسان..

تعالوا نحتفل بكل النساء أي ماكان وضعهن واي ماكانت وظيفتهن واي ماكان موقعهن في البيت او في العمل، في الوطن او في بلاد الغربة، نحتفل بهن مقدرين كل الجهد اللاتي يبذلنه

في الحياة فلولا هن ما استمرت الحياة ولا كبر الاطفال ولا تعلم الصغار ولا سارت الدنيا كما هي وكما نتمني ان تكون..  
تعالوا نحتفل بالنساء ونذكرهن باننا نعتز بفضلهن ونقدر عطاءهن ونشمن تضحياتهن واننا نعرف ان الحياة لا يمكن ان تكون جميلة الا بوجودهن، تعالوا نحتفل بالنساء ونذكر انفسنا ان البيوت اقيمت واستمرت علي اكتافهن والصغار كبروا في احضانهن والازواج نجحوا بدعمهن....

تعالوا نحتفل بالنساء ونحييهن فكلنا - نساء ورجالا - يحمل في عقله ووجدانه مائة ذكري جميلة لمائة سيدة عظيمة واكثر اسعدته الظروف بقاءها في رحلة حياته، الزوجة الوفية الراضية التي تتحمل الصعب من اجل اسرتها وتضحى بالغالي من اجل زوجها، الام التي منحت اولادها حبها وحنانها و"مخفض الحرارة" وقت المرض والابتسامة الراضية وقت النجاح والفرحة العارمة وقت الزواج والقلق المخلص وقت الازمة والرضا وقت "يوسوا" يديها والدعوات الصادقة لهم كل يوم من ايام عمرها، الجدة التي "طبقت" علي احفادها وقت الضيق ودعت لهم وقت الشدة وفرحت لفرحهم وشالت همهم وقصت عليهم بصوتها الرخيم الطيب "كان ياما كان" حتي ناموا و"اكلوا رز مع الملايكة" فشدت الغطاء واحكمته عليهم خوفا من البرد و"الكحة"، مدرسة الحضانة التي علمت تلاميذها الغناء وامسكت بايديهم الصغيرة تعلمهم الكتابة والقراءة و"عادل وسعاد"، الطيبة التي وضعت كفها الحاني علي جبهة مريضها الساخنة ومسحت دموعه وقت الالم ومنحته الدواء الشافي، العمة او الخالة التي شغلت لاطفال اسرتها الكرة الصوفية الناعمة و"فصلت" فساتين العروسة البلاستيك وصنعت الكورة الشراب من جوارب زوجها القديمة، الجارة المحبة التي خبزت "القراقيش" ووزعتها علي اطفال جيرانها ومعها "الارواح" والملبس وصوابع الموز، الصديقة التي غابت عن عملها وجلست تبكي بجوار صديقتها او صديقتها تهدأ من روعهم وتروح عنهم الحزن بدعاباتها المسلية، الدكتورة في الجامعة التي علمت طلابها فصارت قدوة لهم باحترامها لذاتها



وجهدا المخلص معهم، السيدة التي تسير في الشارع لا تعرفك لكنها تقبض بمنتهي الود علي يدك تدلك علي العنوان الذي تبحث عنه ثم تدعو لك من اعماق قلبها الطيب بالصحة و" يجب فيك خلقه"، زميلتك في العمل التي تشاركك حياتك وهمومك وساعات يومك، رئيسك التي تعلمك علما مفيدا وتفرح لنجاحك وتفرح اكثر لتفوقك عليها، السيدة الطيبة التي تحبها وكأنها امك وتشتاق اليها كأنها اختك وتفقدتها كأنها ابتك ولا تعرف لماذا تحبها ولا كيف التقيت بها ولا سبب تعلقك بها لكنك لا تتوقف عن حبها ابدا.....

تعالوا نحتفل بالنساء فهن خصوبة الارض ودفء الشمس وحنانها وبريق القمر وجمالها، وهن سر الحياة ورحم بشريتها وضرع عطاياها، هن الامومة وحنانها والعطاء وفيضه والتضحية وايتارها، هن النصف الخلو في الدنيا الذي يهون وجوده وحنانه وطيبته وعطاءه الجميل علي نصفها "الحشن" همومه ومشاكله وضيقه !! تعالوا نحتفل بالنساء في يوم عيديهن العالمي ٨ مارس ونهدي كل منهن في يدها زهرة قرنفل حمراء مخضبة بحبنا وتقديرنا وعظيم امتنانا لكل ما قلناه عنهن وما لم نقله !!!

الفقرة الاخيرة - اناشد كل الرجال الذين سيغضبون من مقالي هذا ويتهموني بالانحياز فيه للنساء، ابحثوا في عميق نفوسكم عن مشاعركم الحقيقية تجاه النساء، ستجدوها اقوي واجمل من كل كلماتي، لذا ارجوكم اليوم فقط عبروا عن مشاعركم الحقيقية تجاه النساء ثم عودوا واحتفظوا بها حبيسه في صدوركم بقيه ايام العام!!

الفقرة الاخيرة - لم تعتاد النساء علي الاحتفاء بهن علي العكس اعتدن الاحتفاء بالجميع ومن هنا تأتي اهمية يوم ٨ مارس فهو يوم يذكرنا بانفسنا ويذكر الدنيا بوجودنا الجميل، وهذا اقل ما نستحقه!!!

السطر الاخير - الي كل النساء اللاتي اعرفهن واحبهن،  
اهدي هذه المقالة رسالة حب من قلبي لقلوبكم لا املك اغلي  
منها اقدمها اليكم!!

الكلمة الاخيرة - كل عام وكل نساء العالم بخير  
وسعادة!!!

## كلمة واحدة عن معاملة النساء..

### لا تعجبني طريقتهن!!!!

يحب المجتمع وانا ساء النساء بطريقتهم الخاصة التي لا تعجبني  
فالنساء لسن اطفالا يحتج لمن يمسك ايديهن ويعبر بهن  
الطريق، وليسن معوقات عاجزات ناقصي قدرات يحتجن لمن يكمل  
النقص لديهن، ولسن قليلات الحيلة حتي يتصور الجميع انهن يحتجن  
لرعايتهن وحمائتهن و"طابور سيدات"، النساء مثل الرجال لديهن كل  
القدرات والامكانيات والاحلام والاراده علي تحقيقها، فكفاكم  
وصاية كريبه ليس لها أي معني حقيقي !!!

## مقدمات اوليه عن علاقه المرأة بالتنظيم القانوني العربي حاله مصر

\* أن هذه الورقة البحثية - ليست إلا مقدمات افتراضية للمشاهدات الواقعية عن علاقة المرأة والقانون في المجتمع المصري خلال الفترة من ١٩٧٦ وحتى الآن ليست مؤيدة بالأرقام أو بيانات إحصائية.. لكنها تصلح كمادة للعمل بها ومن خلالها في البحث بشكل أوسع عن علاقة المرأة بالقانون كمفترض أما تثبيت صحته أو عدم صحته من خلال عمل منهجي وجماعي بجهد أثر دقة واتساعا..

\* والحديث في تلك الورقة ليس عن قوانين الأحوال الشخصية (قوانين الأسرة) المنظمة لعلاقة الرجل والمرأة من خلال الأسرة (الطلاق - الزواج - الطفولة.... إلى آخره) وإنما يتسع لنظرة أوسع لعلاقة المرأة بالقانون بالمعنى الشامل.. من حيث صناعة القانون من ناحية (صياغة وإعداد وإصدار النص التشريعي) ومن حيث تطبيقه وأعماله من ناحية أخرى (أى المرأة ومهنة القانون) من حيث وضعها كمحل للتنظيم التشريعي بأشكاله وأحكامه المختلفة كناية ثالثة وأخيرة.. أى يتسع لعلاقة المرأة بالنص التشريعي من حيث اللحظة الأولى لبدايته كفكرة إلى انتهاءه في التطبيق الواقعي واليومي.. من حيث وضعها كمحل للتنظيم التشريعي بأشكاله وأحكامه المختلفة كناية ثالثة وأخيرة.. أى يتسع لعلاقة المرأة بالنص التشريعي من حيث اللحظة الأولى لبدايته كفكرة إلى انتهاءه في التطبيق الواقعي واليومي..

وجدير بالذكر وقبل الخوض في تفصيل الورقة البحثية ومحتواها الرئيسى.. ذكر عدة ملاحظات هامة قائمة بالأساس على الرؤى والمشاهدات الواقعية..

## ١) الملاحظة الأولى :

أن علاقة المرأة المصرية بالقانون - علاقة هامشية في جوانبها المختلفة الأمر الذى أنعكس سلباً على أحوالها وحقوقها القانونية وممارستها الواقعية.

## ٢) الملاحظة الثانية :

أن النص التشريعى - القاعدة القانونية - ليست مجردة وعامة ومحيدة حسب المفهوم الأكاديمى ولا تنطبق على كل الناس المخاطبين بها فى أى مكان وكل زمان.. بل هى منحازة بالضرورة لهذا الطرف أو ذاك الخاضعين لتنظيمها فى هذا الموضوع أو ذاك. فالنص التشريعى - هو أحد أدوات النخبة الحاكمة ( الطبقة الحاكمة ) فى الدفاع عن مصالحها وتكريسها هذا من ناحية - ومن ناحية أخرى فإن تطبيقه وأعماله يتأثر ويتغير برؤية وقيم ومعتقدات وتقاليد وأفكار ومفاهيم القائمين على تطبيقه - فذات النص التشريعى يختلف من حيث التطبيق الواقعى بين شخص وآخر وقت تطبيقه حسب تكوين كل منهم وماهيته، ويظهر ذلك فى إطار السلطة التقديرية للقاضى فى التعامل مع النص التشريعى ومن ثم فغياب المرأة عن التأثير على النص التشريعى وعلى الأخص تطبيقه وأعماله من شأنه أن يؤثر فى طبيعة تطبيقه وكيفية.

وجدير بالبيان أن محتوى الورقة :

١) لا يعنى الأهدار لأية جهود نسائية فى إنشاء وتدعيم وتقوية حركة نسائية ناجحة ومؤثرة وفعالة ومتصلة بجماهير النساء..  
٢) وأيضاً لا يستهين بالجهود التى بذلت وتبذل من بعض النساء لمحاولة كسر العزلة والتأثير فى المجتمع على نحو يحقق المصالح الحقيقية للنساء وبالتبعية للمجتمع.

٣) وهو أيضاً لا يفصل بين النساء وبقية طبقات المجتمع - كجزء من كل طبقة ولا يضع النساء فى مواجهة الرجال - أو بشكل منفصل عن الطبقات الاجتماعية وأعلى منها.



(٤) ولا ينظر إلى حركة النساء بمعزل عن الحركة السياسية المصرية ككل. ويلاحظ أنطباق القوانين الموضوعية السارية عن تلك الحركة ومن ضمنها النساء برصد المعوقات والقيود الإدارية والأمنية والقانونية التي تحول بين فعالية اجتماعية وسياسية أكبر للحركة السياسية بجميع أشكالها وروافدها ومن ضمنها النساء..  
(٥) وأيضاً لا ينكر خصوصية قضايا المرأة ووضعها الاجتماعى - بما يجعل لها تعقيدات خاصة تشترك فيها النساء جميعاً بصرف النظر لأنتماءهن الطبقة وأن كان بغير أهدار لذلك أيضاً..

وينقسم البحث إلى ثلاث أجزاء :

(١) المرأة وصناعة النص التشريعى.

(٢) المرأة ومهنة القانون.

(٣) المرأة محل للتنظيم التشريعى والقانونى

## الجزء الأول - المرأة وصناعة النص التشريعى

\* مازالت المرأة المصرية بعيدة عن صناعة النص التشريعى - الأمر الذى يؤدى إلى ظهور قوانين ونصوص تشريعية بعيدة كل البعد عن مصالح المرأة ورؤيتها لعلاج قضاياها ومشاكلها..

\* فعلاقة المرأة بالمؤسسة التشريعية - علاقة هامشية وضعيفة.. فعدد المشاركات فى المؤسسة التشريعية ( مجلس الشعب ) على مدى أربعة مجالس ابتداء من عام ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ - عدد قليل وغير مؤثر أو فعال فى صناعة النص التشريعى - إذ لا يتجاوز العدد - ٤٥ - امرأة - ويلاحظ أن مجلس الشعب عام ١٩٨٤ شهد أكبر تواجد عددى للنساء بحكم التعديل الذى أدخل على قانون الانتخاب والذى فرض ضرورة انتخاب ثلاثين امرأة عن ثلاثين دائرة انتخابية فى مقعد خاص للمرأة.. وأن كان جدير بالذكر - أن المحكمة الدستورية العليا قد أنهت إلى عدم دستورية النص المذكور لأخلاله بقاعدة المساواة المنصوص عليها فى الدستور ١

وبالنظر إلى عدد النساء المشاركات - نلاحظ أنه قليل إلى حد يجعل العضوات غير مؤثرات في أى تصويت أو مناقشة - هذا ناهيك عن طبيعة السيدات المشاركات وانتماءاتهم السياسية ( فمعظمهن أو كلهن ) كانوا عضوات في الحزب الحاكم ( حزب مصر سابقا.. الحزب الوطنى حاليا ) وبعضهن عضوات لعدة مجالس متعاقبة - والبعض الآخر حديث العضوية - ويجمع بينهن جميعا أنهن غير معبرات بدرجة كافية عن الحركة النسائية المصرية ( النساء المصريات ) ولم يخضعن لقانون الانتخاب الطبيعى ولم تفرزهن حركة نسوية..

بل يلاحظ على نشاط النساء فى المجلس أنه لا يتغير ولا ينفصل عن أحزاهن الممثلات لهن والعضوات فيها - فلم يحدث - أن تصدرت النسوة جميعهن على اختلاف منابهن لقضية نسائية - أو طرح قانون أو مشروع قانون أو تعديل نص - على نحو يمثل أو يحقق مصالح المرأة.. وألحصر نشاطهن - إن وجد - فى مسائل قوانين الأحوال الشخصية بحسبها - حسب اعتقادهن - المسألة الهامة والوحيدة بالنسبة للمرأة المصرية.. هذا عن المشاركة النسائية فى مجلس الشعب..

\* أما عن التركيبة السياسية لمجلس الشعب نفسه فى مدده الأخيرة ( ١٩٧٦ - ١٩٨٧ ) فيلاحظ عليها.. سيادة وهيمنة الفكر الرسمى - ممثلاً فى الحزب الحاكم (حزب مصر - حزب الوطنى) والذى حظى بالأغلبية العددية للمجلس طوال السنوات المشار إليها - سواء كان ذلك فى ظل نظام الانتخاب الفردى - أو الانتخاب بالقوائم - أو الانتخاب بالقوائم مع ترك بعض المقاعد فى بعض الدوائر للمستقلين.

فعدد أعضاء المعارضة السياسية المشاركين فى مجلس الشعب لم يصل إلى ٤/١ أو ٣/١ أعضاء المجلس فى أى من السنوات المذكورة.. كذا يلاحظ غياب ممثلى اليسار عن التمثيل بشكل شبه كامل فى مجلس الشعب..

والنظر السريع إلى تركيبة أعضاء المعارضة السياسية في مجلس الشعب ( سواء مشاركة حزب الوفد متحالفاً مع الإخوان المسلمين ١٩٨٤ - أو حزب العمل متحالفاً مع التيار الديني بكافة صفوفه ١٩٨٧ - أو حزب الأحرار سواء بالانتخاب أو بالتعيين ) يوضح غياب مشاركة المرأة ويفسره - كذا يشير إلى طبيعة الفكر الرجعي والسلفي المسيطر دون نزاع على مجلس بأختلاف الطبيعة السياسية لأعضائه..

\* بل أن الأحزاب السياسية جميعها المشكلة لمجلس الشعب - تعبر عن طبقات اجتماعية لا تمثل بالنسبة لها وضعية المرأة أية مشكلة حقيقية - ومن ثم فحتى لو تصورنا جدلاً مشاركة أوسع نسبياً للمرأة من خلال تلك الأحزاب - ما تغيرت الصورة.

\* بل أن تلك الأحزاب السياسية سواء في برامجها السياسية أو برامجها الانتخابية لم تولى المرأة أية أهمية نسبية وربطتها أساساً بقضية الطفولة.. دون منظار جدى لقضية المساواة فيها بينها وبين الرجل على نحول فعال وحقيقى..

وننتهى مما سبق جميعه إلى أن تركيب المؤسسة التشريعية ( مجلس الشعب ) سواء من حيث طبيعة الأحزاب السياسية المشكلة له - أو قلة عدد النساء المشاركات والعضوات فيه - يؤدي بالضرورة إلى غياب المرأة عن صناعة النص التشريعي والتأثير فيه..

\* ويلاحظ أن على مدى السنوات الأخيرة - أنه لم تنجح المرأة المصرية في الدخول إلى مجلس الشعب على مقعد المستقلين، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل التي لا يتسع البحث الحالى لتناولها.. إلى جانب عجز الحركة النسائية المصرية - سواء في شقها الاجتماعى - أو وجهها السياسى عن إفراز القائدة النسائية البارزة التي تحظى بالقبول الجماهيرى العام مما يضمن لها الدخول إلى مجلس الشعب بغض النظر عن الانتماء إلى حزب سياسى - وإن كان ذلك لا ينال من التقدير الذى تحظى به العديد من الشخصيات النسائية في العديد من الواقع والدوائر -

إلى جانب أن اتساع الدوائر الانتخابية من ناحية وخلط الريف بالحضر في ذات الوقت من ناحية أخرى - وأرتفاع تكلفة الدعاية الانتخابية كل هذا أثر بالسلب على مشاركة المرأة في دخول المؤسسة التشريعية الأمر الذي تسبب في أنعدام المشاركة النسائية المؤثرة في المؤسسة التشريعية..

\* وقد تسبب كل ما تقدم في أن يصبح النص التشريعي بعيداً عن المرأة ومشاكلها الاجتماعية.. فجاءت النصوص بحلول غير مجدية للمشاكل التي تعيشها المرأة - مثال ( النص الخاص بالتزام المؤسسة بعمل دور حضانة لأولاد العاملات إذا وصل عدد العاملات فيها مائة عاملة فأكثر - دون مراعاة لمشاكل النساء العاملات في المؤسسات ذات العمالة النسائية الأقل ).

أيضاً ( النص الخاص - بمسكن الحضانة وتخفيف المصلحة بين أجرة سكن أو البقاء في مسكن الزوجية بالتجاوز عن أزمة المساكن الطاحنة - وأيضاً أنحصار النص بالنسبة للمساكن المؤجرة دون تعميم ذلك على المساكن التملك مع أنتشارها هذه الأيام ).

بل أن تلك التركيبة الاجتماعية والسياسية لمجلس الشعب وسيادة المفاهيم الرجولية فيه وأرتفاع صوت الفكر اليميني والرجعي والسلفي - قد عطل يد التعديل لبعض النصوص التي تعالج بعض المشكلات على نحو خاطئ ولا تراعي وضعية المرأة - أو يعالجها على نحو متعسف على حساب المرأة كمثال النصوص الواردة بقانون العقوبات والتي سيرد ذكرها تفصيلاً في الجزء الثالث من هذه الورقة.

ونخلص مما سبق جميعه - أن غياب المرأة عن المؤسسة التشريعية أثر سلباً وما زال في صياغة النص القانوني وتصوره للحلول التشريعية وأيضاً الردع القانوني - بل أثر في الحياد والتجريد المتصور للقاعدة القانونية.

المرأة - الجماعات الضاغطة - التأثير على الرأي العام : وإذا كانت صناعة النص التشريعي تتم من خلال المؤسسة التشريعية وهي - على النحو السابق بيانه - لا يوجد تأثير

جوهرى رئيسى فيها للمرأة. فإنه على المستوى الاجتماعى لا تأثير للنساء عبر الحركات المنظمة ( اجتماعيا - سياسيا ) للتأثير على رأى العام ولقت انتباهه لبعض القضايا ذات الأهمية فلم توجد بعد الجماعات النسائية الضاغطة - سواء منظمة أو شبه منظمة - ذات التأثير الاجتماعى الواسع التى من شأنها تبني بعض المشاكل وإثارة اهتمام الرأى العام بها - عبر قنوات التأثير والاتصال المختلفة - بما يحمل وجهة نظرهم إلى المؤسسة التشريعية - لتنظر مجبرة فى هذه المشكلة أو تلك وتضطر إلى مناقشة الأمر ومراعاة وجهة النظر النسائية عند علاجه ووضع النصوص المنظمه له.. وأن كان ذلك لا ينكر الاحتجاج النسائى الغير موحد فى وجهة النظر ولا طريقة الحركة.. فالملفت للنظر - أنه عند صدور قانون الأحوال الشخصية عام ١٩٧٩ - بتعديل بعض أحكام القوانين القائمة ذاك الوقت والتى مازالت قائمة حتى الآن - ثار الرأى العام ضد القانون بتحريض من المؤسسة الدينية التى أنهت إلى عدم شرعية بعض نصوص ذاك التعديل.

ورغم أن التعديل المذكور - كان قاصراً ومحبطاً لآمال العديد من النساء إذ أنه لم يأتى بأضافات وتغييرات جذرية من شأنها التأثير فى طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة فى إطار الأسرة - ولم يقلص الحقوق المطلقة للرجل فى مواجهة الأسرة والزوجة - رغم ذلك ولمجرد إعطاء بعض الفتيات للمرأة - مثل ( مسكن للأطفال فى سن الحضانة - ضرورة أخطار الزوجة الأولى بالزواج الثانى لزوجها - اعتبار الزواج الثانى ضرراً مستوجبا للطلاق ) ثارت الدنيا ولم تهدأ وأمتلأت الصحف والمجلات بالفتاوى الدينية بمخالفة هذه التعديلات للشريعة الإسلامية.

واستمرت تلك الضجة حتى أصدرت المحكمة الدستورية حكمها بعدم دستورية القانون المذكور بسبب عيب إجرائى فى صدوره - إلا أن المعارضين لذلك القانون اعتبروه نصراً شجعهم على مزيد من الهجوم والتشدد - حتى إذا نظر مشروع القانون



أمام مجلس الشعب - أضيفت إليه كثير من التعديلات أفقدت المرأة حقوقاً كان منحها لها القانون السابق.

في ذلك الوقت - عند صدور القانون ( ١٩٧٩ ) لم تستطع المرأة على نحو ناجح مخاطبة الرأي العام وطرح وجهة النظر المغايرة عليه أو شرح الأمر والمطالبة بالمزيد من الحقوق والتغيرات الجذرية وأن كان الأمر لا يمنع من ارتفاع صوت هنا أو هناك - وفي عام ( ١٩٨٥ ) ومع الاستعداد لمناقشة مشروع القانون الجديد عقب حكم الدستورية العليا - فشل التجمع النسائي الذي نتج أثناء وبسبب ذلك الظرف - أن يطالب المؤسسة التشريعية بتوسيع الحقوق النسائية في ذلك القانون وتقليص هيمنة الرجل وسلطانه - بل أنحصر الأمر في الدفاع عن قانون ١٩٧٩ وما ورد فيه. وفي الحالتين خسرت الحركة النسائية تأثيرها على الرأي العام وفشلت في توصيل صوتها على نحو ملزم للمؤسسة التشريعية لتبنى رأيها فيما هو مطروح عليها - أو حتى مراعاة وجهة نظرها..

ويبين من هذا المثال - أنه حتى في إطار الضغط الاجتماعي المؤثر والذي من شأنه صياغة النص التشريعي صياغة شعبية ليصل به إلى المؤسسة التشريعية لأصداره بعد وضعه في قالب قانوني - لم تنجح المرأة أو تؤثر بالدرجة الكافية والناجحة.

ويلاحظ مما سبق بيانه - أنه وللأسف - مازالت المرأة المصرية بعيدة عن صناعة النص التشريعي - لوجودها خارج المؤسسة التشريعية أو لوجودها الرمزي غير الفعال في صياغة القوانين بها - وأيضاً لعدم وجود جماعات نسائية ضاغطة قوية معبرة عن عموم النساء - تلك الجماعات التي من شأنها إثارة الرأي العام بقضاياها ودفعه إلى تبني مطالبها بما في ذلك أعضاء المؤسسة التشريعية - الأمر الذي يجعل النص التشريعي بعيداً عن تحقيق الصالح العام للنساء وبعده عن تناول الصحيح لقضاياهن - الأمر الذي يؤثر على حقوقهن في إطار الحياة اليومية - كما سيظهر من بقية البحث...

### الجزء الثانى - المرأة ومهنة القانون

\* أستطاعت المرأة المصرية أن تثبت نجاحاً وكفاءة مشهورة وبغير خلاف فى العديد من المجالات العملية التى خاضتها - وعبر التقدم الاجتماعى ومنذ سنوات شغلت المرأة المصرية العديد من الوظائف والمهن التى كانت حكراً على الرجال فيما سبق - وأثبتت فيها نجاحاً مهد الطريق لمزيد من اكتساب الفرص فى التأثير على الحياة العملية والمهنية فى المجتمع..

ولا مجال للحديث أو التباهى - بأن المرأة المصرية شغلت منصب السفيرة والوزيرة وعملت كطبيبة ومحامية ومهندسة بل وأستاذة جامعة وكاتبة وصحفية ومدرسة... إلى آخره.

وأن كان ذلك لا ينفى أن هناك بعض المناصب أو المهن مازالت حكراً على الرجال دون غيرهم دون أن يساند ذلك نص قانونى أو دستورى - بل أرتكن هذا الاحتكار على أفكار مختلطة تلبس ثوب الدين - مما يرهب الكثيرون من الخوض فى تلك المسألة الشائكة.

\* وفى إطار مضمون الورقة البحثية - ينصب النظر على علاقة المرأة بمهنة القانون وكيفية ممارستها لها وعلى أى شكل وبأية كيفية.

والقانون أو النص التشريعى - دون أعمال أو تطبيق - مجرد الفاظ متراصة لا حياة فيها ولا تأثير لها.. ومن ثم النظر إلى تطبيق النص القانونى وأعماله يستوجب النظر إلى القائمين بتطبيقه وطبيعتهم وكيفية تأثر ذلك التطبيق لتلك الطبيعة.

\* وإذا كان أستقر حق التعليم للمرأة - بكافة أشكاله - دون منازعة جدية من أحد وإذا كانت الجامعات قد أنتشرت بطول البلاد وعرضها - تحتوى ضمن كلياتها - كلية الحقوق تلك التى تعد الدارس فيها للأشتغال بالقانون والعمل فيه.. وإذا كان عدد الطالبات بالجامعات قد تزايد فى جميع الكليات ومن ضمنها كليات الحقوق - فأن عدد الخريجات سنوياً من تلك الكلية والمؤهلات لأمتهان القانون والعمل به - أصبح لافتاً للنظر ورغم ما تقدم

فمازال هناك بعض الجهات والهيئات التي لم تقبل أو تسمح ويساندها في ذلك المجتمع - بأشتراك المرأة فيها والعمل بها.

فحتى الآن - منتصف عام ١٩٨٩ - مازالت المرأة المصرية ليس لها الحق في العمل كقاضى - سواء كان ذلك بالقضاء العادى بأختلاف درجاته - أو بالقضاء الإدارى أيضاً بأختلاف درجاته - وليس لها الحق في العمل بالنيابة العامة - وإن كان - أصبح لها حق العمل في النيابة الإدارية - وحرمان المرأة المصرية من هذا الحق لا يجد له سنداً من الدستور أو حتى من القوانين المنظمة لعمل الهيئات القضائية المختلفة.

فقد نص في الدستور المصرى على :

- م ( ٨ ) تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.
- م ( ١٤ ) الوظائف العامة حق للمواطنين.
- والنصين السابقين - لم يخاطبا الرجل دون المرأة - ولم يقررا حق للرجل دون المرأة.
- وم ( ١٦٥ ) السلطة القضائية مستقلة
- م ( ١٦٧ ) يحدد القانون الهيئات القضائية وأختصاصها وينظم طريقة تشكيلها ويبين شروط وأجراءات تعيين أعضائها ونقلهم.
- م ( ١٧٢ ) مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة
- م ( ١٧٤ ) المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة
- ثم جاءت القوانين المتعاقبة لتنظم عمل الهيئات القضائية المختلفة.
- \* فصدر القانون ٤٦ لسنة ٧٢ بشأن السلطة القضائية بديلاً للقانون ٤٣ لسنة ٦٥ ثم عدلت بعض أحكامه بالقوانين ٤٩ لسنة ٧٣ و ٣٥ لسنة ٨٤.
- \* وصدر القانون ٤٧ لسنة ٧٢ بشأن مجلس الدولة بديلاً للقانون ٥٥ لسنة ٥٩ وعدلت بعض أحكامه بالقانون ٥٠ لسنة ٧٣، ١٧ لسنة ٧٦، ١٣٦ لسنة ٨٤ وغيرهم

\* وصدر قرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ٥٨ بشأن تنظيم النيابة الإدارية والذي عدل بعض أحكامه بالقانون ٥٩ لسنة ٥٥، ٢٨ لسنة ٦٨، ١٢ لسنة ٨١.

وبالنظر والتأمل في النصوص الدستورية سابقة البيان وأيضاً بقراءة نصوص التشريعات المذكورة سلفاً والمنظمة لعمل الهيئات القضائية لوجدنا الآتى :

\* الدستور المصرى - نص على أن الوظائف العامة حق للمواطنين - دون تمييز بين الرجل والمرأة - وأيضاً نص على كفالة الدولة لتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون تمييز بين الرجل والمرأة.

ومفاد ذلك - وطبقاً للنصوص سالفه البيان فإنه يحق للمرأة شأنها شأن الرجل تولى كافة الوظائف العامة والعمل بها دون حجب لبعض تلك الوظائف أو الأعمال عنها.

ومن ثم يكون طبقاً للدستور - حق المرأة فى تولى العمل فى منصب أو وظيفة القاضى حق مباح لا يحتاج لنص خاص لتقريره.

وأيضاً يكون العمل بأى من الهيئات القضائية وفى أية وظيفة بها - شأنه شأن العمل بأى جهة أخرى مباحاً للمرأة.

وإذا كان النص الدستورى جاء عاماً بالنسبة للهيئات القضائية المختلفة لكيفية عمل تلك الهيئات وطريقة تشكيلها - فإن ذات النص قد أحال الأمر للقانون لتنظيمه.

\* وبالرجوع إلى القوانين المنظمة لعمل الهيئات القضائية وكيفية تشكيلها - لم نجد بينها وبين الدستور تناقضاً بأن استبعاد المرأة من العمل فيها أو الألتحاق بها - بل جاءت تلك القوانين خالية من أية نص يستبعد أو يحول بين المرأة وبين مشاركتها فى العمل بتلك الهيئات..

ورغم ذلك فإن بعضاً من الهيئات القضائية - مازالت وعلى نحو واقعى - مغلقة أمام - المرأة وغير مسموح لها بالعمل فيها - والبعض الآخر ( النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة ) فتح أبوابه

أمام المرأة للعمل به - رغم أن النصوص المنظمة للألتحاق بهذه الهيئات وشروط التعيين فيها متماثلة ( تراجع المادة رقم ١١٦ و ٣١٢ لقانون لسنة ٧٢ بشأن السلطة القضائية والخاص بشروط به " والمادة رقم ٣٣ من القانون ١١٧ لسنة ٥٨ وتعديلاته والخاص بشروط تعيين أعضاء النيابة الإدارية " مسموح للمرأة بالألتحاق.

\* والأمر على نحو أكثر وضوحاً - أن المرأة المصرية مازال محجوباً عنها منصب القضاء وأصدار الأحكام - دون غيره من عمل ومناصب الهيئات القضائية.

ولأن العمل بالنيابة الإدارية أو هيئة قضايا الدولة - لن يتيح لها ذلك فقد سُمح لها بالألتحاق به - دون أن يمتد ذلك إلى القضاء العادى ومجلس الدولة - بدرجاتهم المختلفة...

\* ودون تولى المرأة لهذا المنصب فالعمل بالقانون على أى نحو كان متاح لها.. وهو الأمر الذى يشكل تعسفا واضحا ضد المرأة وانتقاصاً من مساواتها بالرجل واعتداء على حق دستورى يكفل لها تمام المساواة بينها وبين الرجل فى شغل كافة الوظائف العامة.

\* ويرتكن حظر تولى المرأة لمنصب القضاء وأصدار الأحكام على مقولات عامة ظاهرها الارتكان على الدين - وأجتماعياً يشاع أن المرأة لا تصلح لمنصب القضاء لأنها " ناقصة عقل ودين " - وأن المرأة عاطفية هوجاء لا تستطيع التجرد من مشاعرها على نحو يكفل لها الحياد فى الحكم.

وأيضاً تسود قاعدة أنه " لا ولاية للمرأة فى الاسلام. وباعتبار أن إصدار الحكم نوع من الولاية فإن المرأة لا تصلح له. ورغم أن ذلك جميعه مردود عليه - بأن هناك العديد من الدول العربية الإسلامية قد أتاحت للمرأة تولى منصب القضاء وأصدار الأحكام - شاملاً ذلك جميع أنواع القضايا بما فيها القضاء الجنائى - وشاملاً ذلك أيضاً جميع درجات القضاء. وأرتكنت فيما قامت به على تفسيرات مختلفة للنصوص الدينية والقواعد الفقهية ومن الثابت بأراء جمهور الفقهاء جواز تولى المرأة القضاء



إلا في مسائل الحدود وهي المسائل التي لم يتم تطبيقها حتى الآن في أغلب المجتمعات العربية ( تراجع التجربة التونسية والسودانية بهذا الخصوص ).

\* ويساند حظر تولي المرأة لمنصب القضاء - أفراد الرجال وحدهم بتلك السلطة لزمن طويل - الأمر الذي أصبح معه تفكير أية امرأة بالعمل بالقضاء أمراً مثيراً للاستغراب والدهشة والاستهجان بل والتندر. وأن كانت الأمانة العلمية تقتضي ذكر أن هذه القضية غائبة عن عقل الحركة النسائية - ولم يبذل بها ثمة جهد جماعي ولو على سبيل المحاولة.

\* وبإستثناء ما تقدم فإن العمل بالقانون متاح للمرأة المصرية - فالمرأة تعمل بمهنة المحاماة وبنجاح دون أية قيود تشريعية أو معوقات اجتماعية - وهناك المئات من المحاميات الممارسات للمهنة وعشرات منهن ذات أسماء لامعة وناجحة فيها..

\* وأن كان جدير بالبيان - أن المرأة تمارس العمل في جميع الأجهزة الفنية والمعاونة لعمل القضاء - والتي تساعد بعملها على أجلاء الحقيقة أمام القاضي لإصدار حكمه..

\* فالمرأة تعمل بهيئة الخبراء التابعة لوزارة العدل - سواء كانت خبيرة حسابية أو هندسية أو غيره - حيث تقدم الرأي الفني في القضايا التي تحال إليها من المحاكم.

\* وأيضاً تعمل بالطب الشرعي ومعامل التحليل الكيميائي - وهي أجهزة فنية منوط بها فحص الأدلة في القضايا على نحو يساعد القاضي مصدر الحكم في الأنحياز لهذا الأمر أو ذاك.. وتقوم المرأة أيضاً بالعمل في الشئون القانونية للجهات المختلفة مع ما قد يتطلبه ذلك من التحقيق مع العاملين وما يستتبع ذلك من سلطات لها..

كذا تشغل المرأة - أو متاح لها أن تشغل - جميع الأعمال الإدارية والكتابية في النيابة والمحاكم - دون معوقات.

\* وباستقراء ما تقدم - يلاحظ أتاحة الفرضة للمرأة بالعمل بمهنة القانون بكافة صورها وأشكالها - دون تولى منصب القضاء.. وهو الأمر الذى يؤثر سلباً على رؤية وطبيعة القضايا الخاصة بالمرأة والأحكام التى تصدر فيها - سيما قضايا الأحوال الشخصية. فإذا كان تجرد القاضى وحياده أمراً هاماً ومطلوباً - إلا أن نزع التأثيرات الاجتماعية من خلفية القاضى وهو بصدد النظر فى القضايا أمر غير متصور عملياً..

ولما كان القضاة جزء من المجتمع - فأنهم وبالضرورة متأثرون بالقيم الاجتماعية السائدة وأيضاً نتاج لنشأة اجتماعية تتيح للرجل سلطات مطلقة وواسعة فى مواجهة المرأة - فإن ذلك لابد وأن ينعكس بالضرورة فى أحكامهم وعلى الأخص فى القضايا والتراعات الخاصة بالمرأة والرجل.. سيما أن النصوص التشريعية تعطى سلطات تقديرية واسعة للقاضى يتدخل فيها وعلى النحو سالف البيان الأفكار والمفاهيم والقيم والعادات والتقاليد..

وينعكس هذا جلياً - فى قضاء الأحوال الشخصية - بشأن العلاقة بين الرجل والمرأة فى إطار الزواج وخارجه - وعلى الأخص أن النصوص المنظمة لذلك الأمر - فضفاضه ومرنه وتعطى سلطة تقديرية واسعة للقاضى.. ومنها على سبيل المثال " إذا إدعت الزوجة أضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق وحينئذ يطلقها القاضى طلاقاً بائناً إذا ثبت الضرر " فهذا النص يجعل مسألة الضرر نسبية للغاية - ويرد فى كتب الفقه وأحكام القضاء شرحاً لتلك المادة - أن الضرر المستوجب للطلاق يختلف بين امرأة وأخرى حسب الوسط الاجتماعى والثقافة والبيئة.. بل إن مفهوم القاضى المنفذ للقانون للضرر أيضاً يتدخل فى كيفية تطبيق النص فتنعكس البيئة والوسط الاجتماعى وغيرها على رؤية القاضى للضرر المستوجب للطلاق - فإساءة المعاملة والزجر الذى يعتبره أحد القضاة مبرراً للطلاق بأعتباره ضرراً - ليس

كذلك من وجهة نظر غيره يعتبر أن تأديب الزوجة حتى ولو بضربها والأعتداء البدني عليها ليس ضرراً مستوجبا للطلاق

والأمر في مجمله بعيد عن تصور القضاء الرجال - فالطلاق بالنسبة لهم حق مطلق لا يستلزم ضرراً ولا يستوجب مبرراً - على عكس المرأة والتي هي أقدر على تفهم مثل هذه المسألة والإحساس بها.

\* ويتضح مما تقدم أن عدم شغل المرأة لمنصب القاضي - أثر سلباً في تطبيق العديد من النصوص القانونية على نحو حال بين المرأة وبين نيل حقوقها المقررة قانوناً.

\* ورغم القناعة الكاملة بضرورة المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في جميع أوجه الحياة وتولى كافة الوظائف والأعمال - ومنها على النحو السابق بيانه - العمل بمنصب القضاء فإنه واحتراماً للقيم الاجتماعية السائدة ومحاولة لتغيرها على نحو تدريجي فإن تولى المرأة لمنصب القاضي وعلى نحو أولى في محاكم الأحوال الشخصية ومحاكم الأحداث حتى لو في إطار دوائر مختلفة التكوين من الرجال والنساء من شأنه أن يكون بداية لكسر دائرة المنع والاحتكار ويمكن أن يمتد ذلك العمل إلى هيئة المفوضين التابعة لمجلس الدولة كذا يمكن أن ينحصر الأمر مبدئياً في المحاكم والهيئات الكائنة بالمدن والحضر دون الريف على أن يكون ذلك في إطار تدرج زمني ينتهي بتمام المساواة بين الرجل والمرأة في العمل في جميع الهيئات القضائية بكافة درجاتها ووظائفها.. بل أن أشارك المرأة بالعمل في الهيئات القضائية المختلفة - قد يكون معاوناً للخروج من مأزق قلة عدد القضاء والعجز عن زيادتهم من المتخصصين ذوي الخبرة - فيمكن الاستعانة بالعديد من النساء المشتغلات بالقانون فعلاً سواء في المحاماة أو النيابة الإدارية أو هيئة قضايا الدولة أو غيرها من الأعمال القانونية وهن ذوات خبرة بالأشغال بالقانون فعلاً - لزيادة عدد أعضاء الهيئات القضائية ولا يحتاج ذلك لنص خاص فعلى سبيل المثال يكفي الرجوع إلى نص المادة ( ٣٩ ) فقرة ( ج - ) والمادة ٤١ بند أولاً فقرة ( ج - ) وبند ثانياً فقرة ( ج -

( وبند ثالثاً فقرة ( جـ ) وبند رابعاً فقرة ( جـ ) والمادة ٤٣ فقرة ( جـ ) وأيضاً المادة ٤٧ - من القانون ٤٦ لسنة ٧٢ بشأن السلطة القضائية - وهي جميعها النصوص التي بالمهنة أمام محاكم الاستئناف والنقض - حيث يمكن وبشكل واقعي أن يمتد ذلك إلى المحاميات بذات الشروط المنصوص عليها قانوناً.. وأيضاً المواد ٧٤ - ٧٥ فقرة ( هـ )، ٧٦ فقرة ( د )، ٧٧ فقرة ( ذ )، ٧٨ فقرة ( ذ )، ٧٩ فقرة ( هـ )، ٨٠ فقرة ( هـ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ بشأن مجلس الدولة - وهي المواد التي تجيز تعيين أعضاء مجلس الدولة من المحامين المشتغلين بالمهنة وفقاً للشروط الواردة في تلك المواد - وهي الشروط التي تتسع للمرأة المحامية شأنها في ذلك شأن المحامي الرجل.

### \* وخلاصة ما تقدم :

أن علاقة المرأة بمهنة القانون - علاقة وثيقة تمتد لكافة الأعمال والوظائف والمهن - باستثناء العمل بمنصب القاضي - دون أن يساند هذا الاستثناء نص تشريعي وسند دستوري بل العكس من ذلك على ما سلف البيان.. وأن عدم اشتغال المرأة بمنصب القاضي - إنما هو نوع من أهدار المساواة بينها وبين الرجل - واعتداء على حقها الدستوري. وأن هذا الحجب يؤثر في طبيعة الأحكام والفصل في النزاعات سيما التي تكون المرأة طرف فيها. وأنه لا معوق من الناحية العملية أو التشريعية - من اشتغال المرأة بمنصب القاضي وعلى نحو تدريجي كما سبق بيانه وبلاستناد في ذلك على ذات النصوص التشريعية المنظمة لعمل الهيئات القضائية دون الحاجة إلى تدخل تشريعي جديد

(ملحوظة - في اغسطس ٢٠٠٨ - تم تعيين عدد من القاضيات بالقضاء المصري عام ٢٠٠٧ )

### الجزء الثالث - المرأة كمحل للتنظيم القانوني :

إذا كان الجزءان الأول والثاني من هذه الورقة البحثية - قد تناولوا علاقة المرأة بصناعة النص التشريعي من ناحية وعلاقتها بمهنة القانون من ناحية أخرى فإن هذا الجزء الثالث عن وضع المرأة كمحل للتنظيم القانوني والتشريعي يكون المكمل والأخير لعلاقة المرأة بالقانون.

لا ينفصل عن علاقتها بالنص التشريعي أو علاقتها بمهنة القانون - بل هو انعكاس دقيق لهذه الأمور - فغياب المرأة عن صناعة النص التشريعي وغيابها عن تطبيقه يؤثر بالضرورة على وضعها كمحل للتنظيم القانوني وعلى التشريعات المختلفة التي تعالج شئونها وأمورها وعلى التطبيقات الواقعية لتلك التشريعات..

\* وبالطبع لن تتسع تلك الورقة البحثية - للنظر الدقيق لكل التشريعات والقوانين ورؤية وضع المرأة فيها وكيفية تنظيم تلك التشريعات لشئونها وإنما ينحصر الحديث على بعض الأمثلة من بعض التشريعات كعينة بحثية.

### أولاً : قانون العقوبات :

\* قانون العقوبات - هو مجموعة من القواعد القانونية تحدد الأفعال التي تعد جرائم وتبين العقوبات المقررة لها.

والجريمة هي واقعة قانونية تتمثل في فعل غير مشروع محل للتجريم والعقوبة هي النتيجة القانونية المترتبة عليها. والجرائم تنقسم إلى درجات ثلاث من حيث جسامتها فتختلف باختلاف العقوبة فيما بينها.

\* وقد صدر قانون العقوبات الساري حالياً في ٣١ يوليو ١٩٣٧ - برقم ٥٨ لسنة ٣٧ وبدأ سريانه منذ ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ ( ١٥ ) . ومنذ صدوره وحتى الآن - أدخلت عليه عشرات التعديلات بالحذف والإضافة والتحويل والتشديد حيث عدل في سنوات ١٩٤٠ - ١٩٤٦ - ١٩٤٧ - ١٩٤٩ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ -



١٩٦٢ - ١٩٧٠ - ١٩٧٣ - ١٩٧٥ - ١٩٧٧ -  
١٩٨١ - ١٩٨٢ - ١٩٨٤.

وذلك رغبة من المشرع في مواكبة التطور الاجتماعي والتغيرات السياسية والاقتصادية ورغم ذلك - لم تشمل تلك التعديلات بعض المواد العقابية الخاصة بالمرأة - فلم ترى المؤسسة التشريعية طوال تلك السنوات ضرورة أو مبرر لإعادة النظر أو إعادة التقييم لبعض نصوص العقوبات الماسة للمرأة - كذا لم تقوى الحركة النسائية على نحو يستطيع طرح التعديلات أو إعادة الصياغة في المواد المذكورة بشكل اجتماعي واسع يحمل وجهة نظرها - بما يشد انتباه المؤسسة التشريعية بشأن تلك المواد..

\* فإذا كانت القاعدة العامة بالنسبة للنصوص العقابية عدم التفرقة بين الرجل والمرأة بشأن خضوعهم لها والمساواة بينهم بالنسبة للعقوبة وكذا توافر أركان الجريمة فإن هذه القاعدة العامة قد خرج عنها المشرع في بعض النصوص دون أن يكون لذلك سنداً إلا تمييز وضع الرجل عن المرأة.

فالسارق أو السارقة يعاقبان بذات العقوبة - ان توافرت ذات الشروط والظروف عند ارتكاب ذات الفعل الإجرامي - وكذا لا يفرق بين المرتشي والمرتشية، من الموظفين العموميين ولا بين مرتكبي جرائم الأشخاص والأموال والجرائم الماسة بالمصلحة العامة من الرجال والنساء عند توقيع العقوبة عليها..

\* إلا أنه يانتقاء بعض المواد الواردة في قانون العقوبات - نجد أنها تؤكد محاباة المشرع للرجل وتمييزه له دون المرأة.. على النحو التالي:

- المادة ٣٣٧ عقوبات ( ١٦ ) نصت على " من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادة ٢٣٤، وبالرجوع إلى نص المادتين ٢٣٤، ٢٣٦ ( ١٧ ) لوجدنا أن الأولى تعاقب على القتل بالاشتغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة والثانية تعاقب على

الضرب المفضى إلى الموت بالأشغال الشاقة أو السجن من ٣ حتى ٧ سنوات.

أى أن المشرع قد نظر بعين الرأفة للزوج الذى يضبط زوجته متلبسة بالزنا فعزل بالجريمة التى ارتكبها من درجة الجنايات المعاقب عليها بالإشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إلى درجة الجناح المعاقب عليها بالحبس.

إذا كان مراعاة ظروف الزوج النفسية فى مثل الحالة المذكورة - أمر هام - يقدر للمشرع فيه معاملته معه على نحو مشمول بالرأفة نظرا لانعدام طبيعته الإجرامية - فإن عدم إمتداد تلك الرأفة لو تماثلت الظروف ذاتها للمرأة وارتكبت ذات الفعل - أمر غير مفهوم وغير قائم على سند أو مبرر رغم ما يتعلق الأمر بمسائل قانونية أخرى.

فالحالة النفسية والعصبية التى يتعرض لها سواء الرجل أو المرأة حال ضبطه لشريك حياته متلبسا بالخيانة - حالة مماثلة - بل قد يكون لرجال الطب النفسى رأى أكثر تشدداً فى أن المرأة ستكون حالتها النفسية والعصبية أسوء - إلى جانب إنعدام الطبيعة الإجرامية لكل منهما وأن الفعل الإجرامى الذى سيرتكبه كل منهما فى مثل تلك اللحظة - إنما سيكون وليد إنفعال وألم نفسى - بغير تخطيط له أو سبق إصرار.

وكان أولى بالمشرع - مادام قد وضع نصاً قانونياً خاص يعالج جريمة القتل لو حدثت بسبب ونتيجة اكتشاف الخيانة الزوجية ( الزنا ) يخفف به العقوبة عن تلك التى وردت بالنص العام - أن يشمل ذلك كل من الرجل والمرأة على قدر المساواة ودون تمييز - إذ أنه ليس من العدل أن يعاقب الرجل بالحبس ستة شهور مع الإيقاف عن ارتكابه لذات الفعل الذى تعاقب المرأة عنه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة - ولا ينال من ذلك - أن يرد علينا بأن المحكمة ستنتظر لها بعين الرأفة وتخفيف العقوبة مراعاة لحالتها النفسية - إذ أن ذلك مسألة تقديرية وليست ملزمة لا يعول عليها.

\* أيضاً المادة ( ٢٦٢ ) ( ١٨ ) والتي تعاقب المرأة الحامل بسبب الإجهاض سواء بنفسها أو بواسطة غيرها - بالحبس. فإن هذه المادة وما قبلها من مواد - تلك التي تنظم عقاب من تسبب أو شارك في أسقاط ( إجهاض ) المرأة الحامل - بما فيها المرأة ذاتها فأما من ناحية أن تمت مظلة العقوبة للزوج - زوج المرأة الحامل - سيما إذا ثبت موافقته على الإجهاض أو إجبار الزوجه عليه - سواء كان إجباراً مادياً بالإعتداء عليها - أو إجباراً نفسياً بالضغط عليها أو تهديدها بالطلاق أو غيره - بل أيضاً لو ثبت علمه وصمته. وفاتها من ناحية ثانية - إعفاء بعض الحالات من العقاب - كأجهاض المرأة بسبب سوء حالتها الصحية - أو كثرة الأطفال لديها - أو تعرض الفتاة لحالة إغتصاب نتج عنها حمل غير مرغوب فيه ولا يتصور قبولها له واستمراريتها فيه - إن لم يكن من الناحية النفسية باعتباره نتيجة الفعل الإجرامى معها - فمن الناحية الاجتماعية التي ستدين ذلك الطفل وترفض الاعتراف به. وهذه النقاط جميعها توازن تلك النصوص العقابية وتحقق بها العدل في معالجتها للموضوع وتساوى بين الرجل والمرأة في تحمل المسؤولية الجنائية - دون أن تحمل المرأة وحدها مسؤوليته. وإن كان خارج عن سياق الحديث - الموقف من الإجهاض ذاته بالموافقة عليه أو رفضه.

\* كذا التفرقة الواردة من المشرع بين ارتكاب المرأة للخيانة الزوجية وإرتكاب الرجل للخيانة الزوجية وهما الفعلين المعاقب عليهما في المادتين ٢٧٤-٢٧٧ ( ١٩ ).

فنصت المادة ٢٧٤ على " المرأة المتزوجة التي ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ولكن لزوجها أن يوقف تنفيذ الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت " أما المادة ٢٧٧ فنصت على " كل زوج زنى في منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى زوجته يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور " .

\* وبالمقارنة بين النصين لوجدنا التفرقة واضحة بين أحكامها بالنسبة لكل من الرجل والمرأة - وأن كان جدير بالذكر التأكيد على أن الخيانة الزوجية مرفوضة ومستهجنة سواء تمت من الرجل أو المرأة - وأيضا التأكيد على أن ليس هدف تلك المقارنة تخفيف العقوبة عن المرأة مساواة بالرجل - بل تشديدها عليهما معا.

\* فجريمة الزنا بالنسبة للرجل لا تتوافر أركانها إلا إذا تمت في منزل الزوجية بمعنى أن ارتكاب الرجل للزنا أو الخيانة الزوجية خارج منزل الزوجية أمر غير معاقب عليه وهو تحريضا من المشرع للرجل بإتمام فعل الخيانة الزوجية خارج منزل الزوجية وتنبيهها له.. بينما المرأة تتم بالنسبة لها جريمة الزنا سواء تمت في منزل الزوجية أو في أى مكان - وهى تفرقة غير مفهومة - فالجريمة بالنسبة لكل منهما واحدة التأثير والدلالة - ومن غير المبرر في هذا الخصوص أنه بتغير المكان يتغير الفعل من كونه فعل إجرامى إلى كونه فعل مباح غير معاقب عليه.

\* كذا بالنظر إلى العقوبة الواردة في كل من النصين - لوجدنا أنها بالنسبة للمرأة أكثر تشددا منها بالنسبة للرجل على نحو لا يقارن - دون سبب مفهوم أو مبرر قانونى - والأولى بالمشرع أن يشدد العقوبة بالنسبة لكليهما وأيضا يوحد أركان الجريمة.. عليهما بأن هذه التفرقة شأنها شأن غيرها من بعض مظاهر التفرقة مخالفة للشرعية الإسلامية.

\* أيضا بلفت النظر في قانون العقوبات المادة ٢٩١ ( ٢٠ . ٢٢ ) التى تنص على " إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما " .

والملفت أكثر - أن كل من المواد ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩٢ قد عدلوا سواء في عام ١٩٨٠ أو عام ١٩٨٢ - ورغم ذلك بقيت تلك المادة على حالها دون ينالها ثمة تعديل أو تغيير.

فهذه المادة - تضع المرأة المختطفة تحت ضغوط إجتماعية وأسرية عنيفة - لمحاولة إجبارها على الزواج من خاطفها درءا

للفضيحة الاجتماعية سيما أن هذا الخاطف سيكون على أتم الاستعداد والقبول لإتمام الزواج باعتباره معقياً له من العقاب.

بل أن هذه المادة - تفتح المجال لكل رجل يريد الزواج من امرأة ترفضه - هي أو أهلها - أن يخطفها - ويضعهم جميعاً أمام الأمر الواقع والتهديد بالفضيحة الاجتماعية.

بل أنه في الآونة الأخيرة تحديداً ومع تزايد جرائم الخطف والإغتصاب كان أولى على المشرع أن يغلف باب الإعفاء من العقوبة تماماً - أو حتى تخفيفها في وجه الجناه ردعاً لهم ومحاولة لتضييق نطاق الجريمة.

( ملحوظة في اغسطس ٢٠٠٨ - تم تعديل قانون العقوبات بإلغاء المادة الخاصة بإعفاء الخاطف من العقاب خلال عام ٢٠٠٥ )

\* وخلاصة ما تقدم جميعه - أن مثل النصوص السابق ذكرها والتعليق عليها إنما قائمة بالأساس على تمييز غير مبرر بين المرأة والرجل سواء في أركان الجريمة أو عقوبتها وهذا وأن دل على شيء - يدل على سيادة النظر الرجولية عند صناعة النص التشريعي على نحو يحابي فيه الرجال أنفسهم - ويخففوا عن بعضهم العقوبة ويبيحوا لأنفسهم أفعالا دون مبرر قانوني مع عقاب المرأة عن ذات الأفعال. وهذا وذاك لا يفسره فقط غياب المرأة عن المؤسسة التشريعية وصناعة النص التشريعي وعدم قدرة الحركة النسائية على حشد عموم النساء للتصدي لمثل تلك النصوص بما فيها من تمييز لوضع الرجل عن المرأة وأهدار لقواعد العدالة - بل يفسره أيضا عدم إدراك الحركة النسائية لوجود مثل هذه النصوص وعدم وعيها بأهمية تغييرها..

### ثانياً : قانون التأمينات الاجتماعية :

\* بالنظر في قانون التأمينات الاجتماعية ٧٩ لسنة ٧٥ وتعديلاته (٢٢) المواد ١٠٤ وما بعدها والخاصة بالمستحقين للمعاش وشروط أستحقاقهم - نجد أن الزوج لا يستحق معاش زوجته (



المرأة العاملة) إلا إذا كان عاجزاً عن التكسب. بخلاف الزوجة التي يحق لها الجمع بين معاشها عن زوجها ومعاشها عن نفسها - أو دخلها من العمل أو المهنة ورغم ما قد يبدو في تلك النصوص من محاباة المرأة على حساب الرجل - فإن حقيقة هذه النصوص تكريس لدونية المرأة عن الرجل وإهدار لحقها القانوني في ترك معاشها لزوجها أسوة به في ترك معاشه لها.. سيما أن قانون التأمينات الإجتماعية يسرى على جميع العاملين رجال ونساء دون تمييز بينهم - وفي النظام التأميني ضماناً مستقبلياً بعد وفاة المؤمن عليه - فإذا كانت المرأة تقوم بسداد الاشتراكات التأمينية شأنها شأن زميلها الرجل - فلا مبرر لحرمانها من إعطاء معاشها لزوجها بعد وفاتها - حتى لو كان قادر على العمل والتكسب ( ملحوظة في أغسطس ٢٠٠٨ - حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المواد المانعة للزوج من استحقاق معاش زوجته ) .

### ثالثاً : قانون العاملين بالدولة :

\* بالنظر إلى قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ٧٨ ( ٢٣ ) تجدد أن المادة ٧٢ والتي " تجيز للسلطة المختصة.. الترخيص للعاملة بأن تعمل نصف أيام العمل الرسمية مقابل نصف الأجر المستحق لها".

ورغم ما قد يبدو في تلك المادة ظاهرياً - من أنها توفر للمرأة ميزة دون الرجل إلا أن النظر العميق لدلالاتها يوضح - أنها تكرس دونية المرأة وتقرر بكونها كائن أقل من الرجل في الأهمية - ولا تأثير لها على العملية الإنتاجية سواء بحضورها وقت العمل كله أو نصفه. وكان أولى بالمشروع أن أراد أن ينص على ذلك الحق أو الميزة - أن يسمح به للرجال والنساء دون تمييز بينهم أو تفرقة.. فمثل هذه التفرقة تؤدي إلى دعاية إجتماعية مضادة لعمل المرأة باعتبارها كما إضافيا غير مؤثر في العملية الإنتاجية ولا أهمية لدورها فيها..

### رابعاً : قانون العاملين بالقطاع العام :

والقانون ٤٨ لسنة ٧٨ الخاص بالعاملين بالقطاع العام ( ٢٤ ) شأنه في ذلك شأن القانون ٤٧ لسنة ٧٨ - حيث ورد في مادته ( ٧٤ ) ذات المضمون " يجوز لرئيس مجلس الإدارة.. الترخيص للعاملة بأن تعمل نصف أيام العمل الرسمية وذلك مقابل نصف الأجر المستحق لها.. "

ويسرى على تلك المادة - ذات التعليق الوارد أعلاه والخاص بالمادة ٧٢.

### خامساً : قوانين الأحوال الشخصية :

\* يبقى النقطة الأخيرة والخاصة بقوانين الأحوال الشخصية ولن نتطرق إلى الحديث عن كل نصوصها وإنما فقط بعض منها - والذي يظهر فيه التمييز الواضح للرجل على المرأة والسلطات المطلقة له..

\* منها المادة ( ١ ) ( ٢٥ ) من القانون ٢٥ لسنة ٢٠ المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ٨٥ فقرة ثالثة ورابعة والتي جاء بها..

" لا تجب النفقة للزوجة إذا أرادت - أو أمتنعت مختارة عن تسليم نفسها.. أو خرجت دون إذن زوجها ولا يعتبر سبباً لسقوط نفقة الزوجة خروجها من مسكن الزوجية - دون إذن زوجها في الأحوال التي يباح فيها ذلك بحكم الشرع مما ورد به نص أو جرى به عرف أو قضت به ضرورة ولا خروجها للعمل المشروع ما لم يظهر أن استعمالها لهذا الحق المشروع مشوب بإساءة استعمال الحق - أو مناف لمصلحة الأسرة وطلب منها زوجها الامتناع عنه "

- جاءت الفقرة الثالثة - مطلقة فيما نصت عليه من عدم وجوب النفقة للزوجة إذا خرجت دون إذن زوجها - وعندما حاول المشرع في الفقرة الرابعة استثناء بعض الحالات من كونها

سبباً لسقوط نفقة الزوجة - كانت استثناءات فضفاضة جملة أوجه في التفسير والتطبيق الواقعي - دون أن تقيّد السلطة المطلقة للرجل في مواجهة زوجته وما يحق له من منع النفقة عنها إذا خرجت دون إذنه - وهو الأمر الذي يساعد استغلاله من الرجال ويمكنهم من التحكم في زواجهم - سيما اللاتي ليس لهن مصدر دخل أو رزق. بل أن حتى خروجها للعمل واستمرارها فيه معلق على شرط عدم طلب زوجها له بالامتناع عنه - على سند من تنافي ذلك مع مصلحة الأسرة وهي عبارة مرنة تبيح للرجال حتى منع نسائهن من العمل بشكل متعسف.

- أيضاً المادة ( ٨ ) ( ٢٦ ) من ذات القانون - والتي تعالج وضع زوجة المفقود والمفقود هو الغائب الغير معلوم مكانه ولا يعلم ما إذا كان حياً أو ميتاً " . ويعتبر ميتاً من وقت الحكم بموته. نصت تلك المادة على " إذا جاء المفقود أو لم يجي وتبين أنه حي فزوجته له - مالم يتمتع بها الثاني غير عالم بحياة الأول - فإن تمتع بها الثاني غير عالماً بحياته كانت للثاني مالم يكن عقدة في عدة وفاة الأول " . ويلاحظ على هذا النص - أنه يتعامل مع وضع الزوجة بتلقائية باعتبارها أقرب إلى الجماد دون الرجوع إليها أو أخذ رأيها.. بل الأمر كله قد رتبته النص بشكل تلقائي - بل حتى عبارات النص ذاتها - واضحة الدلالة في شيئية المرأة ويظهر ذلك جلياً من لفظة ( التمتع ) وعبارتي ( فزوجته له ) ، ( كانت للثاني ) . الصورة الواقعية لهذا النص - أن تنتظر زوجة زوجها الغائب فترة طويلة دون أن تعلم مكانه أو كونه حياً أو ميتاً.. ثم تستصدر حكماً بموته وتقرر الارتباط بأخر وتستعد لذلك الأمر نفسياً وعاطفياً - تعقد قرائنها عليه ( ربما كان ذلك كله بعد سنوات طويلة من غياب الزوج والحكم بموته ) ثم تفاجئ بعودة زوجها الغائب أو تعلم كونه مازال حياً - هنا وطبقاً للنص المذكور يستلزم عليها أن تعود إلى زوجها الأول وتنتهي زواجها الثاني دون اختيار منها أو تفكير. وهو أمر يتعامل مع المرأة ككائن أدنى - بل كشي لا إرادة له واختيار..

- والمادة ( ١٨ ) مكرر ( ٢٧ ) ثالثاً من القانون ٢٥ لسنة ٢٩ المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ٨٥ الفقرة الرابعة :

" إذا انتهت مدة الحضانة فللمطلق أن يعود للمسكن مع أولاده " . فإذا كان النص المذكور قد عالج وضع الحاضنة أثناء فترة الحضانة على نحو مقبول بأن سمح لها بالبقاء في سكن الزوجية حتى يوفر لها المطلق الزوج مسكن حضانة آخر أو يدفع لها أجره سكن حضانة . فقد فات النص - وضع الحاضنة بعد انتهاء فترة الحضانة وتجاوز الأطفال لذلك السن - حيث وقتها وطبقاً لذات النص للمطلق الحق في العودة إلى السكن مع أولاده بما مفاده خروج الحاضنة من السكن دون أن يولي المشرع الأهتمام لتلك المرأة والتي أمضت سنوات طويلة لرعاية الأطفال المحضونين - فساوى بين المرأة التي قد يكون لها مقر إقامة آخر غير مسكن الحضانة وبين تلك التي لا مقر لها . وكان أولى بالمشرع - مع مراعاة الظروف الاجتماعية وأزمة الأسكان الطاحنة - أن يعطى الأولوية للمرأة في البقاء في المسكن - سيما أن بقاء المطلق خارج مسكن الحضانة طوال فترة الحضانة يشير إلى إيجاد مقر لإقامته طوال تلك السنوات عكس المرأة - ناهيك عن الصعوبات الاجتماعية التي قد تلقاها المرأة في الاستقلال بمسكن لوحدها بعكس الرجل وعلى الأخص نساء الطبقات الفقيرة والشعبية - والنساء غير العاملات - أو اللاتي ليس هن دخل مستقل ..

وننتهي مما سبق بيانه بأن وضع المرأة كمحل للتنظيم التشريعي والقانوني ومن النصوص سائلة البيان - وضع مازال متديلاً عن وضع الرجل فحقوقها منقصة وللرجل عليها سلطات مطلقة - وما زالت أوضاعها ومشاكلها تعالج دون تعمق أو أنتباه لرؤيتها الخاصة في حل تلك المشاكل ..

وهو وضع للأسف - شاركننا - ونشارك فيه جميعاً .

ونتحمل مسئوليته - بقدر متساوى - جميعاً - نحن النساء .

- ورقه بحثيه مقدمة للمؤتمر السابع عشر لإتحاد المحامين العرب

دمشق - يونيو ١٩٨٩ -

## دراسة

### اشتغال النساء بالقضاء السماح التشريعي والمعوقات الواقعيه

أن هذه الورقة ليست بحثاً بالمعنى العلمى المتعارف عليه، بل هى محض مشاهدات، تحتاج إلى تدقيق علمى، وإن كانت تلك المشاهدات تثير تساؤلات كثيرة يلزم التفكير فيها والوصول إلى إجابتها والعمل على حل الإشكاليات الواقعية المترتبة عليها.. كذا فإن هذه الورقة ينقصها تدوين التشريعات والمواد القانونية، إذ اكتفيت بالإشارة إلى مضمونها دون تدوين نصوصها وهذا ليس تقصيراً منى بل قصور سببه ضيق الوقت.. بالإضافة إلى افتراض مفاده أن جميع المشتغلين بالقانون يعرفون تلك النصوص دون حاجة إلى ذكر دقيق لنصها..

#### مقدمة - قضية غائبة :

خلال الخمسة عشر سنة السابقة لم يكن اشتغال النساء بالقضاء قضية مطروحة على أجندة أو جدول أعمال الحركة النسائية التى لم تكن مهتمة فى الأساس إلا بالتعديلات المقترحة فى قوانين الأحوال الشخصية.. وكان الصمت المطبق فى هذه القضية مفسراً لعدم الإلتباه إليها، إذ تصرفت خريجات كليات الحقوق بالنسبة لهذا الأمر بطريقة عفوية دون الإلتباه إلى التمييز الحاصل ضدهن والإلتحياز الحاصل لزملائهن على أساس الجنس فقط دون أى اعتبار لعوامل التفوق والكفاءة وغيره.. بل أن الإعلام والرأى العام روج لعمل النساء " خريجات كليات الحقوق " بالحماة بإشادته بالأستاذة / مفيدة عبد الرحمن الحامية الشهيرة ووضعها فى موضوع القدوة مما ساعد على حصر الأمنيات الوظيفية والمهنية فى هذا الإطار دون أن



يتسع بالطبع إلى الأحلام المستحيلة ومنها اشتغال النساء في منصب القضاء..

### عدم تواصل المعرفة والخبرة :

قيل والله أعلم أن الدكتورة / عائشة راتب - وقد تخرجت من كلية الحقوق بترتيب متقدم ودرجات عليا - أثارت بشكل شخصي مسألة عدم توظيفها بالقضاء.. وأنها رفعت قضية على أساس إلغاء التمييز الحاصل ضدها في هذا المجال.. إلا أن القضية لم تكتمل ولم يفصل فيها، بسبب تعيينها بالجامعة وسفرها خارج الوطن للحصول على درجة الدكتوراة.. ورغم أن هذه القصة غير موثقة ولا توجد تحت أيدينا أي أدلة تثبت صحتها، إلا أن هذه القصة أثارت لدينا تساؤل صحيح " لماذا تستبعد النساء من الإشتغال بالقضاء رغم كفاءتها بل وتفوقها على أقرانها من الرجال ممن يسمح لهم بالعمل في هذه الوظيفة؟؟!!.. " وقبل الرد علي هذا السؤال يهمها إلا أن هذه القصة بالنسبة لأجيالنا من المحاميات وخريجات الحقوق - لم يتصل علمنا بها إلا في لحظة متأخرة نسبياً من تاريخ حياتنا الوظيفية، بما جعل تلك القصة فقط تثير انتباهنا بالقضية المطروحة وللأسف لم تساعدنا على تغير اتجاه حياتنا الوظيفية على أي نحو كان.

### هل تعمل النساء في القضاء ؟؟؟؟؟!!!

إن الأجابة على هذا السؤال مثيرة للحزن والدهشة معاً!!.. لن أشير إلى اشتغال النساء في القضاء في البلدان الأوربية وأمريكا وكندا، بل سأتوقف قليلاً أمام بعض الدول التي تتشابه معنا في الظروف الاجتماعية ودرجة التطور الأقتصادي والظروف السياسية بل والخلفيات الدينية.. فالنساء تعمل في القضاء في العديد من الدول العربية ( سوريا، تونس، المغرب، ليبيا، الجزائر، السودان ) والدول الإسلامية ( باكستان، إيران ) .

إذن لماذا لا تعمل النساء في مصر في القضاء.. هل هناك حظر دستوري، أو منع قانوني؟؟!!

وإذا كانت الإجابة بلا، فلماذا الحظر الواقعي والمنع الفعلي بل والصمت المطبق حول هذه القضية..

المساواة الدستورية - إن الدستور المصري، لا يضع أى قيداً على اشتغال النساء بالقضاء على العكس، فالدستور المصري ينص على المساواة في تولى الوظائف العامة و يمنع التفرقة بين المواطنين على أساس الجنس أو الدين أو العقيدة أو غيره..

السماح القانون والحظر الواقعي - إلا أن هذه المساواة الدستورية تحيل إلى التشريعات التي هي الأخرى وعلى نحو حرفي طبقاً لنصوصها - لا تمنع النساء من الإشتغال بوظيفة القضاء.. فالهيئات القضائية الأربع في مصر ينظمها قوانين متشابهة النصوص من حيث اشتراطات شغل الوظيفة ولا يضع أى من هذه القوانين الأربع أى حظراً على اشتغال النساء بها ورغم هذا، فإن النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة تعين من بين أعضائها نساء، والقضاء العادي وقضاء مجلس الدولة يمنع على نحو فعلي دون الإرتكان على أى نص تشريعي - إلحاق النساء من بين أعضاءه.. بل أن القوانين الأربع تضع أمكانية فتح باب التعيين لديها في أى لحظة من بين المحامين باعتبارهم - أصحاب خبرة مكتسبة في القانون - ورغم أن النص جاء مطلقاً بالنسبة لأعضاء نقابة المحامين التي تضم من بين أعضائها رجالاً ونساء، إلا أن الحال بالطبيعة ودون أى سند تشريعي أى حتى لا تحي - أقتصر على تعيين الرجال دون النساء..

### هل تعمل النساء في القضاء ؟؟؟!!!!

إن الإجابة على هذا السؤال مثيرة للحنن والدهشة معاً !!.. إن تكرار العنوان ليس خطأ مطبعي، بل قصد به تأكيد المعنى؟؟ هل بعد السماح الدستوري والتشريعي سالف الإشارة إليه، هل تعمل النساء في القضاء؟؟..

بالطبع لا؟؟ لماذا؟؟ هل المنع الواقعي سببه الدين؟؟ إذا كانت الإجابة بنعم، نرجو أن نراجع موقف بقية الدول العربية والإسلامية من هذه القضية !!! وإذا كانت الإجابة بلا، نعود ونسأل إذن ما هو السبب؟؟ وهل الدين بمعنى النص ( قرآني أم حديث نبوي ).. أم الدين بمعنى التفسيرات الفقهية؟؟.. وإذا كانت التفسيرات.. فهل هناك تفسيرات مختلفة بحيث يمكن أن يرتكن هذا الفريق على هذا التفسير، وذاك الفريق على التفسير الآخر؟؟ ويترتب على ذلك اختلاف النتائج رغم وحدة القضية؟؟

وإذا كان هناك أكثر من تفسير، يمكن الإرتكان على واحد منهم للسماح للنساء بالإشتغال في القضاء، فلماذا لم نرتكن على هذا التفسير ونسمح للنساء واقعياً بالعمل في تلك الوظيفة سيما أن هناك سماح دستوري وتشريعي؟؟

هل المنع الواقعي سببه التقاليد الاجتماعية؟؟ إذا كان الدين في بعض التفسيرات يسمح للنساء بالعمل في القضاء، فلماذا لم نرتكن عليها، هل التقاليد الاجتماعية والأعراف تستهجن ذلك؟؟ أو ترفضه؟؟.. وإذا كان فكيف نغير تلك التقاليد؟؟ وإذا لم يكن فما هو السبب لهذا المنع الواقعي؟؟..

سؤالين يسبقهما سؤال آخر، هل للمجتمع مصلحة في ذلك التغيير.. بمعنى ثالث هل للمجتمع مصلحة في أشتغال النساء بالقضاء؟؟..

سؤال يطرح سؤال آخر، من هو المجتمع الذي سيجيب علينا؟؟ هي جميعها أسئلة لا أعرف لها أجابات محددة، لكنها تستحق منا تفكير متأن وعميق..

فالمهم أن نعرف فعلاً سبب ذلك الحظر والمنع، وبعد معرفة السبب بدقة يمكننا أن ندير نقاشاً آخر حول كيفية التعامل مع هذا السبب وتغييره !!!

"ورقه للمناقشة قدمت للمركز المصري لاستقلال القضاء والمحاماه عام ١٩٩٢".

## دراسة :

### المرأة والأيدي البدني بين القانون والواقع

لماذا يضرب الرجال النساء ؟؟؟ للتأديب ؟؟؟ للعقاب ؟؟؟  
للردع ؟؟؟ لاي اسباب اخري ؟؟؟ لكل الاسباب مجتمعه ؟؟؟  
ماهو موقف المجتمع من ذلك الضرب ؟؟؟ ماذا لو ضربت النساء  
الرجال !!! ولو من باب الدفاع عن النفس ؟؟؟ كيف سيتقبل  
المجتمع ذلك الضرب ؟؟؟ بالموافقه بالاستنكار بالرفض بالغضب  
بالادانه ؟؟؟

\*\*\*\* ماهي المرجعية التي يرتكن عليها المجتمع لقبول ضرب  
الرجال للنساء ؟؟؟ الاعراف، الدين، القانون ؟؟؟ كله علي  
بعضه ؟؟؟ " هل ضرب النساء حق ديني للرجال المسلمين ؟؟؟  
ارجو ملاحظه ان الرجال الاقباط يرون ان من حقهم مثل المسلمين  
ضرب النساء... كذا يمكن رصد ظاهره الايذاء البدني في المجتمعات  
الغربية التي لا يدين الرجال فيها بالاسلام ولا يبرروا ذلك الحق  
المفترض لهم بالقواعد الدينية الاسلاميه !!! وهو ما يفرض اتساع  
زاويه النظر للامر من الاستسهال واعتباره حق اسلامي فقط !!!  
ماهي المرجعية التي يرتكن عليها المجتمع لرفض واستهجان ضرب  
النساء للرجال او حتي رد الضرب الموجه اليهن ؟؟؟ ويتلاحظ لاي  
مراقب ان ذلك الرفض والاستهجان يتساوي فيه المسلمين والاقباط  
والمجتمعات العربية والشرقيه والغربية !!!

## افتراض يدعمه الواقع :

يعتبر الكثير - ولن اقول الجميع من باب التروي ليس الا وان كنت اميل شخصيا للاطلاق - ان الرجولة بالمعني الحقيقي وبدقه اكثر بالمعني المقبول المحترم اجتماعيا في شأن علاقه الرجل والمرآه والضرب - تفترض امرين لا ثالث لهما :.....

الامر الاول - انه من حق الرجل ان يضرب المرآه سواء كانت اخته الاكبر او الاصغر او زوجته او ابنته بصرف النظر عن مسببات ذلك الضرب سواء كان تأديبها او عقابها او ردعها او تقويم سلوكها " كسر نفسها، الزامها حدودها " وان هذا الحق مطلق لا يجوز تقييده وغير مقبول وغير متصور حرمانه منه او حتي تقليص حدوده المطلقة.... والمرجعيه الفكرية التي يؤسس عليها انصار ذلك الراي وجه نظرهم تتلخص في ان شكل العلاقه بين الرجل والمرآه علاقه اعلي وادني - سيد وتابع - كبير بالمعني الذهني وصغير وهذا الشكل يبيح صلاحيات وسلطات تأديبيه وسلطات زجر وبالتالي يعتبر الضرب من ضمن الاشكال المقبوله للتأديب والزجر والالزام بالطاعه والخضوع !!!

الامر الثاني - انه ليس من حق المرآه ان تضرب الرجل او تأتي معه حتي اشكال اقل من الايذاء البدني ( العض الخربشه الزق ) ولو كان ذلك من باب الدفاع عن نفسها او منعه من ايذاءها ويعتبر انصار ذلك الراي ان ارتكاب المرآه لتلك الافعال - او حتي مجرد التفكير فيها - خروجا عنيفا عن النواميس المقبوله مما يستوجب ويستلزم رد فعل عنيف سواء من الرجل او الاسره او المجتمع كله!!!

بل ويعتبر الجميع ان منع الرجل من ضرب المرآه - اي مرآه يري او يرغب في ضربها لاي سبب - انتقاص من رجولته واعتداء عليه وحرمانه من وجوده الذكوري ومثار سخرية الجميع منه، في نفس الوقت يعتبر الجميع ان تجرء المرآه علي الرجل وضربه او منعه من ضربها او مبادلته بالضرب يعتبر ذلك جريمة لا تغتفر تستوجب مزيد من الايذاء والضرب والتأديب الرادع من تكرارها لمثل تلك الجريمة الشنعاء !!! بل ويعتبر الجميع ان جراءة المرآه علي الرجل



وضربه وتقبل ذلك يعني انهما - اي الرجل والمرآه - قد تبادلا الادوار الاجتماعيه فصارت المرآه رجلا وصار الرجل امرآه!!!!!!  
وكان ضرب الاخر والاعتداء عليه ضروره ذكوريه ان ممارستها النساء اصبحن رجال والعكس بالعكس!!!!

### اسئله اكثر استفزازا!!!!!!!!!!!!!!

١- لماذا يري الرجل المرآه - التي تخصه - في وضع ادني عن وضعه، وليس فقط في وضع ادني بل وضع ادني في اطار علاقته تبعيه تلقائيه!!! فيري ان من حقه وضع الاطر والسياج التي يتعين عليها الالتزام بها والقواعد التي يجب اتباعها وانه له عليها - نتيجه لكل ذلك - سلطه اعلي تتيح له الحق في تأديبها وردعها وعقابها اذا ما تجاوزت حدودها التي رسمها او خالفت القواعد التي حددها و كأنها علاقته السيد وبالعبد المملوك له او علاقته الدوله بمواطنيها التابعين لها!!!! في نفس الوقت يقبل الرجل من المرآه التي لا تخصه ان تكون في وضع اعلي منه ربما رئيسه في العمل فيخضع لسلطانها واوامرها ولا ينظر لها ذات النظره ولا يملك عليها تجاهها ذات الحقوق؟؟؟

٢- من قال ان النساء - اي ما كان عمرهم وخبرتهن في الحياه ودورهن فيها - يحتج للتأديب والعقاب والردع؟؟؟ ويتعين محاصرتهم بالقواعد والاطر والحدود التي يتعين عليهن الالتزام بها!!! ومن قال ان الرجال ايضا - مع الاحترام لرجولتهم الاجتماعيه - لا يحتاجوا للتأديب والردع والعقاب واذا كان الحال كذلك فمن هو المنوط به تأديبهم؟؟؟؟ ام ان الاحتياج للتأديب صفه ملازمه للانوثه واحد مقتضياتها اللازمه؟؟؟؟؟؟

٣- هل يري الجميع - ان علاقته اي رجل باي امرآه - تسمح بتلك الحقوق المفترضه للرجال من التأديب والردع والعقاب!!! ام ان تلك الحقوق تخص علاقته

الرجل بالمرآه التي تخصه - وبأي معنى تخصه - ابنته زوجته امه اخته - المرآه التي تخصه في اطار الاسره الصغيره او حتي العائله الكبيره !!! اذن ماهي الاليه الاجتماعيه وطبيعته العلاقات التي تفزر بين الرجل والمرآه تلك الحقوق وماهي مسبباتها ؟؟؟؟؟؟؟؟؟

### بديهيات لا يعترف بها احد.....

١- قانون العقوبات المصري لا يوجد به نص واحد يسمح او يبرر ضرب الرجل للمرآه اي ماكانت طبيعته علاقته بها ( سواء علاقته اسريه او زوجيه او عائليه ).... بل ولا يوجد نص خاص في المواد العقابيه المتعلقه بالضرب او الايذاء البدني بجميع درجاته ( الضرب البسيط الضرب باداه الضرب المفضي للموت ) يتحدث بشكل خاص عن ضرب الرجل للمرآه كشرط مفترض في الجاني والجاني عليه !!! بل ولا يوجد في قانون العقوبات في اطار المواد العقابيه الخاصه بالضرب والاىذاء البدني اي خصوصيه بشأن تخفيف العقاب او الاعفاء من العقاب بشأن ضرب الرجل للمرآه والعكس !!!

٢- كذا فآن قانون الاحوال الشخصيه يعتبر ان ضرب الرجل للمرآه اذا ما تضررت من ذلك الضرب مبررا يستوجب الطلاق للضرر في اطار قاعده ( الضرر الذي يستحيل معه دوام العشره )....

٣- لكن هذا وذاك لم يمنع او يحد من ظاهره ضرب الزوجات والاخوات والبنات !!! وايضا هذا وذاك لم يدفع النساء - في هذا الشأن - لممارسه حقهن في الشكوي والابلاغ !!! بل ان ادانه القانون الجنائي لذلك الفعل واعتباره ضررا مستوجب للطلاق في قوانين الاحوال الشخصيه لم يؤثر علي نظره الاجتماعيه المتقبله لظاهره ضرب النساء واعتبار حدوثها قرين رجوله اجتماعيه

يحتفي بها !!! وايضا مازال المجتمع يستنكر تضرر المرأة من ذلك الضرب او تقدمها بشكوي ضد الجاني اي ما كانت علاقته به ( زوجها شقيقها ) والادانه القانونيه لذلك الفعل لم يقلص من الادانه الاجتماعيه للنساء واعتبار ابلاغهن عن الاعتداء عليهم مجرد ممارسه لحق قانوني مشروع !!!!!

### واقع مستفز.....

١- يري جانب من الفقه الجنائي ان الضرب البسيط للزوجات سبب اعفاء من العقاب الجنائي للزوج باعتباره استخدم حق التأديب المباح شرعا ( يراجع الدكتور محمد نجيب حسني شرح قانون العقوبات القسم العام الطبعه الرابعه ١٩٧٧ ص ١٧٩ ومابعدها - مرفق ).. وهذا السبب من اسباب الاباحه لم تاخذ به الكثير من المحاكم وهو امر مثار نقد من ذلك الجانب من الفقه، ويمكننا القول ان قطاع كبير من القضاء يؤمن بذات الاسباب التي ارتكن عليها الفقه للقول بذلك السبب من اسباب الاباحه لكن القضاء لم يطبق ذلك الراي باعتباره لم ينص عليه قانونا بشكل واضح وفي نفس الوقت لجأ القضاء لوسيله قانونيه اخري انحيازاً لصالح ضرب الزوجات.....

٢- يستخدم الكثير من القضاء سلطتهم التقديرية في تحديد العقوبه والزول بها للحد الادني المنصوص عليه قانونا في جرائم ضرب الازواج للزوجات ارتكانا علي افكار ومعتقدات مجتمعيه سائده تتدخل في طريقه تطبيقهم للقانون واعمال نصوصه..... فالسلطه التقديرية بشأن قد العقوبه هي الاداه القانونيه لتطبيق معتقدات وارااء وعادات وتقاليد لم يعكسها المشرع وقت صياغته للقوانين.....

## نتائج واستنتاجات

- ١- ان المشرع لم يمنح الرجل اي وضع تشريعي خاص بشأن الاعتداء علي المرآه داخل او خارج الاسره ( باستثناء القتل في حاله ثبوت الخيانه الزوجيه ) ولم يمنحه تخفيفا للعقاب او اعفاء من العقاب..
- ٢- ان الفقه الجنائي المتبني لنظريه اعتبار ضرب الزوجات للتأديب سبب من اسباب اباحه العقاب لم يفلح في فرض وجه نظره لا علي المشرع ولا علي احكام المحاكم..
- ٣- ان القضاء - في احكامه المتواتره او المباديء المستقر عليها للمحكمه العليا - لم يعتبر ضرب الزوجه للتأديب سبب من اسباب الاباحه لكن ذلك لم يمنع القضاء - بما يحملوه من افكار وعادات وتقاليد ونسق قيمي - من استخدام السلطه التقديرية والتخفيف في العقوبه في حاله ضرب الزوج لزوجته بالمقارنه للاحكام الاخرى التي يضرب فيها رجل اي امرآه غريبه لاي سبب بالعكس تعتبر تلك الحاله مبرر واقعي لتشديد العقوبه تجاه الجاني الرجل..... وهذا التخفيف العقابي رساله اجتماعيه لها دلالاتها الواضحه بشأن استمرار الظاهره وتكريسها....
- ٤- لا تصور ان المرجعيات الدينيه لها اثر كبير في خلق الظاهره بقدر ما لها اثر كبير في تبريرها وتبرير استمرارها ( فمن يضرب زوجته من المسلمين لا يضربها لان - حسب تصوره - القرآن اباح له ذلك بل هو يضربها وفقط وحين تسأله عن السبب يبحث عن ما يؤيد سلوكه فيقول لك هذا حقي الشرعي !!!!! )..... ( هل يفرق سلوك الرجل المسلم عن الرجل القبطي تجاه قضيه ضرب الزوجات - واذا كان المسلم حسب زعمه يرتكن علي الاباحه الدينيه فمالذي يرتكن عليه الرجل القبطي لتبرير مثل هذا السلوك )... ( كذا هل ظاهره ضرب الزوجات

والايذاء او العنف المبرر اذا تم توسيع نطاق الرؤيه ظاهره  
عربيه شريقيه ام هي ظاهره عالميه ؟؟؟؟)....

٥- ان موقف المشرع من ضرب الزوج لزوجته ( او ايذاءها  
بدنيا باي طريقه ) لم يمنع ظاهره ضرب الزوجات ولم  
يقلصها ولم يؤثر علي ذهنيه الرجال بشأن استقرار حقهم  
في ذلك الامر.. وهو ما يلقي عبء كثير علي المعنيين  
بمقاومه هذه الظاهره لان الامر لا يحتاج لتدخل تشريعي او  
تعديل اراده المشرع بقدر ما يحتاج لمناقشه خليط من  
الامور الثقافيه ومحاوله تغيير النظره لطبيعته العلاقه بين  
الرجل والمرآه واثار العادات والتقاليد والاعراف والمفاهيم  
الدينيه المغلوطة علي تلك الطبيعه...

٦- ملحوظه هامه - يتصور الكثير من الرجال ان حق  
التآديب للزوجات او العقاب او الردع بما يصاحبه من  
ايذاء بدني هو الضابط الوحيد لمنع السيدات من افساد  
الحياه الزوجيه ومن الانفلات !!! وبالتالي يعتبر الكثير من  
الرجال ان حقه في الضرب والتآديب والردع مشروع  
للمحافظة علي اسرته واطفاله وان حرمانه من ذلك الحق  
سيؤدي بالضروره الي الانفلات وهدم الاسره وتشريد  
الاطفال... وهذا في ذاته امر يحتاج لمجهود كبير جدا لتغيير  
ذلك التصور في العقول وعلي ارض الواقع)...

٧- ان النساء هن ناقلات الوعي المشوه وهن المشاركات بمجهود  
اساسي في تربيته ابناءهن الذكور وهن المسئولات بشكل  
واقعي عن استمرار الظاهره وتكريسها وهن المحبذات  
للسكل الاجتماعي للرجل والذي يروجوه بين الذكور  
ويساعدوهم علي تبنيه واعتناقه.. وهذا يتطلب اساسا  
جهدا كبيرا مع عقول النساء قبل الرجال !!!!!!!



## استخلاص نهائي

ان ظاهره ضرب الرجل للمرأة واتساعها لكافه اشكال الايذاء البدني والمعنوي لا يحتاج لتدخل تشريعي خاص او معالجه قانونيه بقدر ما يحتاج لجهد ثقافي وتوعيه ومحاوله تغيير انماط التفكير بالنسبه للنساء او الرجال والنساء بالاختص اذا كان الاستهداف الرئيسي لهذا العمل هو المستقبل وطريقه تفكير الاطفال الاناث والذكور وطريقه تربيتهم التي تؤثر بلا شك في بقاء تلك الظاهره واستمرارها.. ويحتاج ايضا لبناء فكري وذهني جديد يغير من رسوخ العادات والتقاليد يساعد في تغيير الادعاءات المشوهه حول طبيعه المرأة وعلاقتها بالرجل وتبادل الاستبداد فيما بينهما ونفي اي مطالبه بتبادل الادوار الاجتماعيه واحترام دور كل من الرجل والمرأة في الاسره وحقوقهما المتبادله فيها وبالنسبه للاطفال... فاذا كانت كفه الميزان مائله لصالح احد الطرفين فليس حلا اجتماعيا مقبولا تغيير الميل للكفه الاخرى... بل يلزم طرح رؤيه جديده لعلاقه الطرفين في اطار الاحترام المتبادل لكل منهما!!

الامر يحتاج لتغيير مفاهيم !!!!!!!!!!!!!!!

## كلمة واحدة اوجعتني!!!!

### الاذلال!!!!!!

غضب واستفز واحتقن وجهه وانتفض من مكانه واقترب مني  
كاد يلكمني في وجهي بقبضته المتيبسه ثم ابتعد كأنه ينقذني من نفسه  
صرخ.... طبعا فيه اعلي وفيه ادني صرخ بصوت اعلي... طبعا  
الراجل اعلي والست ادني ابتسمت فاستفز اكثر... طبعا الراجل  
والست مش زي بعض غضب من هدوئي فقرر ان يجرح كبرياء  
النساء جميعهن امامي....

نادي صديقه وسأله مالذي تفعله لو قررت انت شيئا ثم  
رفضت زوجتك طاعتك ابتسم صديقه بكل تعالي وقال له "انا راجل  
ديمقراطي اقنعها " حاصره " ماقتنعش وصممت علي رايتها" انتفض  
"الديمقراطي" غاضبا "رايتها.. ما عندناش ستات ليها راي " واكمل  
بزهو وعجرفه " امد لها جزمتي اقولها امسحيتها لغايه مايجيني مزاجي  
اقولك كفايه " ...

ابتسم الاول وشرح لي " مش قلت لك فيه اعلي وادني "  
وقفزت الدموع لعيني تأسيا ليس علي حالي او حال السيده الاخري  
انما علي حال كل النساء التي ان عجز الرجال عن اقناعهن بان  
الرجال اعلي والنساء ادني مدوا لهن الاحذيه عقابا وتآديبا  
واذلالا... قفزت الدموع لعيني تأسيا اتمني ان ترفض كل النساء  
عقابها بمسح الاحذيه اذلالا!!!!

وياايها الغاضب وياايها الديمقراطي... حتي لو رضخت النساء  
ومسحن مليون حذاء بسبب ظروف اجتماعيه قاهره فهذا لن يغير  
قناعاتي بانه لا يوجد اعلي ولا يوجد ادني، هذا لن يقنعني بان الرجال  
اعلي والنساء ادني لان هذا مجرد وهم شائع لاساس له من  
الصحه!!!

## كلمة واحدة عن لون المدونة...

### ليه اللون البنفسجي للمدونه ؟؟؟؟؟؟؟

اختار العالم شرقه وغربه اللون "الازرق اللبني" لونا للذكوره الوليده !! واختار اللون "البمبه" لونا للانوثه الوليده!!... لكن الحركه النسويه تمردت علي ذلك التقسيم النوعي للالوان وقررت خلط اللونين معا " اللبني + البمبه " فكان اللون " البنفسجي الفاتح " لونا للطفل الوليد ذكرا كان او انثي لا يهم... انه لون الطفل الانسان بصرف النظر عن الاختلاف البيولوجي.....

## لن نرفع الراية البيضاء

اخترع عقل ذكي نابه " ماولدتوش ولادة " في الازمنة البعيدة السحيفة قولاً مأثوراً بليغاً " وراء كل رجل عظيم امرأة " وابتسم وصمت ولم يفسر مايعنيه ولم يشرح ما يقصده لكن المسكوت عنه في هذا القول المأثور والذي لم يفصح عنه ذلك العقل الذكي كان معلوماً وواضحاً للسامعين والسامعات الذين استنبطوه بسهولة ويسر من ثنايا القول دون حاجة من قائله لافصاح فج !! لقد فهم الرجل العظيم ان العقل الذكي النابه لا يخاطبه دعماً ولا يدعمه خطاباً لانه في البداية رجل !! ولانه في النهاية سيصير او صار عظيماً فلم يضيف العقل الذكي له بقوله المأثور شيئاً ولن يضيف !! وفهم المجتمع واناسه غير العظماء مغزي القول المأثور وهدفه وحقيقة مقصده !! فهموا ان القول المأثور في حقيقته تبصيرا للمرأة التي ترغب ان يراها المجتمع عظيمة مثل الرجل، المرأة التي تنتظر شكر المجتمع وتتمنى امتنانه وترنو لتقديره، المرأة التي تبحث لنفسها عن موطيء قدم تحت شمسها بضرورة تراجعها خطوات خلف الرجل أي رجل وكل رجل لتكون وظيفتها الوحيدة محل التقدير والثناء والرضاء الاجتماعي الجماعي هي دعمه ودفعه في طريق النجاح تسير خلفه كلما تقدم لاتتواني عن مساندته ولا تكل عن مساعدته ولا تثن من تحمل عبئه بنفس راضية مائحة فاذا ما ظفر الرجل بكأس عظيمته في نهاية السباق جائزة له ناشد العقل الذكي المتفرجين علي الرجل الفائز العظيم التصفيق للمرأة التي وقفت و سارت وعاشت خلفه !! ناشدهم بقوله المأثور التصفيق لها وتحيتها وهي تقف علي خط نهاية السباق مرهقة من شدة جهدها الذي بذلته في السير خلف

الرجل العظيم مرهقة من كثرة الانتباه له ومراعاته منبوحه الصوت مذبوحه الحنجرة اثر الصراخ له تشجيعا وتدعيما وتأيدا في طريقه خطواته المباركة، ناشدهم التصفيق لها وهي لاتساوي في وجه نظره ونظرهم أي قيمة عدا موزارها للرجل العظيم !!! وخدع العقل الذكي تلك المرأة التي وقفت وراء ذلك الرجل الذي صار عظيما بمجهودها ودعمها ومساندتها واورثها انها هي الاخرى عظيمة مثل ذلك الرجل وربما تفوقه عظمة !! وآية عظمتها نجاحها في دفع الرجل الذي تقف وراءه في طريق قاده للمجد والعظمة، آية عظمتها انها تفالت في ذلك الرجل العظيم الذي منحته نفسها ليصل عبر حياتها وعلى سلم ايامها ولياليها وحبها وعطائها الى اعلى مراتب عظمتها الشخصية بل وعد العقل الذكي النابه تلك المرأة التي يخاطبها ويبصرها بقوله المأثور، وعدا كذبا بعظيم الشكر والثناء والتقدير من اعماق قلبه مكافأة شخصيه لها علي تصديقها لقوله واعتناقها له ومنحها العقل الذكي متطوعا من لديه وبسخاء ودون ضجيج او صخب او طقوس احتفالية وسام التفاني والتواري و وئد النفس ومنح الذات للآخر العظيم !!!

ولم يكتف العقل الذكي النابه باختراع ذلك القول بل روج له ولمعانيه "النيلة" وبذل جهده لبيع فكرته البسيطة لاناس المجتمع ونفث مضمونها بينهم بعد ان زين لهم مضامينها "الساحره" فاذا بالمجتمع كله - رجالا وهم اصحاب المصلحة ونساء وهن المخدوعات - يشتري القول والفكرة والمضمون ويعتنقها ويؤمن بها ويروج بدوره لها وسط ابناءه وبناته بل ويفرض سطوتها عليهم ودا وقهرا بل ويتمادي المجتمع في اقتناعه بالفكرة والقول المأثور لدرجة الاعتزاز بها والفخر بمضمونها فيضعهما وسط الموميات الخنطة وبجانب الآثار القديمة في متحف الامة جزءا من تراثها المعنوي ملكا لكل ابناءها وبناتها ومفروضا عليهم!! وقد نجح العقل الذكي النابه في نقش قوله المأثور علي جدران المعابد وكتابته وسط البرديات ودسه بين ابيات القصائد المعلقة وبثه عبر الفضائيات واذاعته في برامج منتصف الليل ووضعه علي لسان الحكماء وفي هذي الجانين واستنطق به شعراء البلاط وانصاف الموهبين واغواهم واغراهم



بترديده والتغني بجماله وصدقه وتلقائيه وفطريته ولان " الزن علي  
الودان امر من السحر " صدق اناس المجتمع القول المأثور وامنوا به  
وتوارثوه جيلا بعد جيل كانه الحقيقة المطلقة التي لا مجال للتكفير  
فيها ولا قوة للتخلص منها ولا سبيل لمجرد انتقادها او لامكانية لمجرد  
النظر في مدي صحته او صدقه او جدواه !!! وهكذا صاغ ذلك  
العقل الذكي وبشكل يسير وسهل وفي جملة قليلة الكلمات عميقة  
المضمون شديدة التأثير جزء من ثقافة المجتمع التي انعكست وبشكل  
تلقائي وفطري علي ماهية عاداته وشكل تقاليده ولا ابالغ ان قلت ان  
ذلك العقل الذكي شارك وما زال يشارك بقوله هذا في رسم الواقع  
الذي نعيشه وشكل المستقبل الذي نحلم به !! حيث حصر ذلك  
العقل الذكي - وما زال - دور المرأة التي تسعى لاججاب المجتمع  
وتتمني رضاه وقصدف تقبلها وسطه والترحيب بها بين اناسه فقط في  
عطائها للرجل ومساندتها له ومؤازرته في طريق عظمته هو ومجده هو  
ونجاحه هو، حصر ذلك العقل الذكي مكان المرأة الذي يقبله المجتمع  
واناسه فقط في ظل الرجل وقبل وجودها خلفه وضبط ايقاع  
خطواتها علي خطواته وحافظ علي المسافة بينه وبينها ليبقي الرجل  
في الامام عظيما وتبقي هي خلفه بلا قيمة ذاتية تستمد منه العظمة  
ورسم شكل حياتها بريشه حياته هو وبالوانه هو واحتجزها في اطاره  
المزركش لوحة ثمينه قيمتها الوحيدة انها تزين بيت الرجل وجدرانها  
المطلية الزاهية واعتبر العقل الذكي النابه ان المرأة التي يحبها ويرضي  
عنها - وسيظل يحبها ويرضي عنها - ليست الا مرآة براقعة لامعة  
كبيرة " مدقوقة " بمسمار صلب كبير علي حائط حياة الرجل ليري  
فيها فقط وجه الجميل تذكره دائما بأنه "العظيم" !!! ودعما من  
العقل الذكي لقوله المأثور لم يقف عند حد الترويج لسلعته البائرة  
بكل وسائل الترغيب والتحييد وجذب الابصار واستلاب العقول  
ولم يكتف بالوقوف امام ال "فاترينة" يعرض جوائزه اللامعة واوسمته  
ونياشين اجداده يغوي ويدعم بها النساء القانعات بالدور الذي  
حدده لها المقتنعات به المحتجزات في اطاره، بل ساند قوله المأثور  
بمنظومة فكرية عقابية كامله من الاقوال والامثال تشرح وتوضح  
بادب ورقة العقاب الرادع والعواقب الوخيمة لكل من تسول لها

نفسها - من ضمن اقلية النساء المندسات في وسط اغليبتهم الطائعه الخائعه - رفض قوله او الاحتجاج عليه او عدم تصديقه او عدم الاكتفاء به !! ودعم العقل الذكي النابه سطوة قوله المأثور وسيطرته علي العقول والافئدة بمعوقات غير مرئية مثل الخيوط العنكبوتية اللزجة السامة مادية ومعنوية، عاطفية وعملية، ظاهرة وخفية ترسانه من الاسلحة الفتاكة الموجهة لكل امرأة قد تفكر مجرد تفكير او تنوي مجرد نية او تشرع مجرد شروع في التمرد علي ذلك القول المأثور الاسن او حتي تغلق انفها رفضا لاستنشاق روائحه العطنه !! ولوح العقل الذكي باستعمال كل تلك الاسلحة ردعا لاي امرأة وكل امرأة تتصور نفسها قادرة علي ضحذ ذلك القول المأثور او مجرد مناقشته او حتي التلويح بعدم الانصياع الكامل له !! ونفذ العقل الذكي النابه للمرأة من نقطه ضعفها المشهورة وحاربها باكثر الاسلحة ايلاما ووجعها ووصمها - تلك المرأة التي لم تكتفي بالوقوف خلف الرجل العظيم تدفعه وتدعمه ورغبت الي جانب ذلك في دعم نفسها وروحها كائنا حيا موجودا في الحياة كقيمة في ذاته وليس مجرد اداة مسخرة لمصلحه الاخرين وتدعيم عظمتهم - بالانتقاص من نوثتها فهي تتمسح في الرجال العظماء وتحاول التشبه بهم وهيئات لها !! والانتقاص من عطائها فهي بخيلة لاتقبل منح ذاتها هبة للرجل العظيم وهو لا يحتاجها !! الانتقاص من وجودها فهي لا تلعب دورها الفطري التلقائي الغريزي فهي ليست موجوده وليست لازمة !! ولم يكتفي العقل الذكي بذلك، بل حاصر المرأة المتمردة الرافضة لطريقها الحتمي الذي رسمه هو افتراءا عليها واعتقالا لقدراتها واطلق ابخرته حولها تخنقها وتعذبها وتعوق الاخرين عن رؤية جمالها الحقيقي فوصمها بالاسترجال سبة ونقيصة ووصمها بالانانية عارا وذنبا ووصمها بالسطوه والهيمنه كذبا وبهتاناً!! لم يكتفي العقل الذكي بذلك بل حاصر المرأة التي ترغب " ان تكون " يحاربها ويعوقها لكي " لا تكون " عقابا لها علي فرارها او حتي مجرد محاولاتها الفرار - من سياج قوله المأثور و اسره اللعين واحاطها ومعه المشعوذين والمجنذوبين وذوي الصوت العالي واصحاب الاقلام المؤثرة وكتبه الاعمدة الاسبوعية وحملة مفاتيح الجنه وقضاة

محاكم التفتيش اللعينة وحكماء العصور السحيقة و"رفاعية" الثعابين  
ومكتشفي اسرار السحر الاسود ومسخري قوته الباطشه يحاصروها  
ويصرخون في وجهها غضبا ووجه اسرقها كرها ووجه زوجها رفضا  
ووجه ابناءها ترويعا باعتبارهم جميعا مذنبين وآثمين ومخطئين  
ومسئولين وعليهم لعنات المجتمع والسماء والارض اليوم وغدا  
وطوال العمر وحتى بعد الموت والى الابد ومع اللعنات يصاحبهم  
الغضب والرفض والكراهية وكل المشاعر القبيحة الموحشة!!!  
وهكذا اقتنعت وخضعت غالبية النساء بالقول المأثور ورضخن له  
وقبلن باحكامه وعشن حياتهن بشروطه فاحبهن المجتمع ورجاله  
 واصحاب المصلحة وكرمهن ومنحنهن في ذات الوقت العقل الذكي  
اوسمه العظمة ووشم علي شواهد قبورهن عباراته المؤثرة " عاشت  
وماتت امرأة لا قيمة لها الا الوقوف خلف رجل عظيم " وتمردت  
قلة قليلة من النساء كوكبة من المتمرديات علي ذلك القول المأثور  
فلم يسمعهن بقلوبهن ورفضنه بعقولهن وحاربنه بكل طاقتهن الجبارة  
وبكل عقولهن الفذة وبكل عطائهن المميز لايرغبن محاربة المجتمع ولا  
اخصاء العقل الذكي ولا النيل من عظمة الرجال ولا حرمانهم من  
عظمتهم يرغبن فقط في التواجد الفاعل في الحياة، التواجد الفاعل  
بجانب الرجل العظيم وغير العظيم، التواجد الفاعل الذي يعطي  
لحياتهن معنى ويسمح لهن بدور ذاتي وقيمة تترك اسمائهن وانجازاتهن  
وسيرتهن في قلوب الناس وعقول المجتمع وصفحات التاريخ قبل  
شواهد القبور وبرديات مراثيات الحزن الزائفة !! لكن العقل الذكي  
ومعه المجتمع واناسه واصحاب المصالح والمرتعشين من النساء  
والخائفين من تأنيدهن والكارهين لقيمتهن والخانقين علي نجاحها  
ووجودها ذاته وكل جوقة المغنيين الذي بح صوتهم قهقريا وترديدا  
وتنغيما لكلمات القول المأثور علي دقائق طبول الحرب وضربات  
دفوف الزار لايسمحوا بالهزيمة ولو كانت جزئية ولايقبلوا بها ولو  
كانت محدوده الاثر ولايتوانوا عن الدفاع عن قناعاتهم المعيبة  
واراءهم المنحازة وقولهم المأثور بشراسة وعنف وقوة وكراهية  
فيتربصوا بالنساء المتمرديات الناجحات ذوي القيمة في انفسهن  
وينتظروا هفواتهن ويتصيدوا عثراتهن ويسلطوا اضوائهم الحارقة علي

خطواتهن يراقبهن مراقبة الصياد للفريسة التي ينتظر سقوطها في شركه غباء وسهوا وعدم انتباه فاذا ما سقطت سيدة من ركب التمرد والرفض تعثرا او ضعفا او ياسا او استسلاما او سهوا انهالت عليها السكاكين المشحوذة ذبحا والادعية الناقمة كرها وحرقت اعلامها تنكيلا وحوصرت خطواتها قتلا بقصد وعمد بغيض وسحلت علي الارض ترف دمائها وكبريائها ورحيق وجودها وصلبت علي جذع شجرة الصحراء الحارقة لتنهشها الغربان الجوعي قطعه تلو الاخري الما وتحرق اشعة الشمس الالهة رأسها وافكارها وصورها ولتلتهم القوارض والزواحف وحشرات الارض جسدها ووعيتها وكرامتها وطاقة تمردها فتصبح عبرة لكل بنات جيلها ولكل بنات جنسها ان يرجعن عن التمرد ويبقين في سياج الاسر ويرضخن للامر الواقع ويعدن للحظيرة ويقبلن طائعات خاضعات دورهن الوحيد المرسوم المقبول المعترف به طبقا لوجة نظر وقناعات ومصلحه العقل الذكي النابة فقط "وراء الرجل العظيم!!!"... ياايها العقل الذكي لن نرفع الراية البيضاء مهما سقطت من وسطنا ضحايا ولن نعود لاسرك مهزومات مكنتات منسحقات ولو زينت لنا جدران السجن وقضبانه بالارومة والنياشين والجوائز الشمينه فالجائزة الكبرى التي نرنو اليها والحلم الجميل الذي نسعي لتحقيقه هو وجودنا الفاعل في الحياة مهما كان الثمن الذي ندفعه ومهما كانت الخسائر التي نخفيها ومهما كانت المصاعب التي نعاني منها ومهما حوصرنا او نبذنا او هددنا او كرهنا او بكينا او تألمنا او توجعنا، فالحياة بالنسبه لنا بغير الوجود الفاعل لا قيمة لها!!!!

الفقرة الاخيرة - وراء كل امرأة عظيمة رجل حمول متفتح العقل قوي الاحتمال يدفعها للامام ويبقي خلفها او بجانبها يتحمل سياط النقد ولسع السخرية والم الحصار ووجع النبذ !!! وراء كل امرأة عظيمة رجل صاحب رسالة ومالك رؤية يتعذب ويعاني - ولو لم يشكو - من المجتمع القاسي !! كان الله في عونهم جميعا !!!

الجملة الاخيرة - اهدي مقالتي لكوكبة المتمرديات اشد من  
اذرهن واذري علنا نقوي علي استكمال خطوات الرائدات وتمهيد  
الطريق للقاديات من الحاضر للمستقبل يؤمن وبحق بوجودهن  
الفاعل في الحياة !!

السطر الاخيرة - وراء كل رجل عظيم امرأة لم تفهم بعد ان  
دورها بجانبه وليس خلفه !!!

الكلمة الاخيرة - اهدي مقالتي لبناتي فهن حصاد العمر وسنينه  
الموجعه وايامه القاسية وهن املي في المستقبل الجميل وهن حلمي  
الذي اراه يتحقق امام عيني اليقظة بديعا متألقا تهون من اجله كل  
الصعاب !!!



## دراسة

### الطلاق التعسفي معالجه الاضرار الناتجه رد الحقوق الضائعه

#### مقدمة وتوضيح

اذا كانت العلاقة الزوجية لا تبدأ ولا تتم الا بموافقه وقبول طرفيها الرجل والمرآه ورضاءهما الكامل عن تلك العلاقة.... واذا كان استمرار تلك العلاقة في اغلب الاحيان يكون باراده الطرفين وتوافقهما علي ذلك الاستمرار... فان انتهاء تلك العلاقة في معظم الاحيان يتم باراده طرف منهما ( الزوج او الزوجة ) دون الطرف الاخر فاما الرجل يطلق زوجته بارادته المنفردة واما تخلع الزوجه نفسها من الرجل بارادتها المنفردة عن طريق القضاء..... وفي الحالتين يعتبر الطرف الذي تم اهاء العلاقة رغما عن انفه ورغما عن ارادته، يعتبر نفسه مظلوما.. وعلي الارجح يكون مظلوما !!! وهذا الشكل من اشكال الطلاق الذي يتم بالاراده المنفردة هو ما يطلق عليه الطلاق التعسفي !!!

وطبقا لما جري عليه الواقع... فان الطرف المظلوم يبحث دائما عن انصافه ورد حقوقه الضائعه ورفع الضرر عنه في نصوص القانون تمهيدا لطلبها والتفاوض بشأنها مع الطرف الاخر الظالم من وجه نظره فاذا عجز في الحصول عليها بشكل ودي - تحت مظله النصوص القانونيه - لا يكون امامه الا اللجوء للمحاكم للمطالبه بهذا الحق والحصول عليه...

ولان تطليق النساء حق مطلق للرجال بلا قيد ولا شرط ولا اجراءات... فان النساء يعتبرن دائما ان ممارسه الرجل لذلك الحق بارادته المنفردة نوعا من التعسف العنيف الذي يقع عليهن وطالبن دائما برفع الضرر الحاصل عليهم نتيجة للممارسه المنفردة لذلك الحق..... وقد امتدت هذه النظرة - باثارها الواقعيه والقانونيه - لجدول اعمال الجمعيات النسائيه والنسويه والمعنيه بشئون المرآه وحقوقها وانعكست حركاتهم الاحتجاجيه والمطلبية علي نصوص قوانين الاحوال الشخصيه التي حاولت قدر الامكان - وفي اطار الشرع واحكامه - معالجه اثار الطلاق التعسفي الواقع علي النساء ورفع الظلم عنهن وتعويضهن عن الاضرار التي لحقت بهن من جراء ممارسه الزوج لحقه المنفردة في التطليق....

وفي اطار ما تقدم سيتبادر للاذهان بشكل تلقائي ومنطقي ان الحديث - في هذه الورقه - عن الطلاق التعسفي يعني بالاساس بحث السبل القانونيه والنصوص والادوات والاليات الواقعيه والتنفيديه التي تعوض المرآه المطلقه رغم عن انفها عن ذلك الطلاق وتعوضها عنه وتمنحها حقوقها المترتبة علي ذلك الطلاق....

الا انني وخلافا للنظرة الشائعه وانطلاقا من خبراتي العمليه في مجال الاحوال الشخصيه لمده تقارب الثلاثين عاما وايمانا بقاعده - ان الجميع خاسر من الطلاق الرجل والمرآه والاطفال بصرف النظر عن الطريقه التي وقع بها سواء بالاراده المنفردة او بحكم المحكمه - فاني لم اعتبر ابدا ان اثار الطلاق التعسفي تنصرف علي النساء فقط وتخص النساء فقط.. علي العكس طالما رايت حالات واقعيه كثيره دفع فيها الازواج الرجال ثمنا باهظا لقيام النساء بانهاء الحياه الزوجيه بارادتهن المنفردة عن طريق المحاكم.... واتصور انه حان الوقت للنظر للامر من زوايتي الرجال والنساء - حتي ولو تعارض ذلك مع عجرفه الرجال - فيلزم وضع تصور لجبر الاضرار المتحققه من الطلاق التعسفي علي اي من طرفي العلاقه سواء كان رجل او امرآه..

واذا كانت القوانين الحالية للاحوال الشخصية لا تنظر - بشأن اثار الطلاق التعسفي - الا للمرأة وحقوقها الضائعة فإنه يلزم بشكل واقعي وحرصا علي اتزان الحقوق والواجبات بين الرجل والمرآه وحرصا علي تقبل المجتمع لفكره تعويض الجني عليه من اثار الطلاق التعسفي - رجلا كان او امرآه - يلزم علي المنظمات والجمعيات النسائية والنسويه التي تطالب المساواه القانونيه بين الرجال والنساء بما يترتب علي ذلك من اثار واقعيه بشأن علاقته الرجال بالنساء في المجتمع - يلزم علي تلك المنظمات ان توسع من نظرتها للامر وتضع تصور جديد لجبر الاضرار المترتب علي الطلاق التعسفي سواء كان الطرف المتعسف رجل او امرآه وسواء كان الطرف المظلوم رجل او امرآه.. وفي اطار هذا اؤكد ان تشريعاتنا الحاليه خاليه تمام بشأن معالجه اثار الطلاق التعسفي - ان صح ذلك التعبير - من اي حديث او حقوق او انصاف بالنسبه للرجال الذين تم انهاء حياتهم الزوجيه خلافا لارادتهم، فهذا الحديث الذي اطرحه هنا امر غائب تماما عن عقل او ذهن المشرع وبالتالي لم يتطرق له القانون علي اي نحو كان!!!!

ورغم ادراكي ان هذا الطرح... طرح استفزازي بشكل رهيب لجميع الاطراف - الرجال والنساء والمجتمع - الا انني اري ان مناقشه موضوع الطلاق التعسفي واثاره يستحيل استقامتها الا في بالنظر العادل لحقوق المرآه وحقوق الرجل واحتساب قدر الضرر الذي يقع علي اي من الطرفين من جراء تصرف الطرف الاخر بارادته المنفرده وانهاء الحياه الزوجيه ومحاوله الوصول لحلول متوازنه تمنح الطرف الجني عليه - رجلا كان او امرآه - مايعوضه عن ذلك الطلاق التعسفي...

## القانون والواقع والطلاق التعسفي

بصرف النظر عن رؤيتنا للامر.... فان النظر للحقوق والتعويضات التي تمنحها النصوص التشريعية للمرآه.. انما تكشف عن قصور رهيب في طريقه معالجه الامر والاثار المترتبة عليه..

وجدير بالذكر ان.... ان القوانين لم تترك مسأله الطلاق التعسفي بالاراده المنفردة لقاعده الخطأ والضرر وعلاقه السببيه في القانون بكل مايتربت علي ذلك من اثار واقعيه ( في هذه الحاله لم يكن الامر ليخص الزوجه دون الزوج بل كان تتسع قاعده تعويض الضرر لكل من الطرفين ) بل خصص قانون الاحوال الشخصيه قاعده خاصه للزوجه بما لذلك من نتيجه استبعاديه للزوج واي ضرر وقع عليه !!! حيث نصت ماده ١٨ مكرر من القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٩ المعدل بعض احكامه بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ علي " للزوج المدخول بها في زواج صحيح اذا طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقه عدتها متعه تقدر بنفقه سنتين علي الاقل بمراعاة حال المطلق يسرا وعسرا وظروف الطلاق ومدته الزوجيه..... "

وتعتبر هذه ماده.. هي ماده الوحيدة التي تتحدث عن تعويض النساء عن الطلاق التعسفي الحاصل دون رضاها ولا بسبب من جانبها... فالطلاق قد يقع بالاراده المنفردة من وجه نظر المشرع في هذه ماده بثلاث كيفيات :

١- طلاق بالاراده المنفردة بموافقه الزوجه ورضاها رغم عدم حضورها لاجراءات انهاء الطلاق وترك المشرع الباب مفتوح للزوج لاثبات انه رغم تطليقه للزوجه بالاراده المنفردة الا ان ذلك كان بموافقتها او بناء علي طلبها او بقبولها..... الي اخره !!!

٢- طلاق بالاراده المنفردة دون رضا الزوجه ورغما عن ارادتها وليس لسبب من جانبها ويعتبر الطلاق الغيبي قرينه علي عدم موافقه الزوجه علي الطلاق والا كانت

باشرت اجراءات الطلاق مع زوجها.. وفي حاله تمسك الزوج بالعكس يتعين عليه اثباته امام المحكمه ( اثبات انه طلقها غيابيا رغم رضائها بالطلاق وموافقتها عليه )..

٣- طلاق بالاراده المنفردة دون رضاء الزوجه ورغما عن ارادتها لكن السبب الحقيقي الذي دفع الرجل لتطليقها هو سبب من جانبها ( سوء سلوكها - سوء معشرها - وجود عيب بها ) وقد اطلق المشرع ذلك الامر وترك تحديده للزوج فلم يحدد له اسبابا وترك الامر في الاساس لاقتناع المحكمه بذلك السبب كمبرر - مشروع للزوج - لانهاء الزواج بارادته المنفردة..

ملحوظه هامه.... منحت المحاكم المصريه السيدات طالبات الطلاق عن طريق المحكمه الحق في الحصول علي نفقه المتعه.. رغم انهم ممن طلبوا الطلاق بانفسهم حيث اعتبرت المحاكم ان الازواج ممن اضرروا بمن دفعوهن دفعا لطلب الطلاق الا انه في حقيقه طلاق لسبب ليس من جانبهم..

## المشاكل التي تواجهها النساء واقعيا بسبب الطلاق التعسفي

### ١- انعدام الدخل

ان اخطر مشكله تواجه النساء بسبب الطلاق الذي يتم بغير ارادتها - بصرف النظر عن ما كان سبب الطلاق من جانبها او لا - انها تصبح بغير مصدر دخل - سيما ان معظم النسوة لا يعملن بناء علي رغبه الزوج او امره - والقانون للأسف لم يضع حلا واقعيا لمسأله انعدام دخل المرآه بعد الطلاق.... فالنفقات ( العده والمتعه ) لا تمنح المطلقه الا مبلغا زهيدا من المال مهما تعاظمت قيمته لا يحل لها مشكله الحياه اليوميه !!!!

فنفقه العده لمدته ثلاث حيضات متتاليات ونفقه المتعه (التعويض) في حدها الادني سنتين (جري العمل في معظم القضايا علي منح السيده



نفقه متعه سنتين فقط)... لا تمنح المراه امانا دائما ولا توفر لها مصدر دخل ثابت طيله حياتها بعد الطلاق... وعلي الرغم من ان الرجال المطلقين يعتبرون ان تلك المشكله ليست مشكلتهم ( توفير دخل للنساء بعد الطلاق ) ورغم ان مشرع الاحوال الشخصيه ايضا لا يعتبر تلك المشكله تدرج ضمن اهتماماته، الا ان تلك المشكله في حقيقتها مشكله متعلقه بالاحوال الشخصيه ونتيجته للعادات والتقاليد والاعراف التي في معظم الاحيان تضغط علي النساء - او تزين لهم الامر - بالكف عن العمل بعد الزواج للتفرغ لرعايه الزوج والاطفال وهو ما تقوم به النساء عاده وحين يقع الطلاق تكتشف الثمن الحقيقي لذلك الاختيار!!!!!!

وواقعيا..... لا تحصل المراه المطلقه علي حقوقها الشرعيه والقانونيه الناتجه عن الطلاق التعسفي فور الطلاق، فاذا تعنت المطلق في سداد تلك النفقات ( العده والمتعه ) لا يكون امام المراه الا الدخول للمحاكم للمطالبه بتلك الحقوق، وهنا تخضع النساء لاليات التقاضي واجراءاته وطرق الاثبات والوقت الطويل الذي يستغرقه الفصل في القضايا.. فعاده لا تحصل علي حكم بالزام المطلق بسداد النفقه سواء عده او متعه الا بعد سنه تقريبا من الطلاق واحيانا اكثر فضلا عن تعقيدات التنفيذ للحصول علي قيمه المبالغ محل الحكم والتي تستغرق وقتا اضافيا قد يصل لعده شهور او ازيد... وهو الامر الذي يترك المطلقه بلا مورد دخل تلك الفتره والتي لم ينظر لها القانون اي نظره اعتبار ولم يضع حلا واقعيا لمشكلتها!!!

## ٢- عدم وجود مكان للاقامه

جرت الاعراف علي ان يوفر الزوج مسكن الزوجيه بصرف النظر عن طبيعه علاقته القانونيه بذلك المسكن (ايجار تمليك استضافه هبه).. وجرت الاعراف ايضا علي عدم الاهتمام من قبل عائله الزوجه بذلك الامر وقت اتمام الزواج فالاعراف والتقاليد تشترط علي الرجل توفير المسكن بصرف النظر عن علاقته القانونيه به.... الا ان علاقته الرجل بمسكن الزوجيه من الناحيه القانونيه امر له عظيم

النتائج وقت وقوع الطلاق.. فلو ان مسكن الزوجيه شقه ايجار جديد مقابل مبلغ باهظ وامتنع المطلق بعد ايقاع الطلاق عن سداد ذلك المبلغ لم يحدد القانون وسيله لالزامه بسداد ذلك المبلغ بما يترتب علي ذلك واقعا من امكانيه طرد المطلقه واطفالها من مسكن الحضانه ليس بمعرفه الزوج بل بمعرفه مالك الشقه لعدم سداد الايجار الا اذا دفعته المطلقه وعادت وطالبت المطلق بقيمته عن طريق المحكمه !!

في نفس الوقت حرص المشرع علي بقاء الاطفال في مسكن الزوجيه الذي ينقلب مسكن حضانه حتي انتهاء سن الحضانه للاطفال، فلم يمنح المشرع تلك الشقه للمطلقه بل منحها للاطفال وحاضنهم وبمعني اخر لو فقدت الام الحق في الحضانه لاي سبب - او انتهت مده حضانتها للاطفال ببلوغهن اقصي سن للحضانه - تفقد المطلقه حقها في الاقامه في الشقه.... في نفس الوقت فان المطلقه غير الحاضنه - سواء لخروج الاولاد من سن الحضانه او لعدم الانجاب - لم يمنحها المشرع اي حق علي مسكن الزوجيه وهو مايكشف عن مشكله واقعيه رهيبه تعاني منها السيدات بعد الطلاق الا وهي عدم وجود مكان للاقامه فيه - فاذا كانت تلك النساء ايضا لا تعمل وليس هن دخل - فان المشكله تكون اكثر تعقيدا، فليس فقط لا يتمكن من المعيشه اليوميه بل ولايجدن مكان لايواءهن!!! ومشكله عدم وجود مكان لاقامه المطلقه غير الحضانه بعد خروجها من مسكن الزوجيه امر لم ينظر له المشرع اي نظره ولم يضع له اي حل.....

واقعا..... تجابه النساء الحضانات العديد من المشاكل بسبب مسكن الزوجيه تبدأ من رغبه المطلق في استرداد الشقه التي تخصه من تحت يدها باستخدام كافه الوسائل القانونيه التي يوفرها القانون لذلك

١. عن طريق الاكتفاء بمنحها مقابل مسكن حضانه ( مقابل مالي )
٢. عن طريق توفير مسكن بديل لمسكن الزوجيه وقد كشفت المنازعات الواقعيه ان المطلقين يتعمدوا لتوفير مساكن اصغر واقل من الناحيه الاجتماعيه وبالايجار ومحاوله اجبار المطلقه

عليها عن طريق المحاكم وصولا لاسترداد مسكن الزوجيه والانفراد به...

٣. عن طريق محاولات سلبها لحقها في حضانه الاطفال اساسا بما يترتب علي ذلك من سقوط حقها في البقاء في الشقه ( انتهاء الحضانة يعني انتهاء الحق في البقاء في الشقه )....

واحيانا تكتشف الزوجات بعد ايقاع الطلاق ان مسكن الزوجيه لا يخص الزوج اساسا بل ملك والده او والدته فتسرع المشكله اكثر بدخول اطراف اخري لاعلاقه لها بقوانين الاحوال الشخصيه يتمسكوا بحقهم في الشقه وطرد ليس المطلقة واولادها منها فقط بل طرد المطلق ايضا - بالتواطئ طبعاً معه - الا ان القانون احيانا يقع في فخ ذلك التواطئ فيصدر حكم طرد واخلاد من شقه الزوجيه للاسره كلها المطلق اساسا ومن بعده مطلقة واولاده لعدم سداد الاجره للمالك الذي قد يكون الام او الاب او احد الاقارب... فاذا ما طرد المطلق المستأجر من الشقه نظريا انقطعت صله المطلقة بالشقه لانها تستمد حقها في الاقامه من حقه !!! ايضا احيانا يقوم المطلق ببيع الشقه التملك التي يملكها والتي كانت مسكن الزوجيه وتقيم فيها المطلقة واولادها بيعها للغير، فيتدخل ذلك المشتري الجديد في الصراع علي الشقه في مواجهه المطلقة واولادها فيقيم عليها الدعوي بالاخلاء والتسليم وحيانا ينجح في ذلك نتيجة للتحايل بينه وبين المطلق المالك الاصلي للشقه!!!

فضلا عن كل هذا..... فان الام الحاضنه التي ينتهي حقها في حضانه الاولاد لبلوغهم اقصى سن للحضانه يتعين عليها الخروج من مسكن الحضانه واعادته للمطلق... اما اين ستعيش؟؟ فهذا ايضا سؤال لا يعني المطلقين ولا يعني المشرع الذي لم يفكر فيه اساسا!!!!!!

## ٣ - اعباء حضانه

الاطفال غالبا ماتواجه المطلقات نتيجة الطلاق التعسفي الكثير من المشكلات مع المطلق بسبب حضانتهم للاطفال... فيمتنع المطلق عن الانفاق علي اولاده ويمتنع عن سداد مصاريف المدارس والعلاج وعموما كاه اوجه النفقات... فيضاف للمطلقة فوق اعباء الطلاق ومواجهه الحياه بمفردها ودون ارادتها والغضب والغفل الذي يعمل في نفسها، يضاف اليها عبء المطالبه بحقوق الاطفال من الاب عن طريق دعاوي مختلفه ومتعاقبه للمطالبه بحقوقهم الماليه، وكثيرا ما يضغط المطلق بالاولاد علي المطلقة ويرفض الانفاق عليهم وصولا لدفعها للتخلص من حضانتهم وتسليمهم له بما يترتب علي ذلك من حرمانها من اطفالها وفقدان حقها في شقه الحضانه.. بل ان التعديل التشريعي الذي اعتبر ضروره مباشره الصغير اذا ما وصل سن ١٥ سنه للخصومه القضائيه في الاحوال الشخصيه بنفسه - بما يترتب علي ذلك عمليا من ضروره قيام الاطفال باختصاص ابيهم ورفع الدعاوي القضائيه عليه يحدث مشاكل واقعيه رهيبه بين الام واطفالها، فالاطفال معها وهي التي تنفق عليهم بمعرفتها - ولو بالاقتراض من الغير - حين اجبار الاب علي سداد النفقات وتنفيذ الاحكام القضائيه الصادره ضده، في نفس الوقت تفاجيء الام بان القانون يطالبها بان يباشر ابناءها شخصا الخصومه القضائيه ضد والدهم للمطالبه بحقوقهم.. واكم من اب لنجح في ابتزاز اولاده او اجبارهم علي التنازل عن القضايا ضده بما مكنه من عدم سداد المبالغ المستحقه للام والتي انفقتها عليهم فعلا بل كثيرا مارآينا واقعا ابناء يتنازلوا عن الاحكام الصادره لصالحهم وعدم الحصول عليها من الاب تجاهلا لحقوق الام في تلك المبالغ والتي تكون قد انفقتها فعلا !!!

فحضانه الاولاد واحتياجهم للنفقات والتعنت من الاءاء ف ذلك الامر يترتب عليها تحمل الام لمشاكل كبيره جدا من جراء الحضانه وبسببها، في نفس الوقت فان اضطرار الام للتنازل عن حضانه اولادها بسبب تلك الاءاء الماليه يوقعها تحت ضغوط نفسيه وواقعيه اشد وطئه !!

## نتيجه واستخلاص

ان الضرر الذي يقع في حالة الطلاق بالاراده المنفرده لا يقع علي المرآه فقط.. بل يقع علي الطرف الذي طلق بغير ارادته سواء كان الرجل او المرآه.. الا ان المشرع لم ينظم ذلك الامر الا بالنسبه للمرآه فقط دون الرجل.....

ان الحلول التي وضعها المشرع لعلاج اثار ونتائج الطلاق التعسفي علي النساء، جاءت حلول قاصره وغير مجديه لمواجه المشكلات الواقعيه التي تواجهها النساء بسبب ذلك الطلاق.. ان المشرع لم ينظر اطلاقا لقدر الضرر النفسي الذي يقع علي المرآه من جراء تطليقها من الزوج بارادته المنفرده وبالتالي لم يضع له اي حلول او طرق علاج

يتعين علي المشرع - ولا اقول هنا مشرع الاحوال الشخصيه - ان ينظر لمسأله انعدام دخل النساء او عدم وجود مكان لاقامتھن بعد الطلاق نظره جديده ويضع لها علاج مجدي في اطار التضامن الاجتماعي او وثائق التأمين التي تستحق للمرآه فور حدوث ذلك الطلاق لان عدم الانتباه لذلك الامر ونتائجه يترتب علي عظيم الضرر للمجتمع وبالاخص اولاد المطلقات اللذين يدفعون ثمن ضياع الام بسبب ذلك الطلاق يدفعوه في خصومات قضائيه رهيبه وافساد علاقتهم مع اباھم بما لذلك من اثار نفسيه مدمره للاطفال، وهو امر يتعين علي المشرع الانتباه اليه ومحاوله علاجه باي طريقه ممكن



## دراسة

## التحرش الجنسي مفاهيم ومحاور واشكاليات للمناقشة

### ( ١ ) التحرش الجنسي - اشكاله

التحرش الفردي - هو حدث يتم بين جاني ومجني عليها.... يقوم علي فكره استباحه الاخر والاستهانه به فالجاني لا يحترم جسد الانثي التي تحرش بها ولا يحترمها ويعتبر ان المساس او الاحتكاك به احد حقوقه التي انتزعها لنفسه عنوه بصرف النظر عن رغبتها.. يتم اما في الاماكن الخاليه تماما او الاماكن المزدحمه وقد يتم في الاماكن العامه ( شارع سينما محل ) وقد يتم في امكان شبه خاصه ( مكان عمل ) قد يكون سلوك مباغت وقد يكون سلوك لحوح من الجاني يطارد فيه المجني عليه بلا اكتراث لرفضها المعلن وغضبها البادي وذلك الاحاح يكشف عن بلاده نفسيه وعدم اكتراث لدي الجاني..

والتحرش الفردي له اسباب كثيره متشعبه تختلف باختلاف مكان التحرش وطبيعته - فالتحرش الفردي في مؤسسات العمل ينشأ عن انعدام الرقابه وانتشار الفساد وسياده الفكر الذكوري الذي يعتبر ان ( النساء ) مملوكه له حتي لو كانت زميلته او رؤسته في العمل فضلا عن انحراف المزاج الجنسي لدي الرجال الظاهري تحقق الاشباع والسعاده الجنسيه من مجرد اقتناص فرصه التحرش بالاخري وفرض سيادته الذكوريه عليها...

فضلا عن هذا فان التحرش الفردي له من الاسباب العامه التي تساعد علي انتشاره كاستفحال الازمه الاقتصاديه الاجتماعيه والبطاله وانعدام الحلم القومي او الاهتمام بالقضايا الكبرى ومايصاحبه من انعدام الانتماء للجماعه وسياذه قيم الفرديه والانانيه وعدم احترام الاخر والفجوات الطبقيه الرهيبه التي ينشأ عنها محاوله

بعض القطاعات المهمشه في اثبات الوجود والذات فضلا عن انتشار سلوكيات الزحام التي يحول بين امكانيه انضباط البشر ويحول بين عقابهم والامساك بهم وقت الحرافهم!!!

التحرش الجماعي - مجموعه جناه متوافقين علي ارتكاب الفعل ومجني عليها واحده او اكثر... وهو ليس مشكله جنسيه في المقام الاول - سلوك يعبر عن عنف اجتماعي بالاساس ( تراجع مقاله ليست مشكله جنسيه - منشوره علي مدون قوس قزح ملون <http://amar18359.blogspot.com/>)

التحرش الجنسي بصرف النظر عن اشكاله المتعارف عليها الا انه يعكس رغبه الجاني اما في اهدار كرامه المجني عليها وتاكيد انسحاقها وممارسه نوع من السيادة والهيمنه علي وجودها واما في محاوله الحصول علي الاشباع الجنسي ولو كان بشكل جزئي وغير كامل.. ويتصور نظريا - بصرف النظر عمايكشفه الواقع - ان يكون الجاني رجل او امرآه والمجني عليه رجل او امرآه وان كانت حالات التحرش الذكوريه هي الاوسع انتشار وممارسه في المجتمع عن حالات التحرش الانثوي بالذكور...

## ( ٢ ) التحرش الجنسي - معناه ووسيلته...

التحرش - يقوم اساسا علي فكره المضايقه و الانتهاك..... قد يكون لفظي قولي او بدني او كليهما.. سلوك جنسي بالنسبه للمجني عليها غير مرغوب فيه يقوم علي الجبر والايذاء وبالنسبه للجاني هو سلوك فيه تحكم واجبار لايحتاج لموافقه او قبول المجني عليها بل ويتجاهل رفضها وغضبها..

\* الحديث - الفاظ جنسيه صريحه الفاظ تحمل اكثر من معني ولها في نفس الوقت دلالة جنسيه او ايمائيه واضحه..

\* الملاحقه - القوليه المباشره وغير المباشره (التليفونيه ) الملاحقه البدنيه والتعقب الجسدي - لكنها لاتصل ولا ترقى لدرجه الملامسه او الاحتكاك البدني..

\* الملامسه الجسديه والاحتكاك البدني..

\* التصرفات الموحيه والايحاءات الجنسيه التي تربك المجني عليها وتهدر كرامتها كاستخدام الاشارات للايحاء بالممارسه الجنسيه او الاصوات التي تعارف المجتمع علي اعتبارها قرينه بالممارسه الجنسيه والتي تخذش حياء المجني عليهن وتستبيحهن من الناحيه النفسيه...

### ( ٣ ) التحرش الجنسي والنظره للنساء

يقوم علي استباحه الاخر وعدم احترامه وعلي ترسخ النظره الذكوريه الدونيه للنساء مرتبط بشكل الوظيفه الاجتماعيه للنساء المرضي عنها والمتعارف عليها ( ام زوجه جسد انثي خطيئه ) .. وعموما يحمل التراث الشعبي القديم بذور الاصول الفكرية لسلوك التحرش حيث استقر في نظر المجتمع انه لا يسبب للآخر العار والفضيحه و " كسر النفس " قدر تعريته وفضحه عريه امام الاخرين واستباحه جسده، وتلك النظره هي المنبع الفكري لسلوك النساء في بعض الاحياء الشعبيه وقت المشاجره حيث تبادر من ذاتها لخلع ملابسها بما في ذلك من رساله توجهها الاخرين والاخريات انها لا تخشي شيئا وانهم غير قادرين علي احراجها او الحاق العار بها فالتراث الشعبي يعتبر الجسد - مصدر الشرف وهو ذاته ايضا مصدر العار والفضيحه..

### ( ٤ ) اشكاليات للتفكير والمناقشه

#### ( ١ ) هل نعاني من قله تدين ؟؟؟

علاقه التدين الشكلي الطقوسي بظاهره التحرش التي يعزي البعض اهم اسبابها لانعدام التدين.. فرغم ان المجتمع يبدو انه قد ازداد تدينا او يدعي التدين متمثلا في ازدياد انتشار الحجاب والدروس الدينيه والتزام علي المساجد وقت الفرائض والمناسبات الدينيه ويلاحظ ازدياد المحطات الدينيه وشهره شيوخ الفضائيات وكثره الفتاوي المتعلقه بالامور الشرعيه وفي نفس الوقت يعاني من

انتشار جرائم التحرش الجنسي.. فذلك التدين الشكلي الظاهري - من وجه نظري - لم يقاوم او يحجم جرائم التحرش الجنسي رغم ما بين الامرين من تناقض واضح.. وهل يمكن ان نقر بوجود انفصال بين التدين كحاله ذهنيه ونفسيه وعقائديه وبين السلوك الاجتماعي الذي يباشره المتحرشين الذين يبرروا ذلك التناقض الفج بين التدين وواجباته الضرورية من غض البصر والعفه وبين ممارسه التحرش الجنسي بمنطق هذه نقره وتلك نقره اخري..

## ( ٢ ) مسئوليه المجني عليها

كلما تحدث المجتمع او احتج علي انتشار جرائم التحرش الجنسي، المحرف الحوار بالضروره لتأكيد مسئوليه الضحيه وافترض ادانتها مسبقا باعتبار ان المجني عليه قد تسببت بسلوكها وملابسها في اغواء الجاني ودفعه للتحرش بها بما يصاحبه ذلك من..... افتراض ادانه المجني عليها ومطالبتها بالاحتجاب ( وليس الحجاب ) وذلك الانحراف الحواري يقوم اساسا علي انكار وقائع التحرش بمحجبات ومنقبات لاثبات وجهه النظر وتأكيدھا.. والحقيقه ان تلك الفكره (ادانه المجني عليها) تكشف عن امرين،،

الاول - ان الانوثة في حد ذاتها ( متبرجه او عاريه او كاسيه او محجبه او منقبة " هي الخطيئه ذاتها وهي المحرض الافتراضي للمتحرش لدفعه لارتكاب سلوكه الاجرامي.. الانوثة وليس شخص الانثي ذاتها وهو الامر الذي يؤكد التحرش بالفتيات المنقبات والمتشدادات من المحجبات حيث يتسلل خيال المتحرش تحت الملابس الكاسيه ويعري الانثي في خياله باستحضار الصور الانثويه المختزنه في ذاكرته ويتعامل مع المرآه ( المنقبه والمحجبه ) باعتبارها متطابقه بالضروره والتراث المختزن في ذاكرته بما يساعده علي استباحثها ويبرر له التحرش بها...

الامر الثاني - هو المناخ الاجتماعي المروج لفكره ادانه الاخر وتبرئه الذات في اي مناسبه وكل مناسبه - فالآخر هو المخطيء وانا البريء اي ماكان شكل الفعل الذي ارتكبته انا والذي ارتكبه الاخر.. فالتلميذ يسقط في الامتحان ليس لانه لم يذاكر بل لان

المدرس مضطده !! والرجل يخون ليس لانه بلا اخلاق بل لان زوجته دفعته باهمالها له لذلك فضلا عن وقوعه في اغواء المرآه الاخري التي اضعفت مقاومته !! والموظفين يصلون اعمالهم بعد مواعيدها لان المواصلات زحمة بالتجاهل لعدم نزولهم من منازلهم في ساعه مناسبه بالانتباه للظروف الواقعيه المحيطه بهم كازدحام المرور وازماته !!! نحن ندين الاخر ونبريء انفسنا في كل شيء بما فيهم جرائم التحرش الجنسي !!!

### ( ٣ ) الفضيحه الاجتماعيه التي تلحق بالمجني عليها

يعتبر المجتمع ان المساس بجسم المرآه خارج الاطار القانوني الشرعي ( مؤسسه الزواج ) يعد نوعا من الفضيحه للانثي ولاسرقتها اي كان سبب ( مساس طوعي او جبري ) وذلك المفهوم يقف عقبه كؤود في طريق الامساك بالجاني وفضحه وعقابه باعتبار ان فضح الامر والافصاح عنه - بصرف النظر عن عقاب الجاني - يتسبب في فضيحه اجتماعيه للمجني عليها واسرقتها تتجاوز اهميه عدم حدوثها قيمه عقاب الجاني او ردعه او القصاص منه !!!

فاسره المجني عليها دائما لا تهم بعقاب الجاني قدر اهتمامها بمنع التسبب في فضيحتها ولو كان المساس بجسد احد اناثها نشأ بسبب جريمه وقعت عليها.... ومما يزيد من وطآه الاحساس بالفضيحه الاجتماعيه هو افتراض اسره المجني عليها - مثل ملايين الاسر الاخري في هذا المجتمع - مسئوليه الضحيه عما لحق بها وادانتها مسبقا بسبب وقوعه عليها.. وتلك الطريقه في التفكير انما تؤثر علي علي موقف اسره المجني عليها من الابلاغ ضد الجاني المتحرش فضلا عن الافتراض النظري بتحرش امرآه برجل يجعل حدة ودوي الفضيحه الاجتماعيه اكثر وطآه وشده بما يحول - تماما - بين امكانيه المتحرش به والابلاغ ضد الجانيه لمايصاحب تحرشه بها من انهيار وجوده الذكوري في المجتمع وسخريه المجتمع منه وهو امر يفضل المجني عليه الرجل الموت دون حدوثه !!!



#### ( ٤ ) انعكاس الثقافة المجتمعية علي موقف السلطات المنوط بها عقاب الجاني من جريمه التحرش ...

يعتق المجتمع عموما ورجال السلطات العامه قناعه ضد الجني عليها ولصالح الجاني مفادها ان الجني عليها لا تخصني بما يترتب علي ذلك من تراخيهم في الامساك بالجاني وعدم الاكتراث بعقابه فضلا عن ان ترسخ فكره مسئوليه الضحية عن التحرش الحاصل عليها وهي الفكره الاجتماعيه السائده تدعم الموقف اللامبالي من الجني عليها وعدم الاكتراث بمساندتها !!

كذا فان الجمهور عموما يميل للافكار السائده بشأن التبرير والتعاطف والاستهانه بالفعل والميل لعدم تصديق الجني عليها وهو ما ينعكس علي قدر نجاح مقاومه ذلك السلوك الاجرامي ودرجه انتشاره المجتمعيه ( تراجع تصريحات في رشدي بشأن موقف شهود الواقع والضباط وغيرهم من اصرارها علي الامساك بالمتهم المتحرش به )

#### ( ٥ ) هل نحتاج لقانون جديد

التحرش ليس الا فعل اجرامي يعاقب قانون العقوبات المصري عليه باشكاله المختلفه اللفظيه والفعليه.. ومحاوله فهم مسباته الاجتماعيه لا يعني قبول ارتكاب ذلك الفعل او تبريره للجاني باعتباره ضحيه في المقام الاول لظواهر سلبيه دفعته او بررت ارتكابه لذلك الفعل.. ولا اوافق علي النغمه السائده الصاخبه المتصاعده المطالبه باستحداث قانون جديد يعاقب علي التحرش الجنسي باعتبار ان القانون الحالي به من العقوبات ما يكفي لمخاصره تلك الظاهره وردع مرتكبيها بشرط تفعيل القانون وتوعيه رجال السلطات العامه بضروره احترام احكامه.....

في ١٢ نوفمبر ٢٠٠٨ دعت لدوه عن التحرش الجنسي بمركز القاهره لحقوق الانسان وتحدثت مع جمهور الحاضرين في اطار تلك الورقه !!!

## البعد القانوني للعنف ضد المرأة مؤشرات ومحاوّر للمناقشه

إن العنف ضد المرأة، ظاهرة إجتماعية قديمة ترتبط بالعادات والتقاليد والأعراف، ناتجة عن نظرة المجتمع للمرأة، ومنبثقة من الفهم الذكوري بالأساس لدورها ووظيفتها الإجتماعية المقبولة المتعارف عليها.. بل أن كثير من السلوكيات الإجتماعية ( فردية وجماعية ) قبل المرأة ومعها، و التي تعتبرها الدراسات والأبحاث من ضمن أشكال العنف ضد المرأة، يعتبرها المجتمع سلوكيات عادية مألوفة لا تستوجب تغيراً أو تعديل..

وإذا كان العنف ضد المرأة، ظاهرة إجتماعية بالأساس فإن تلك الظاهرة قد انعكست في صياغة وإعداد بعض نصوص القانون، و التي يفترض فيها، أنها قواعد عامه ومجردة تطبق بشكل عام على أفراد المجتمع رجالاً ونساء، بحيث جاءت تلك النصوص، مكرسه ومنظمة لأشكال العنف الإجتماعي والاسرى ضد المرأة.. إلا أنه وحتى سنوات قريبه، لم يهتم أحد بذلك حيث انحصر الاهتمام الإجتماعي بقضية المرأة وحقوقها فقط في إطار قوانين الأحوال الشخصية باعتبار أن تلك القوانين هي المعنية بالأساس بالمرأة ومشاكلها وهمومها، فكان التلازم التقليدي بين المرأة وقوانين الأحوال الشخصية ذو دلالة إجتماعية واضحة وكأن المرأة - في وجهة نظر الجميع لها - فقط دور رئيسي وأساسى ووحيد ألا وهو التواجد في الأسرة، وأن العلاقة الوحيدة الجديرة بالحماية والرعاية هي علاقتها بالرجل الزوج وأن الدور الإجتماعي المقبول بالنسبة للمرأة هي الزوجية والأمومة دون غيرها من الوظائف أو الأدوار الاجتماعية الأخرى وأن المصالح والحقوق القانونية للمرأة و التي تحتاج إلى حماية وتنظيم هي تلك التي تنتج داخل وبسبب هذا علاقات الزواج..

لكن ذلك التلازم بين المرأة وقوانين الأحوال الشخصية، انفك عقده، خلال السنوات الأخيرة، بحيث وضعت معظم التشريعات تحت بصر ودراسة الحركة النسوية وصولاً لمعرفة وضع المرأة فيها وعمّا إذا كان يخصها أحكام لا تنطبق على الرجال بما يشكل تمييزاً ضد المرأة من عدمه، شاملاً ذلك بالطبع قوانين الأحوال الشخصية وغيرها.. وقد أسفر ذلك عن العديد من الدراسات التي أكدت أن التشريعات المصرية، تحمل في نصوصها تمييزاً ضد المرأة من ناحية، بل الأخطر أن تلك الدراسات أثبتت أن تطبيق القانون على نحو عملي قد يسبب تمييزاً واقعياً ضد النساء لا يجد سنده أو مبرره في نصوص القانون ذاتها، بل هو ناشئ عن مفاهيم القائمين على تطبيقه وقناعتهم الشخصية.. ما هو العنف ضد المرأة

إن ظاهرة العنف ضد المرأة يقصد بها العنف الذي يمارسه المجتمع كشخص معنوي - بوعي - ويمارسه شخوصه الأفراد - بوعي أو غير وعي كامل - وهو عنف مجتمعي، منظم، مستمر ومتنامي...

والعنف المعنى لا يقصد به فقط أشكال الاعتداءات الجسدية والمعنوية المباشرة على أية امرأة، بل يقصد به كافة أشكال السلوك الفردي والاجتماعي التي تنال من المرأة وتحط من قدرها وتكرس تبعيتها وتزيد إنسحاقها وتحرمها من ممارسة أيّا من حقوقها المقررة لها شرعاً وقانوناً بل ويقصد به أيضاً السلوك غير المباشر ضد المرأة ككائن اجتماعي، السلوك المبرر لنفيها وحجبها عن المشاركة ومنعها من ممارسة كينونتها بشكل طبيعي وحقيقي بل دائماً إلى تقليص دورها الاجتماعي من ناحية ودورها الأسري من ناحية أخرى...

وكافة تلك السلوكيات، الفردية والاجتماعية، قائمة ومؤسسة على نظرة المجتمع للمرأة باعتبارها كائن خاضع وتابع للرجل، وهذه التبعية للرجل مؤسسه على افتراض أنها كائن أضعف وأقل منه، دون أن يبين أحد معنى ذلك أو سببه، فهي افتراضات راسخة ثابتة منذ قدم الزمان، حيث توارثتها الأجيال المختلفة المتعاقبة دون إمعان النظر فيها للبحث عن معناه أو سبب إنتشارها والمصلحة وراء ذلك وفيه...

وإذا كانت الحقيقة التي لا ينكرها أحد أنه هناك اختلافات بين الرجل والمرأة فإن تلك الاختلافات ليست من صنع أى منهما، ولا تعد ميزه لأى منهما على الآخر وليست فى صالح أى منهما أو ضده، بل هى محض اختلافات بيولوجية، لكن هذه الاختلافات البيولوجية، صنع منها المجتمع سندا للسيطرة والهيمنة من قبل الرجل ومبررا للخضوع والتبعية من قبل المرأة من ناحية أخرى... وعلى سند من هذه الاختلافات، صاغ المجتمع أفكاره وأعرافه وقيمه التي أفرزت التفرقة - سائلة البيان - كسلوك طبيعي يتعايش معه المجتمع ويقبله ويرسخه، بل ويدافع عنه وعن كل نتائجه وأثاره بحدة وحماس منقطع النظير...

وإذا كان الرجل ككائن اجتماعي، بصرف النظر عن موقف الرجل الشخص، له مصلحة مباشرة وواضحة فى بقاء تلك التفرقة، لأنه وبسببها يتمتع بحقوق واسعة على حساب المرأة فإن الملفت للنظر أيضا أن المرأة ككائن اجتماعي تقبل تلك التفرقة وتتعايش معها بل وكثيراً ما تدافع عنها وتدين أى تمرد عليها أو رفض لها، باعتبار أن تلك التفرقة سنة الحياة الواجبة الاتباع و التي سار عليها الكون منذ نشأته وسيظل عليها إلى نهايته...

وفى سبيل تحقيق الهيمنة الكاملة لتلك الأعراف والتقاليد والقيم، يستخدم الرجل ككائن اجتماعي، مؤيداً بالمجتمع كشخص معنوي، كافة الطرق والأساليب المتصورة التي تعمق من تلك التفرقة وتضمن الخضوع والإنسحاق الكامل للمرأة التي هى أيضاً تشارك فى ذلك - فى معظم الأحوال - دون تضرر، حيث اعتاد المجتمع دون استنكار - أن تكون المرأة هى ضحية اجتماعية - اعتاد وقبل حدوث الاعتداء اليومي على المرأة بجميع صورته واشكاله... بل وصاغ لهذا الاعتداء المبررات والتفسيرات باعتبار أن سلوك المرأة الرافض للتبعية والمتمرد عليها هو المبرر الخالق لكافة أشكال الاعتداء عليها، وهو مبرر يجعل تلك الاعتداءات مقبولة اجتماعياً... غطاء من تلك الزيجات العرفية - بأشاعه وهم أن هذه الممارسات الفاحشة إنما هى زواجا شرعياً يندرج فى ما يسمى بزواج

المتعة، حيث تحرر لهذه الداعرات عقود عرفية مؤقتة تتغير بتغير الرجل دون الالتزام بأى قواعد شرعية تخص أحكام الزواج كضرورة إتمام التطلق وليس فقط تمزيق الورقة سواء بحضور الرجل أو فى غيبته - واستيفاء مده العدة القانونية والشرعية.

### خاتمه

إذا كانت هذه الورقة، غير كافية لتوضيح الدور الفاعل لنصوص القانون فى تكريس ظاهرة العنف ضد المرأة، إلا أن هذه الورقة تصلح أن تكون أساساً للمناقشة الأولية فى استكشاف دور القانون فى وجود بل وبقاء تلك الظاهرة..

بل أن هذه الورقة بما ألقته من ضوء على بعض المحاور القانونية، من شأنها تعديل التعريف القانونى لظاهرة العنف ضد المرأة، ذلك التعريف الذى ورد فى بداية تلك الورقة " أن العنف ضد المرأة، ظاهرة إجتماعية قديمة ترتبط بالعادات والتقاليد والأعراف، ناتجة عن نظرة المجتمع للمرأة، ومنبثقة من الفهم الذكورى بالأساس لدورها ووظيفتها الإجتماعية المقبولة المتعارف عليها" حيث يمكننا القول وبضمير مطمئن " أن العنف ضد المرأة، ظاهرة إجتماعية قديمة ترتبط بالعادات والتقاليد والأعراف، ساعد فى وجودها وبقائها بعض التشريعات القانونية بطبيعتها الحالية وهى ظاهرة ناتجة عن نظرة المجتمع للمرأة، ومنبثقة من الفهم الذكورى بالأساس لدورها ووظيفتها الإجتماعية المقبولة المتعارف عليها "



## كلمة واحدة عن احلامي

**ليه التمييز ضد المرأة.....  
وليه المساواة القانونيه  
!!!! بين النساء والرجال**

لانا نعيشا ظلما رهيبا حين ينظر لنا المجتمع وفقط باعتبارنا ادوات خطيته تسوقها الاقدار الشريره في طريق الرجال الاطهار فينحرفوا جبرا!!! لانا نملك عقولا مميزه ولسن فقط اجسادا مغريه يحلم بها الرجال فيحاصرونا عقابا لنا علي احلامهم العابثه!!! لان المجتمع الذي لا يحترم نساءه مجتمع اعرج يسير بساق واحده وهو يحمل فوق رقبته الساق الاخري كسيحه قليله الفائدة

لا تفكروا في التقدم ولا تفكروا في المستقبل دون انصاف النساء!! لا تفكروا في المستقبل وانتم اسري الماضي مكبلين بقيوده الغليظه مدفونين تحت ركام عاداته وتقاليده ونسقه القيمي المستبد!!! لا تفكروا في المستقبل وانتم لا تشعرون بان الحاضر ظالم كئيب ويتعين تغيره حتي يمكننا جميعا ان نحيا حياه افضل!!!

## سيدة اللوحة

"فكي اسرك واهربي " هكذا همست للسيدة الجميلة التي زين الرسام العربي لوحته المزركشة بوجهها البريء واحاط رأسها بأطره الذهبية الملونه وحاصرها بريشته القوية معربا عن رغبته في اعتقالها رغم انفها في عالمه الخاص وفاذ بالحزن يقفز من عينيها والشجن يلون ملامح وجهها وتكاد تسمع انين بكاءها الما وهي قابعه في صدر اللوحة وقلبها مغلوبه علي امرها كأن وجهها رسم بنصل سكين حاد افصح به الرسام عن رغبته في اعتقالها حزينه في عالمه المزركش الملون الجميل لتأتي لوحته قاسية مليئة بالتناقض الفج بين شكل اللوحة والوانها القوية المبهجة وبين ملامح بطلة اللوحة والاحاسيس الكنيبة التي تنبعث من نظراتها تحاصر المشاهد للوحة بضيق عميق لا يفهم علي وجه الدقه سببه !!! وقصه هذه السيدة الجميلة معي بدأت حين طرقت باب منزلي ذات يوم صديقة عزيزة تحمل بكلتا ذراعيها لوحة كبيرة ثقيلة ملفوفة بورق ابيض محايد لايعبر عن احتفال او فرحة، فاذا ما فتحت لها بابي حتي منحتني تلك اللوحة قبل سلامها وقبلاتها واوضحت لي باسمه " من زمان نفسي اجيالك هدية، اول ماشفت اللوحة افكرتك، مبروكة عليكى " وقد جلست وصديقتي ساعات طويلة نتجاذب اطراف الحديث ونقتل مشاكلنا وهمومنا بحثا وقبل رحيلها بثوان وانا اودعها علي باب المنزل افصحت لي " الرسام اللي رسم اللوحة دي مشهور جدا وشاطر جدا، والبنت اللي في اللوحة دي بطلته الوحيدة، حبها وسابته من يجي عشرين سنه، عمره ما نسيها، مارسمش غيرها !! " وغادرتني ولوحته "ملفوفة " في ورقها الابيض العليل " مركونة " علي الحائط ورحلت !! ورغم القصه الشيقة التي قصتها علي صديقتي تحكي تاريخ الرسام واللوحة تحرضني بها للانقضاض علي الورق الابيض وتمزيقه وتأمل اللوحة التي رسمها رجل احتله الالم

بسبب هجر الحبيبة الا ان مشاغلي وخلافا للعادة اخذتني من صديقتي ولوحتها التي بقيت في مكانها اياما وايام جرفتني بعيدا عنها متاعب الحياة فظللت خلافا لعادتي لا اعرف شكلها ولا الواها كأنني نسيتها او تناسيتها !! وذات يوم استيقظت من نومي لا افكر الا في تلك اللوحة اكاد اجزم اني سمعت ندائها في احلامي تناشدني رفع الاسمال البيضاء عن وجهها ومنحها اعتناء بخلت به عليها وهي قابعه مكانها ايام وليالي مهجورة وحيدة محرومة من مجرد نظرة اهتمام او فضول !! فجلست بجوارها علي الارض ومزقت لفافة الورق الابيض التي تغلفها ليقع بصري علي لوحة زيتيه بديعة يزينها اللون الاخضر بجميع درجاته يتداخل فيه اللون الذهبي العتيق والبرتقالي المتوهج يحددوا بريشة رسام متمكن اطار مزركش داخل اطار ملون داخل اطار مبهج داخل اطار بديع يقودوك بسلاسة وتلقائية في طريق يدفعك لقلب اللوحة ليصدمك وجه شاحب لسيدة جميلة تحسها جامدة كأن المسامير قد دقت في اطرافها تثبتها مكانها تحسها تنتظر من لم يأتي ولن يأتي ترنو ببصرها للافق البعيد الرحيب التي اعتقلها الرسام الماهر بعيدا عنه داخل اطره المزركشة الملونة كأنها يعاقبها علي الفرار من احضانه فاذا به يقبض عليها ويبقيها رغم انفها في حضن اطاراته ليكسو الحزن وجهها ويحتل الاسي نفسها فتتظر اليك كأنها تناشدك مساعدتها ومد يد العون لها!!

جلست علي الارض مكاني اتأمل اللوحة وبراعة الرسام المحب الجريح الذي طبع في ذاكرته وجه الحبيبة الفارة فرسمه في جميع لوحاته كأن ينتقم من هجرها باعتقالها في عالمه الملون الموحش، جلست مكاني اتأمل السيدة التي اظنها تعيش حياة عادية في مكان ما تحيط بها الاطفال " الزنانة " وطلباتها المتلاحقة وهي لاتعرف ان الرسام الحبيب قد اعتقلها وقت هجرته في ذاكرته ونفسه ولوحاته وكأنه ينتقم منها وينتقم لنفسه فلا يرسمها الا حزينة بائسة متمنيا ان تمتد مشاعره لتحتلها فتقتل نفسها عقابا لنفسها علي ترك حبيبها الذي لم تقدر حبه ولم تفهم مشاعره ولم تبقي بجانبه داخل اطره المزركشة المرفهه تمنحه حبها فيمنحها في لوحاته اشراقا حرمها منه

عقابا لها علي الهجر والجحود !!! تأملت اللوحة اكثر وغصت في  
اعماق بحور الواها الطاغية فانتبهت لان الرسام الموهوب لم يكتف  
بمنح بطلته شحوبا ويأسا ولم يكتف باعتقالها في اطره الملونة كئيبه  
حزينه ولم يكتف بدق مسامير المله في جسدها يشبه اسيرة في لحظة  
غضبه بل "طبق" باطره الملونه علي رأسها كأن اطار لوحته الداخلي  
الاخير الذي يحاصرها في حقيقته سكيننا استأصل جزء من رأسها  
وحل محله فلم يكتفي الرسام بحصار بطلته وتلوين وجهها بالوان  
حزنه الدفين بل منح المشاهد لوجهها المتألم احساسا وكأن الدنيا  
"اطربقت" فوق رأسها ولم تترك لها فرصة الفكاك او الهرب !!!  
تأملت اللوحة اكثر وطففت ببصري علي اطرها الملونة المزركشة التي  
خدعني بها الرسام للوهله الاولي ومنحي احساسا مزيفا بالسعادة  
واحسسته يقول لي ولكل مشاهد ستقع عيناه علي تلك اللوحة ان  
عالمه الذي فرت منه الحبيبة عالم جميل ملون متأنق متألق وانها -  
وليست هو - الخاسرة بهجره وتركه وتخليها بالتخلي عنه وعن ذلك  
العالم المرفه الجميل !!! تأملت اللوحة اكثر فاجتاحني طوفان الحزن  
وامواجه العاتية المألحة واحسست اسي علي السيدة التي لا اعرفها  
حين فرت من احضان رجل شرقي عنيد لم يغفر لها ابدا هجرها له  
وعدم تقديرها لمشاعره وعدم تمسكها بحبه فاعتقلها للابد علي جميع  
الحوائط وامام الغرباء اسيرة لوحاته المزركشة وكادت الدموع تفر  
من عيني حزنا عليها فهمست لها "فكي اسرك واهربي" وتمنيت لو  
تسمعني وتترك لوحته وتفر منها وتتركها خاوية الا من اطلال اطره  
المزركشة !!! لكنها لم تقوي علي الفرار وبقيت في قلب اللوحة بين  
الاطر التي تحاصرها عاجزة عن الهروب وعن رفع الدنيا من فوق  
رأسها قليلة الحيلة كما اراد لها الرسام الجريح !!! بقيت اللوحة  
مكافها علي الارض شهورا لاعلقها علي الجدران رافضه مشاركة  
الرسام المحب مرثيات حزنه رافضه مشاركة الرجل العنيد طقوسه  
انتقامه من السيدة التي لا اعرفها وفي ذات الوقت احس ذنبا تجاه  
صديقتي التي اهدتني اللوحة وذنبا اكبر تجاه السيدة التي منحتها  
بتعاطفي معها ودون قصد مكانا بين الاقدام العمياء التي تروح وتجي  
حولها لاتشعر بها ولا تتعاطف معها فكانني شاركت الرسام القاسي

حصاره لها وانتقامه منها.. وذات ليلة داهمتني الكوابيس الموحجة  
واحسست بطله اللوحة تغرق وتسحبني معها في المياه الباردة  
نشرب معا الملح المكرر ونتوجع من ذات الالام، احسستها تقبض  
علي ذراعي كأنها تستنجد بي انقاذا لا تترك قدر خيبي وانا اغرق  
معه عاجزه عن انقاذ نفسي، سمعت انينها متداخلا مع صوت الماء  
يحتل رثينا ونحن نفوص لقاع الضياع كأنها تشكو لي من القدر الذي  
حاصرها واعجزها عن الشكوي، رأيت وجهها الشاحب يزداد  
شحوبا ولون الغرق الاسود يلون قسما ملامحها فازدادت كآبة  
واستيقظت من نومي اتصبب عرقا يدوي في اذني صوت نجيبها  
لحظتها قررت رفع اللوحة من الارض ومنحها مكان الصدارة في  
جدران منزلي ومنحها تعاطف الآخرين مع احزانها حين يروها فوق  
الجدران اسيرة اللوحة الظلمة !!!

وهكذا دخلت تلك السيدة حياتي بغير ارادتي وصارت  
صديقتي الجبرية امر عليها عشرات المرات في اليوم الواحد احبها  
اهون عليها اسرها اخفف عنها الما اودعها حين اغادر واقبلها حين  
اعود اقص عليها همومي واحكي قصتها للاخرين غضبا من الرجل  
الاناني الذي لم يقبل مشاعرها وتمسك بمشاعره وعاقبها علي توقف  
قلبها عن حبه واسرها في عالمه التي فرت منه وعرضها امام الغرباء  
عاريه الا من اطره القابضه علي روحها وروحي، دخلت تلك  
السيدة حياتي بحزنها وشجنها والمها صماء لا تسمع همسي لها " فكي  
اسرك واهري " !!! وذات يوم دخلت منزلي صديقة فرقت بيننا  
السنوات والمصاعب والهموم، زارتني محملة بمئات القصص التي  
اختزنتها طيله سنوات البعد، جلسنا نحتسي الشاي ونتبادل  
الحكايات وفجأ رفعت صديقتي رأسها ونظرت للوحة وخبطت علي  
صدرها فزعا " ياخير اسود، مين دي، زي ماتكون الواحد بتبص  
في المراية " وقتها احسست السيدة المعلقة علي الجدران تبسم،  
اكاد اجزم اني رأيت بريق في عينيها، اكاد اقسم اني رأيت خصله  
شعر طائرة فوق جبينها، اؤكد لكم اني احسست الحياة تبد فيها  
وانها تكاد ترفع الاطر الضاغطة من فوق رأسها فوجودها فوق  
الجدران الباردة اثر عن رسالته الواضحة التي استقبلتها صديقتي "



كل واحده فينا زي الست دي كده، محبوسه في دنيا مش عاجباها،  
الدنيا متكركه فوق رأسها، الحيطان طابقه علي نفسها " احسست  
الدفع يدب في اوصال السيدة المعتقله علي الجدران الباردة حين  
قاومت سجانها وهربت رغم انفه رسالتها المتمرده لكل النساء  
"فكي اسرك واهربي" ابتسمت لها فبادلتني الابتسامه الحانية، سمعت  
صوتها ناعما يخرج من شفيتها المنفرجتين تردد علي اسماعي ندائي لها  
كأنها تخاطبني وصديقتي وكل النساء "فكي اسرك واهربي" تحذرننا  
من مصيرها المروع وقدرها الرهيب !!! احسستها ورغم كل ما  
مرت فيه وتعرضت له ترسل بايجابية لكل النساء مثلها رسالة  
واضحة " فكي اسرك واهربي "... نظرت بعمق للهدية التي منحتها  
لي صديقتي العزيزة وفهمت مغزاها الحقيقي فهي لم تقصد تعذبي  
باعتقال سيدة اللوحة بل فتحت لي هديتها الابواب المغلقة وتركت  
سيدة اللوحة تهمس لنا جميعا "فكي اسرك واهربي "... صديقتي  
العزيزة اشكرك علي هديتك الغالية !!!

## دراسه

## ختان البنات بين التجريم القانوني وهيمنه العادات الاجتماعية محاوّر للمناقشه

إن هذه الورقة ليست إلا محاولة لطرح أسئلة، وصولاً إلى استبيان وجهة نظر قانونية في ظاهرة ختان البنات..

### ما هو ختان البنات؟؟؟

ختان البنات في حقيقته إستئصال - كلي أو جزئي - لجزء من أجزاء الجهاز التناسلي للفتاة يترتب عليه - طبقاً لطبيعة الاستئصال - إنعدام إحساس الفتاة بعد زواجها بالمتعة الجنسية أو الحسية وهي الظاهرة التي توصف بالبرود الجنسي.

### سبب هذه الظاهرة؟؟؟

ظاهرة الختان، هي مجرد عادة إجتماعية قديمة ومن وجهة نظر العامة هي مسألة طبيعية يلزم اجراءها للفتيات قبل سن البلوغ بصرف النظر عن المرجعية التي يرتكزون عليها لإباحة الختان أو تبرير ممارسته..... ويراها معظم الناس ان ختان البنات ظاهرة طبيعية خالية من العنف ما دامت تتم برضاء الأب أو ولي الأمر، بل وبترحيب ودفع وإلحاح من الأم..

وفي نفس الوقت يري البعض ان هذه الظاهرة - أى كان سبب إباحتها من قبل المجتمع - تعد نوعاً من أنواع ممارسة العنف

المنظم من المجتمع قبل المرأة وعلى الأخص في مرحلة الطفولة، باعتبار ان فعل الختان لا يترتب عليه الا إحداث منتهى الألم وقت إجراء تلك العملية للطفلة الانثى من ناحية وفي ذات الوقت يترتب علي إجراء تلك العملية برود جنسي - ويصل احيانا لانعدام الشعور الجنسي - للسيدة المتزوجة من ناحية أخرى..

ويرى البعض أن الحديث اللازم حول تلك الظاهرة ينحصر في الحديث حول ملابسات إجراء تلك العملية، فالبعض يدين هذه الظاهرة فقط من زاوية أنها تتم على أيدي غير متخصصين من الناحية الطبية، باعتبار أن إجرائها بهذه الطريقة غير المتخصصة يحدث مشاكل صحية، ويرون أن الحل الأمثل هو إجراؤها على أيدي أطباء متخصصين في أمراض النساء بل وعن طريق التخدير الموضعي مما يترتب عليه، من وجهة نظرهم، عدم حدوث الألم للفتاة محل العملية من ناحية وإنعدام المضاعفات والمشاكل الصحية من ناحية أخرى مما لا يكون معه من وجهة نظر هؤلاء ثمة مبرر بعد ذلك لمناقشة هذه الظاهرة.

لكن التساؤل الذي تحاول هذه الورقة تقديم الإجابة عليه، ماذا عن وجهة نظر القانون في هذه الظاهرة؟؟؟

والمناقشة تبدأ بطرح مجموعة اسئلة تتعلق بتلك الظاهرة..

- ما هي طبيعة فعل ( ختان البنات ) ؟؟ وهل يندرج تحت أى نص عقابي حالي؟؟

- هل المشكلة في ختان البنات أن من يقوم به - من غير المتخصصين من الناحية الطبية؟؟

- هل لو قام به أطباء مصرح لهم بممارسة الطب ومتخصصين من الناحية الفنية تنعدم المشكلة؟؟

- ما تأثير رضاء الأسرة، على الطبيعة الإجرامية للفعل ذاته؟؟؟

وتحاول هذه الورقة تقديم اجابات لتلك الاسئلة علي النحو الاتي :

أولاً : إن ختان البنات، هو إستئصال جزء من جسد البنات وبشكل أكثر دقة هو استئصال جزء من الجهاز التناسلي للبنات

جسدهن لا يوجد أى مبرر طبي معروف أو أي مبرر واقعي -  
يخص كل حاله علي حدة - لإستئصاله.

ومن ثم وبصرف النظر عن من يقوم به وكيفية إحداثه - فوفقا  
للقواعد القانونية الفقهية المستقرة - فإن ذلك الفعل يشكل جريمة  
يعاقب عليها القانون في حد ذاتها سواء تمت على يد متخصصين أو  
على يد غير متخصصين، بل في الحالة الأخيرة تزيد المسؤولية الجنائية  
لتضم أفعالا أخرى يعاقب عليها القانون " هتك عرض فتاه بالقوة ".  
ثانياً : هل يمكن إعتبار ختان الفتيات - أحد الأفعال المعاقب عليها  
بالمادة ( ٢٤٠ ) عقوبات؟؟؟ والتي تنص على العقاب بالسجن من  
ثلاث لخمس سنوات لكل من " من أحدث بغيره جرحاً أو ضرباً  
نشأ عنه قطع أو انفصال عضو فقد منفعته، أو نشأ عنه كف البصر  
أو فقد العينين أو نشأت عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها... "

وشددت المادة العقاب إلى حد الأشغال الشاقة من ثلاث سنين  
إلى عشر سنين في حالة سبق الإصرار أو الترصد أو التربص...

- نعم وفي ظل غياب نص خاص يحدد أركان هذه الجريمة  
وعقوبتها، فإن هذا النص القانوني هو أقرب النصوص إلى التطبيق  
على فعل ختان البنات - فالإستئصال الذي يتم في أجزاء جسد  
الفتاة، هو في حقيقته إحداث عاهة مستديمة لها يستحيل برؤها، لأنه  
إستئصال وقطع لعضو يترتب عليه فقدان المنفعة بهذا العضو.

وهو فعل عمدي، يصاحبه عادة سبق إصرار بالمعنى القانوني، مما  
يترتب عليه تشديد العقاب من الناحية القانونية، وتبقى بعض  
الأشكاليات القانونية، وقت تطبيق النص سالف الإشارة إليه.

- هل الإستئصال كلياً كان أو جزئياً من شأنه أن يغير في  
طبيعة الفعل من الجريمة الكاملة إلى مجرد الشروع بما يترتب  
على ذلك من آثار في مقدار العقوبة وطبيعتها؟؟

- هل الإستئصال الجزئي، يخرج الفعل من دائرة تطبيق المادة  
( ٢٤٠ ) عقوبات باعتبار أن عدم حدوث الإستئصال  
الكلي، يعني عدم حدوث العاهة، مما يكون معه النص  
السابق غير قابل للتطبيق؟؟

- هل حتى الإستئصال الجزئي، مهما كانت بساطته، يحدث العاهة، مما يلزم معه العقاب طبقاً لنص المادة السابقة؟؟  
ثالثاً : يبقى سؤال خاص، ألا وهو هل يمكن إعفاء مرتكب مثل هذا الفعل من العقاب - لو صح اعتباره جريمة - على سند من توفر أحد أسباب الإباحة القانونية ألا وهي " حق مباشرة الأعمال الطبية".

وهذا السؤال يحدد الإجابة عليه أمران :

الأول : معنى سبب الإباحة القانونية، سبب الإباحة - نفى عدم المشروعية عن الفعل بما يترتب عليه من منع العقاب. مبرره، إذا كان تجريم الفعل - أى فعل - والعقاب عليه يكون حماية لحق ودفاعاً عن مصلحة، فإنه وفي بعض الأحيان تكون إباحة هذا الفعل وعدم العقاب عليه، يحمي حقوقاً أخرى - أجدر بالحماية - ويدافع عن مصالح أهم.

ومصدر الإباحة القانونية قد يكون نصوص القانون ذاته " كالقول بالدفاع الشرعى كسبب إباحة مقرر في قانون العقوبات " وقد يكون مصدره المبادئ العامة للنظام القانوني وروحه، وقد يكون أى فرع من القوانين الأخرى وليس فقط قانون العقوبات، وقد يكون العرف..

وقد أورد الدكتور نجيب حسنى فى مؤلفه شرح قانون العقوبات الجزء العام، أسباب الإباحة وحصرها فى أربع :

إستعمال الحق، الدفاع الشرعى، إستعمال السلطة، رضاء المجنى عليه.  
ومن ضمن تطبيقات إستعمال الحق، أورد إلى جانب حق التأديب للأبناء والزوجة، حق ممارسة الألعاب الرياضية، وحق مباشرة الأعمال الطبية..

ومن ضمن أسباب الإباحة حق مباشرة الأعمال الطبية، وهو حق يبيح إرتكاب أفعال ( كالإعتداء على سلامة الجسم بالجرح أو إعطاء مواد ضارة )، يعاقب عليها القانون فى أحوال أخرى، لكنه



يعفى الطبيب من العقاب عليها، باعتبار أن إرتكاب تلك الأفعال هو أحد أوجه مباشرة مهنة الطب وعلاج الناس والتخفيف عنهم.

ومن ثم حق مباشرة الأعمال الطبية، كسبب من أسباب الإباحة التي تعفى من العقاب، مناطه هو شفاء المريض أو تخفيف حدة مرضه أو ألمه، وذلك كله وفقاً للقواعد الطبية المتعارف عليها.

الثاني : هل هذا الفعل، الإستئصال الكلبي أو الجزئي، سببه شفاء المريض، أو تخفيف حدة مرضه أو ألمه؟؟

هل من قام من الأطباء بختان الفتيات كان دافعه إلى ذلك الرغبة في شفائهن أو تخفيف ألmen، طبقاً للقواعد الطبية المتعارف عليها؟؟؟

ولما كان ذلك الفعل لا يبرره اشفاء الفتاة " الضحية " من أي مرض معروف وفقاً للمراجع الطبية وليس مبرره تخفيف حدة مرض أو ألم، في ذات الوقت فإن الطبيب الذي يقوم بذلك العمل إنما يخالف الأعراف الطبية والقواعد المتعارف عليها فإنه لا مجال لإعفائهم من العقاب على سند من توافر سبب الإباحة..

رابعاً : ومن هنا يبين أنه إذا كان الأطباء المتخصصين في الأعمال الطبية لا يتوافر لديهم - في حالة ممارستهم لتلك الجريمة، سبب من أسباب الإباحة المعفى من العقاب فإن غيرهم من ممارسي هذه العملية وهم غير متخصصين في الأعمال الطبية، من باب أولى لا يتوافر لهم سبب الإباحة هذا، بل يكون الأمر بالنسبة لهم جريمة مزدوجة، الأولى : إحداث العاهة طبقاً للسابق شرحه، والثانية : هي هتك عرض فتاة بالقوة طبقاً للمعنى القانوني لهذه الجريمة.

خامساً : هل تمتد المسؤولية القانونية بالعقاب - إن توفرت - لأسرة الفتاة وعلى الأخص أبيها أو ولي أمرها، إن كانت قد شارك في إيقاع هذا الفعل بإبنته سواء بطلب إجرائه أو مساعدة مرتكبه بتهيئة المناخ لإتمامه أو دفع أجرته ؟

- إن رضا ولي الأمر، ليس سبب إباحة يعفى الجاني من العقاب. على العكس فإن رضا ولي الأمر أو قبوله لحدوث هذه الجريمة، يمد مظلة التجريم له، ويوقعه تحت طائلة القانون، باعتباره طبقاً للمفهوم القانوني شريكاً في الجريمة سواء بتحريض الجاني على ارتكابها، أو شريكاً بالمساعدة بتقديم العون للجاني لارتكابها.

سادساً : يبقى التساؤل حول رضا الفتاة - لو تصورنا وجوده - بحدوث هذه الجريمة هل يمكن الإرتكان عليه لإعفاء الجاني من العقاب ؟

يلزم أولاً القول بأن الرضاء الموعول علية قانوناً - له شروط منها :  
١- أن يكون الجنى علية مميز، بمعنى أنه مدرك طبيعة الفعل وآثاره المترتبة علية.

٢- أن تكون إرادة الجنى علية سليمة، بمعنى لا يشوبها خطأ أو تدليس أو إكراه.

ومن ثم يلزم للبحث عن تأثير رضا الفتاة في إباحة الجريمة ومنع العقاب عن مرتكبها، التأكد من أن تلك الفتاة مميزة - بالمعنى القانوني - ومدركة لطبيعة الفعل الذي سيحدث فيها وأثره حالياً ومستقبلاً، كذا أن تكون إرادتها خالية مما يعيبها، فهم خاطئ للفعل أو غش يجعلها تتصوره بطريقة أخرى أو تتصور آثاره بطريقة مختلفة. كذا يلزم أن تكون إرادتها خالية من أى إكراه سواء مادي أو معنوي، يجعل قبولها بحدوثه فيها أمراً والعدم سواء. والحقيقة، أن هناك استحالة عملية - من وجهة نظري - أن تدرك الفتاة البكر في مجتمع يسوده الجهل الجنسي والتعقيم المتعمد حول طبيعة العلاقة الجنسية والخرافات وغيره مما يشوه وعي الفتاة، يستحيل أن تتصور وعلى نحو واقعي الآثار المستقبلية المترتبة على عدم استئصاله، وإستحالة التصور هذا يجعل إرادتها - حتى لو عبرت عن رضائها الكامل بحدوث هذه العملية فيها - معيبة من الناحية القانونية، لا يعول عليها على أى شكل كان.

## نتائج ودلالات

١ - إن ختان البنات، مجرم ومعاقب عليه، حتى في ظل النصوص العقابية الحالية !!

٢ - أن التجريم يمتد إلى محدث الفعل " طبيب أو غيره " وإلى ولي الأمر نفسه وكل من يساعده لحدوث هذا الفعل من الأسرة !!!

٣ - أن رضا الفتاة، لا يتصور توفره بالمعنى القانوني كسبب إباحة لإعفاء الجاني من العقاب !!

## لماذا لا يطبق القانون ؟؟؟؟

لأنها لا يتصور أن يتم إدانة وعقاب معظم شخوص المجتمع، الذين يحرضون على ويمارسون هذا الفعل على سند، كما سبق القول، من مرجعيات مختلفة !!!

ولأن القانون لا يطبق جبراً على كل الخاضعين له، بل يطبق جبراً فقط على قلة قليلة لا تحترم القانون ولا تخضع له طوعاً !! في نفس يمكن محاربة هذه الظاهرة ودفع الناس للخضوع الطوعي للقانون عن طريق تنقية وعي الناس من الزيف والخرافات التي تسيطر على طرق تفكيرهم، وتوهمهم وتدفعهم إلى ممارسة ما هو بالضبط عكس مصالحهم..

توعية الناس، بأن القانون في تجريمه لمثل هذا الفعل يعبر عن مصالحهم ويدافع عنها، بأن يوضح لهم الآثار السلبية التي تعاني منها الزوجة وبالتبعية الزوج نتيجة لهذا الفعل.

وهذا واجب ضخم ملقى على أكتافنا جميعاً !!!

" قدمت هذه الورقة عام ١٩٨٩ لحلقه نقاشيه حول ختان البنات والممارسات الضاره "

ملحوظه - في عام ٢٠٠٨ ومن خلال التعديلات التي ادخلت علي قانون حمايه الطفل ولاول مره تم تجريم فعل الختان وفرض عقوبه جنائيه علي ارتكابه "

## الطفله الانثى بين الحماية القانونيه والاعتداءات الواقعيه

أن الحديث عن الحماية القانونية للطفلة الأنثى من العنف وأيضاً البحث عن ثمة وضع خاص لها في القوانين، بحثاً عن التمييز ضدها أو لصالحها، إنما أمر يشق في مجال هذه الورقة المختصرة، إنما تقتصر هذه الورقة على مجرد التنبيه إلى مؤشرات من شأنها أن تساعد على دراسة أكثر عمقاً وأوضح جلاله.. فأنا أرى أن العنف المجتمعي الذي يباشر ضد النساء عموماً، والقاصرات منهن طبقاً للتعريف القانوني - أي أقل من ٢١ سنة - إنما عنف مجتمعي واسع من وجهة نظري - وإذا كنا نبحث عن الطرق والوسائل القانونية المتوفرة لعلاج أو الحد من هذا العنف، فعلياً في البداية أن نؤكد أن المشكلة الحقيقية أن ما قد أراه أن أشكال متعددة من العنف، قد يراه المجتمع نتيجة لنسقه القيمي الحاكم وأفكاره وعاداته وتقاليده وأعرافه السائدة - المشوبة بالخلط المتعمد بالمفاهيم الدينية - سلوكاً طبيعياً يلزم الحفاظ عليه وتدعيمه ومقاومة أي تغيير له، وهنا تبرز إشكالية التناقض بين ما قد نراه نحن كنخبة مثقفة - معزولة - من مفاهيم وسلوك يلزم تغييرها وبين ما يراه العامة في ذات المفاهيم والسلوك من قيم يحرصون عليها وعلى تدعيمها وعلى بقائها الأزلى !! والعنف الذي يمارس ضد الأنثى الطفلة، هو عنف له خصائص مختلفة ويمكن تصنيفه طبقاً لمصدره سواء كان عنف أسري تمارسه معها الأسرة والعائلة - أو عنف مجتمعي يمارسه المجتمع مع الفتيات دون اعتبار لشخصهن طبقاً لآليات سلوكه الاجتماعي عموماً - وهو في جميع الأحوال عنف قديم ومستمر ومتنامي !!!

## أولاً : العنف الأسرى

أن دراسته ورصد أشكال العنف الأسرى قبل الأنثى الطفله، أمر شديد الصعوبه لأن كافة أشكال هذا العنف مختلطة بكافة أنواع السلوك الأسرى قبل الفتاه ومعها كنسيج واحد متشابك، بحيث يلزم مراجعة كافة أشكال السلوك والتعامل الأسرى مع الطفلة الأنثى و اكتشاف المنطلقات والمرجعيات المسببه لهذا السلوك، مما - من وجه نظرنا - سيبين معه أن العنف ضد الفتاه جزء أصيل من التراث، من العادات والتقاليد والأعراف، المهيمنه على عقل المجتمع شخوصاً وأفراد وكيان معنوى.. والمشكلة فى العنف الأسرى الذى يمارس ضد الأنثى الطفله - أن المجتمع وبالتالي الأسره وأفرادها لا يعتبروه عنفاً - بل يعتبروه سلوكاً طبيعياً لابد من ممارسته معها وفقاً لتصورات الأسره عن الأدوار الطبيعیه للأنثى تلك الأدوار التى تستلزم سلوكاً اجتماعياً جامحاً لطفولتها، وعلى سبيل المثال لا الحصر؟؟؟

هل تعتبر الأسر المصرية وعلى الأخص السيدات فيها " أم أو أخت أكبر أو جده " أن تعليم الفتيات للطبخ وأعمال الخدمة المنزلية - سواء طوعاً من الفتاه أو قهراً لها - نوعاً من ممارسة العنف مع الطفلة؟؟ أم تعتبره إعداد لازم للفتاه لدورها المستقبلى كزوجه وأم؟؟ وهلة إذا رفضت الصغيرة الإنصياع إلى مثل هذه التعاليم وفضلت اللهو واللعب مع غيرها من الصغار سيما الذكور فهل عقابها على مثل ذلك اللهو - أى ما كانت درجة العقاب وجسامته - أمراً يستهجنه المجتمع أو تستهجنه الأسره؟؟ أم تعتبره ضرورة أخلاقية لتعليم الفتيات وحسن إعدادهن للمستقبل؟؟

هل تعتبر الأسرة المصرية أن إجبار الصغيرة على ترك اللعب واللهو لإجبارها على مساعدة أمها فى أعمال المنزل بكافة أنواعه. عنف يلزم تغييره؟؟ هل تعتبر الأسرة المصرية أن ذلك السلوك مصادره لطفولة الصغيرة، وتحميلها لهموم مستقبليه أم تعتبره واجب على الصغيرة يلزم عليها القيام به وخلاف ذلك تقصير يلزم عقابها عليها؟؟ بل أن بعض الأسر تعتبر أن مساعدة الصغيرة لأمها فى أعمال المنزل أى كانت درجة المشقة فيها، هو المبرر الوحيد المقبول



لديهم لإنجاب الفتيات وتحمل عبثهن طوال العمر " يا مخلفه البنات  
يا شايله الهم لحد الممات - مثل شعبي ..

هل تعتبر الأسر المصرية سلوك الفتاه الصغيرة في رفض خدمة  
شقيقها الذكر - حتى لو أصغر منها - سلوكاً منطقياً؟؟؟ أم تراه  
إعوجاجاً يلزم تقويمه بكافة أشكال العقاب مهما كانت درجة  
عنفه... هل ترى الأسر المصرية في حرمان الفتيات من اللعب في  
الشارع - مع غيرها من الأطفال الذكور - ممارسه طبيعية من  
الأسرة؟؟ أم تراه سلوك عنيف له أثاره النفسية البغيضة على  
الفتيات يلزم تغييره؟؟؟ هل ترى الأسر المصرية في منع الفتيات من  
الرقص في المناسبات الجماعية الخاصة أو الرقص في المدارس أو  
التجمعات العامة - باعتباره سلوكاً مخالفاً للآداب العامة - أمراً فيه  
اعتداء على طفولتهن؟؟ أم تراه منع منطقي لسلوك فاسد يقى الفتاه  
من الفسق المستقبلي؟؟

هل ترى الأسر المصرية في ترويع الفتيات من أنوثتهن والعمل على  
أخفاء كل مظاهرها وعدم الألتفات لها - وهو أمر غريزي - كمنع  
الفتيات من الاهتمام بمظهرهن والوقوف أما المرآه والتجمل سلوك  
طبيعي ومألوف ومقبول وله أهمية اجتماعية حيث يمنع فسادهن المحتمل  
؟؟ أم سلوك قاهر للصغيرات يلزم إيقافه والاعتراف بحقهن في ممارسة  
أنوثتهن بكل الطرق الطفولية؟؟ هل ترى الأسر المصرية - سيما في  
المناطق غير الحضرية و الريفية - أن عقاب الفتيات بحلق رؤسهن  
وتشبيههن بالذكور بما يصاحب ذلك من ذل ومهانته إجتماعية في  
الوسط المحيط للصغيرات أمراً طبيعياً؟ أم عنف مرفوض يلزم التصدى  
له وإيقافه؟؟ هل ترى الأسر المصرية في منع الفتاه من ممارسة الألعاب  
الرياضية سواء تحت تأثير وهم ممارستها تتسبب في فقد العذرية أو لأنها  
تتسبب في فقدان البنات لأنوثتهن بالمفهوم المجتمعي بتقوية عضلاتهن  
وتشبههن بالذكور، أى سلوك قاهر للفتيات؟؟ أم تراه سلوك طبيعي  
باعثه الحفاظ على الفتاه وعذريتها ونعومه بدنها - وهي جميعها أشياء  
تستحق الحماية مهما كان الثمن مقابل ذلك!!!! الحق أن كل  
التساؤلات السابقة إنما ترصد بعضاً مما تعتبره الأسره، سلوكاً طبيعياً

يلزم ممارسته مع الأنثى الطفلة حماية لها وتدعيماً لمستقبلها دون أن ترى فيه أى سلوك بغض يلزم إيقافه أو تغييره ودون أن ترى فى إثارة السلبىه وعلى الأخص النفسىه بالنسبة للفتيات أى مشكله يلزم علاجها - وهو السلوك الذى أراه أنا عنفاً منظماً معوقاً للفتيات وقاتلاً لإستقلالياتهن ومهدراً لطاقتهن الإبداعية... يلزم أيضاً تبيان، أن معظم أشكال العنف الأسرى ضد الفتيات إنما تمارس ضدها بالإسناد من سيدات الأسرة " الأم، الأخت الأكبر، الجدة، زوجة الأب " ليس فقط بسبب أن الصغيره تلازم أمها فى المنزل وتتبع بأفكارها وتتحمّل منها نتائج القهر الواقع على هذه السيده نفسها، بل لأن هؤلاء السيدات يحملن فى عقولهن الثقافة المجتمعية السائدة وهن الوسط الناقل لها، رغم ما فيها من معاداه لهن وتحقير لذواتهن وتكريس للوضع التابع للمرأة ولدوليتهن فى مواجهة المجتمع، ليمارسن ذات السلوك مع الصغيرات فى الأسره بحثاً عن أقصى درجات الحماية - وفقاً لتصوراتهن - من ناحية ودفاعاً عن أنفسهن فى مواجهة رجال الأسره المستعدين دائماً لإتقامهن بالتقصير والفشل فى التربية من ناحية أخرى... يبقى أيضاً تعقيب صغير بهذا الشأن، أن مثل أشكال العنف هذه، لا يخطئها القانون ولا يرى المجتمع كشخص معنوى فى ممارستها ثم مبرر لتدخله لحماية تلك الفتيات مما يمارس معهن، فما سبق محض علاقة خاصة بين الصغار و ذويهم لا مبرر للتدخل فيه، وهو منطق يتسق مع النظرية العامة للقانون فى الموقف تجاه الأبناء كممثل موقف القانون الجنائى الذى يعتبر أن " تأديب الأبناء بالضرب " هو أحد أهم أسباب الإباحة المانعة من العقاب فى جنح الضرب.. باعتبار أن حق التأديب للآباء هو أحد الحقوق التى تتيح الأفعال الناتجة عنه وجدير بالبيان أن ذلك الحق يشمل الأطفال ذكوراً وإناث.. وإن كان جدير بالبيان أيضاً، أن الأسرة المصرية وهى تعاقب صغاراً، تفرق بين الصغير والصغيره سواء من حيث سبب العقاب من ناحية أو من حيث جسامة العقاب وتكراره من ناحية أخرى - فالصغيره هى التى تلازم أمها فى المنزل طوال الوقت وهى التى ينتظر منها مساعده الأم فى أعبائها، وهى التى تفجر فيها الأم كل إرهابها وآلامها الدفينه بسبب مشاكلها الأسريه والخاصة، بخلاف الطفل الذكر الشارد خارج المنزل دائماً أما لعمل أو دراسة أو هو مسموح به -

أيضاً فالأم المصرية لا تقسو على أبنها الذكر، سواء كان لإعجابها  
الدفين برجولته المبكره حتى لو تمثلت في أشكال تمرد مختلفه، أو لأنها  
تخشى فراره منها إن قست عليه، على عكس توقعها - ورغبتها - من  
الفتاه الطفله من حيث الطاعه والتفاني وإنكار النفس بخلاف الخوف من  
تمردھا ( أكسر للبنت ضلع يطلعها أربعة وعشرين - مثل شعبي ) مما  
يدفعها إلى مزيد من القسوه بسبب أصغر خطأ..

## ثانياً : العنف المجتمعي

أما إذا انتقل الحديث إلى أشكال العنف المجتمعي التي يمارسها المجتمع  
ككائن معنوي على الأنثى الطفله، ومدى قدرة النصوص القانونية على  
حمايتها من ذلك العنف، فأنا نسجل في البداية أن القانون حاول بنصوصه  
فرض سياج من الحماية للأنثى الطفله " القاصر بلغه القانون " لكن هذه  
النصوص اصطدمت بالممارسات الواقعية لشخص وأفراد المجتمع وعلى  
الأخص تلك الناتجة عن ما يعيشون فيه من أزمات اقتصادية واجتماعية،  
دفعتهم وعلى سند من أوهام وخداع للنفس وتصور أفضل الأوضاع  
للفتاه، إلى مخالفة نصوص القانون وانتهاج سلوك آخر، بصرف النظر عن  
مشروعيته، غير عابئين بأن ذلك السلوك في حقيقته يمثل منتهى العنف  
والاعتداء على الأنثى الطفله.. ويمكننا الحديث في البداية عن ظاهرة زواج  
الفتيات أقل من السن القانوني - وهي الظاهرة التي تنتشر في الريف  
والأماكن غير الحضرية، والتي يعلم بحدوثها وانتشارها الجميع دونما حاجة  
إلى إحصائيات أو أرقام - فتزويج الفتيات أقل من السن القانوني، في ظل  
تواطؤ شامل من الأب والمأذون والعريس من ناحية وفي ظل تجاهل عام  
من أهل القرية أو المنطقة، وفي ظل شهادات تسنين مزورة أو ممكنة  
التزوير من أطباء المنطقة من ناحية ثالثة، إنما هو نوع من العنف المجتمعي  
الذي يمارس ضد الفتيات القاصرات سيما أنهن لا يكن من الناحية  
الواقعية " جسدياً ونفسياً " مؤهلات لإتمام الزواج وتحمل أعباءه الصحيه  
من إنجاب مبكر متلاحق وأيضاً غير مؤهلات لتحمل إعبائه الواقعية من  
خدمة الزوج ورعاية الأطفال وإنجاز الأعمال المنزلية - بخلاف خدمة أهل  
الزوج - من ناحية أخرى.. وإذا كان القانون يفرض حمايته على

القاصرات بتجريم مثل هذا الفعل وعقاب الأب والمأذون وغيرهم مما شاركوا في هذا الفعل وذلك بالطبع في حالة ثبوت إتمام الزواج أقل من السن القانوني للفتاه، فإن الإشكاليات المترتبة على إتمام الزواج من الناحية الواقعية بصرف النظر عن عقاب المشاركين فيه، إنما أمر مشير للجدل، ويجعل نطاق تلك الحماية القانونية قاصر، سيما أن العامة يعتبروه زواج شرعى حتى لو كان غير قانوني، بل أن العامة يعتبروا أن تحديد السن بواسطة القانون تدخلا في شئونهم وتريدا من المشرع لا مبرر له - ولا نتصور مثلا أن اللجوء إلى إبطال عقد الزواج وعدم الإعتداد به - في حالة إتمامه والعروس أقل من السن القانوني أمرا منتجا من وجه نظر فرض الحماية القانونية للأنثى الطفل، إذ أنه يثير مشاكل واقعية وقانونية سواء بالنسبة للزوجة نفسها وطبيعة وضعها القانوني والواقعي - في حالة إبطال العقد - وأيضا يثير مشاكل بالنسبة لوضع الأطفال نتاج تلك الزيجه وغيره.. ونحن نرى أن العقبة الحقيقية أمام السيطره على - والحد من - ظاهرة الزواج المبكر للفتيات إنما يستلزم جهدا دعائيا منظما على مستويات متعددة لتغيير نسق الأفكار السائدة و التي تتركن جميعا على أن الفتاه " عار وعوره " يلزم التخلص - السريع - منها بإتمام زواجها بغرض التخلص من العبء المادى من ناحية والمستولية من ناحية أخرى..

وأنا أرى أن القانون هنا بجميع نصوصه العقاييه المانعة لوجود هذه الظاهرة وانتشارها لم ينجح وبشكل حقيقى وملموس في تقليص هذه الظاهرة أو الحد منها.. ويتزامن مع هذه الظاهره ظاهرة ترويج الفتيات القاصرات عن طريق تحرير العقود العرفيه، وهى ظاهره لها أماكن انتشار معروفه - مثل بعض قرى الجيزة، وبعض الأماكن الشعبيه بالعاصمة - والتي تزوج فيها القاصرات بعرب وافدين من بلادهم بحثا عن المتعه القصيره، تتجاوز أعمارهم أعمار الفتيات بعشرات السنوات، ولأن القانون المصرى يمنع توثيق هذه العقود إلا بعد موافقة الجهات الرسميه في دولة الزوج وبشرط ألا يتجاوز فارق السن بين الزوجين ٢٥ سنه - ولأن السلطات الرسميه في هذه الدول عادة لا توافق على إتمام مثل هذه الزيجات - بل أن الأزواج أنفسهم لا يبحثون عن موافقات رسميه لأنها تتعارض والهدف الحقيقى من مثل هذه الزيجات ألا وهو المتعة المؤقتة - فإن الأسر المصريه الفقيره وبالتحايل على أحكام القانون وبمعاونه



متخصصين في القانون وتحرير العقود العرفية وسماسره جلب الأزواج، تقوم بتزويج بناتها إلى هؤلاء الأزواج بعقود عرفية بما يترتب على ذلك من ضياع حقوق الفتاة وعدم قبول سماع دعواها أمام المحاكم لعدم توثيق العقد في حاله إنكار الزوج لتوقيعه على عقد الزواج أو في حاله رفضه تطليقها.. وما يصاحب ذلك الزواج من مشكلات عملية وقانونية على الأخص ما يتعلق بجنسية الصغار والذين في الأغلب - لا يعرفون والدهم بعد سفره ولا يحملون جنسية أمهم طبقاً لأحكام القانون المصري وهذه مشكله أخرى.. ولأن الجهل بأحكام القانون سائد.. فإن العامة يعتبرون أن الزواج العرفي شأنه شأن الزواج الموثق وله ذات الآثار القانونية هذا بخلاف قناعتهم - الصحيحة - أنه زواج شرعي لا ضرر عليهم من إتمامه.. وإذا كان الزواج العرفي له آثار ضاره بالنسبة للفتيات سيما إذا كان زواجاً بأجانب لا يقيمون في مصر ولا يعرف لهم محال إقامة فيها أو في أوطانهم - وإذا كانت هذه الزيجات لا تحظى بأى حماية قانونية من دولة الزوج وقوانينها - فإن الوضع الأخطر الذي بدء في الإلتشار كظاهرة هي إجبار الفتيات على ممارسة الدعارة تحت غطاء من تلك الزيجات العرفية - بأشاعة وهم أن هذه الممارسات الفاحشه إنما هي زواجاً شرعياً يندرج في ما يسمى بزواج المتعة، حيث تحرر لهذه الداعرات عقود عرفية مؤقتة تتغير بتغير الرجل دون الإلتزام بأى قواعد شرعية تخص أحكام الزواج كضرورة إتمام التطلاق - وليس فقط تمزيق الورقة سواء بحضور الرجل أو في غيبته - واستيفاء مدة العدة القانونية والشرعية وغيره، بل أن الصورة الواقعية تكون بتزويج الفتاة لرجل تقيم معه في شقة مفروشه أستأجرت خصيصاً لممارسة الفجور وبمجرد سفره أو مغادرته، تحرر لها عقد جديد بأسم الرجل الجديد وهكذا دائرة مستمره دون أى فواصل زمنية إلا تلك التي تفرضها الأحوال الواقعية بسبب خلو الشقة أو عدم وجود مستأجرين بها.. والملاحظ أن هذه الممارسات لا تكون سرا على الآباء بل هي أمر شائع يشارك فيه عادة الأب والسمسار والحامي محرر العقد المؤقت وغيرهم.. بل أن المحامين المتخصصين في قضايا الآداب، يدفعون أمام المحاكم ببراءة تلك الفتيات من قهمة الدعارة باعتبارهن أزواج لمن ضبطوا معهن في تلك الشقق المفروشة. وهي ظاهرة لا تحتاج إلى أى تعليق ولا يملك القانون - بكل



أحكامه وسطوته - علاجاً جذرياً لها - والأمر يحتاج إلى معالجة للأوضاع الاقتصادية التي تدفع الأسر المصرية إلى قبول بيع بناتها سواء بالزواج العرفي من كهول أو ممارستهم للدعارة من شباب أو تزويجهن أقل من السن القانوني وهي جميعها طرق مختلفة للتخلص من العبء المادي للفتيات من ناحية أو أستعمال الفتيات كمصدر للمال بصرف النظر عن مشروعية مصدره من ناحية أخرى وبصرف النظر عن مشروعية أفعالهن من ناحية ثالثة..... ويبقى حديثاً أخيراً عن ظاهرة ختان البنات، تلك التي يمنعها القانون، لكنها تنتشر إنتشاراً كبيراً ، بما فيها من قسوة تصل إلى حد الإجرام بحرمان الفتاة من العلاقة العاطفية والجنسية السوية مستقبلاً، وبما لها من آثار نفسية جسيمة على الفتاة - وهي الظاهرة التي لم ينجح القانون في إيقاف حدوثها رغم كل الدراسات التي أجريت و التي أثبتت أثارها السيئة على الفتاة ومن بعدها على زوج المستقبل !! لكن الخلط العمدي للأفكار الدينية مع العادات الفرعونية القديمة مع الجهل مع رغبات السيطرة على الفتاة وتصورات فسادها و إنحرافها الأخلاقي في حالة عدم إجراء هذه العملية، يجعل لها سطوة تزيد على سطوة القانون وهيمنة تزيد عن وجوده ذاته... بل أن مشاركة بعض الأطباء في إجراء مثل هذه العمليات ودفاع بعض رجال الدين عنها وبحثهم عن تأصيل ديني لها، يفرض على هذه الجريمة مشروعية مجتمعية تنال من حظرها قانوناً...

وإذا كانت الظواهر الأربع السابقة، هي ظواهر مجرمة أو ممنوعة قانوناً، لكن المجتمع يمارسها مع الفتيات الصغار فقط، فإن هناك ظواهر أخرى لا تقل إنتشاراً لكنها لا تخص الفتيات الصغار وحدهن بل تمتد لتشمل الصغار الذكور أيضاً وإن كانت أشد وطأة بالنسبة للفتيات عنها بالنسبة للفتيان الصغار، كمثل ظاهرة عمالة الأطفال أقل من السن القانوني، فإذا كانت الأسر المصرية، نتيجة الأزمات الاقتصادية تدفع بأولادها إلى سوق العمل - ذكورا وإناث - كأحد مصادر دخل الأسرة...

فإن الصغار الذكور، رغم كل ما يعانونه من مشاكل في سوق العمل، أسعد حالاً من الصغار الإناث، فالصغار الذكور يتعلمون

حرفة أو صنعة في الورش والمصانع، ورغم قسوة ظروف العمل وضآلة الرواتب إلا أن أعمالهم هذه تزيد من كفاءاتهم وتؤهلهم لمستقبل أفضل...

عكس الفتيات و اللاتي ليس لهن مكان في سوق العمل إلا كخادمات في المنازل، وهو العمل الذي لا يؤهلهن إلى أى عمل غيره ولا يكسبنهن أى مهارات تسمح لهن بتغير أوضاعهن المستقبلية إلى الأفضل - فمن بدأت عملها كخادمة في منزل تبقى مادامت تعمل في ذات الوظيفة، لتصادر طفولتها بحرمانها من أسرتها واحتجازها في مقر عمالها مع أسرة غريبة عنها تخدمهم وتحمل عقابهم وتقارن نفسها بأطفالهم فلا تجد إلا مزيداً من القهر النفسي لوضعها غير المفهوم لديها و تتساءل عن مبرر خدمتها لأطفال في مثل عمرها أو يزيد، تحمل صغارهم، وتحمل عن كبارهم حقائبهم المدرسية الثقيلة وترتدى ثيابهم البالية، وتأكل بقاياهم، وتلاعبهم دون أن تشاركهم اللعب، وتحرسهم وتعاقب لسهوها عنهم وهى في أشد الحاجة للحراسة والحماية، هذا بخلاف ما تقوم به من مهام داخل منزل الخدمة لا تتناسب مع عمرها من تعامل مع الأجهزة الكهربائية المعقدة وإشعال المواقد وحمل الأثقال.

يضاف إلى ذلك كله، تعرضها لأشكال العقاب الرادع لأتفه الأسباب و التي قد تصل إلى الحرق بالنار والضرب بكل الأدوات الموجهة.. يبين من ذلك أن الأنثى الطفلة، وقت تخرج إلى سوق العمل، فألها تؤدي فيه أكثر الأعمال إنحطاطاً مما يترتب عليه من ناحية حرمانها من أى تطوير لقدراتها تساعد في الحصول على مستقبل أفضل، بخلاف ما تتعرض له من عنف مادي ومعنوي على الشكل السالف بيانه مما يجعل وضعها أكثر تدهوراً من مثلها الطفل الذكر الذي خرج معها في ذات الوقت والعمر إلى سوق العمل..

يبقى حديثاً أخير حول جرائم الإغتصاب التي تتعرض لها الطفلة الأنثى، وبصرف النظر عن العقوبة القانونية الرادعة لهذه الجريمة، فإن ما تتعرض له الفتاة من أشكال أخرى من الانتهاك الجسدى لا ترقى إلى مرتبه الإغتصاب الكامل، أمراً مثير للقلق، وليس له علاج

قانونى لعدم اكتشافه عادة، سيما أن كان يتم بواسطة أقارب الأسره ومعارفها - يلزم هنا توضيح أننا لا نتحدث عن ظاهرة واسعة الانتشار لكنها ظاهرة موجودة - فالفتاه الأنثى تتعرض لأشكال مختلفة من الإنتهاكات الجسدية بواسطة الأقارب أو غيرهم من الذكور البالغين المتعلمين معها سواء في السوق أو الفصل أو غيره، مستغلين في ذلك جهلها بتلك الأمور، وأيضاً مستغلين خجل مفترض لديها يمنعها من إفشاء ما حدث، وأيضاً مستغلين عدم تصديق الكبار لمثل هذه القصص سيما إن كانت تخص كبار مرموقين في الأسره أو الوسط الإجتماعى.. فلا يكون أمام الفتاه إلا الصمت وابتلاع تجربة قاسية مريرة بكل أثارها النفسية والتعقيدات المستقبلية المترتبة عليها..

وهذه الظاهرة، يقف القانون أمامها عاجزاً للحماية الأسرية التى تفرضها الأسرة على هؤلاء الرجال، خوفاً من لصق الفضيحة الإجتماعية بأبنيتهم، وأيضاً خوفاً من إيذاء مثل هؤلاء الرجال، ما يترتب عليه أن تبقى هذه الأمور تحت السطح لا يكشف النقاب عنها مما يساعد على وجودها وعدم معاقبة مرتكبيها..

### نتيجة أولى :

وبناء على كل ما تقدم، فإن العنف الأسرى قبل الأنثى الطفلة لا مجال للحد منه أو حمايتها من وقوعه إلا بتغيير الأعراف والتقاليد والعادات المجتمعية وعلى الأخص النظرة المجتمعية لدور المرأة الملائم والمقبول لها - فمادامت نظرة المجتمع للمرأة هي كونها زوجة وأم بالأساس - ستظل طريقة التعامل الأسرى مع الأنثى الطفلة كما هي بكل ما تحتويه من أشكال العنف سالفة البيان وغيرها.. فهذا العنف جزء من الإعداد الطبيعى لمثل هذه الأدوار دون غيرها..

### نتيجة ثانية :

أن الحماية القانونية للأنثى الطفلة من العنف المجتمعى قاصرة، ليس لقصور الأدوات القانونية بل لأن المجتمع بأفكاره وعاداته

وتقاليده وأعرافه يحول بين القانون والتطبيق لصالح النسق القيمي  
سالف البيان ؟

يبقى أمراً أخيراً.....

أن الوصول إلى معلومات تؤكد أو تنفي المشاهدات الواردة في  
هذه الورقة، وعلى الأخص بالنسبة للعنف المجتمعي يمكن من خلال :  
\* مراجعة محاكم الأحوال الشخصية بحثاً عن قضايا الزواج  
العرفي وإثبات النسب والتطليق من الأجانب.

\* مراجعة أوراق القضايا الجنائية بالنسبة لشبكات الدعارة  
المغطاه بعقود الزواج العرفي لمعرفة مدى انتشار هذه الظاهرة  
وأماكن انتشارها وصولاً إلى الأسباب الاجتماعية لحدوثها..

\* مراجعة مصلحة الجوازات والجنسية لمعرفة عدد النساء  
المصريات المتزوجات بأجانب - طالبات الإقامة المؤقتة  
لأبنائهن - وأعمار هذه السيدات وأعمار أولادهن  
والقواعد المنظمة للتعامل اليومي معهم.

هذا بالطبع بخلاف الأبحاث الميدانية المقترحة حول :

عمل الفتيات كخادمت في المنازل. ظاهرة ختان الفتيات. الإتهاك  
الجسدي عن طريق دراسة أوضاع فتيات المدارس الابتدائية.

## دراسة

## المرأة قاضيه السماح التشريعي والحظر الواقعي

لماذا و حتي الان لم تعطي النساء منصة القضاء في مصر؟؟؟؟  
هل يجوز؟؟ هل لا يجوز؟؟ هل تصلح؟؟ لماذا لا تصلح؟؟ هل  
مقبول؟؟ لماذا غير مقبول؟؟

لقد استدعت تلك الاسئلة لدي، واقعة غير موثقة تروي انه في  
عام ١٩٥٠، اصدر وزير المعارف قرارا بمساواة عدد سنوات الدراسة  
في المرحلة الثانوية للفتيات مثل الفتيان لتصبح للجنسين معا أربعة  
سنوات فقط، وكان الواقع قبل ذلك القرار، أن المرحلة الثانوية للفتيات  
مدتها خمس سنوات يدرسن فيها ما يدرسه الفتيان في أربع سنوات فقط  
وكان ذلك مؤسسا - وقت ذاك - علي فكره سائدة تفيد تدني  
القدرات والملكات الذهنية والعقلية للفتيات عن الفتيان.. وقد تضمن  
قرار وزير المعارف وقت ذاك إقرارا ضميا بتناظر وتمائل القدرات  
والمملكات الذهنية للجنسين وهو إقرارا شكل في ذاته - وقت ذاك -  
ثوره علي المفاهيم السائدة وصداما مع القيم الاجتماعية الراسخة التي  
كانت تؤمن - ودون مبرر موضوعي أو دليل علمي - بتدني القدرات  
والمملكات الذهنية للإناث عن الذكور..

وقد سمعت هذه الواقعة في سياق تفاخر أحد الزملاء علي زميله لة  
في المهنة بتفوقه الحتمي والطبيعي عليها وعلي كل بنات جنسها، باعتبار  
انه و حتي عام ١٩٥٠ كانت النساء تعاني من تدني قدراتها الذهنية  
والعقلية عن الرجال وان ذلك الوضع لم يتغير إلا بقرار من وزير منحاز  
للنساء !!!



وكان القرار المنحاز من شأنه أن يحدث معجزة التماثل في القدرات الذهنية للجنسين!!!!

وبغض النظر عن صحة تلك الواقعة من عدمه، فإن دلالاتها شديدة الأهمية، ألا وهي أن المجتمع قد يقبل ودون جهد أو اجتهاد أو إجهاد بعض الأمور - أي ما كانت طبيعتها - وكأنها حقائق علمية مسلم بها، فإن اصطدم بما يستوجب تغيير تلك الأمور وتصحيحها، فسر ذلك التغير و التصحيح و أسبابه تفسيرات غير منطقية دون أي استعداد ودون بذل أي جهد حقيقي لاعاده مناقشه تلك المسلمات ومناقشه مدي صحتها وواقعيتها من عدمه..

كذا فإن تلك الواقعة - بصرف النظر عن صحتها - ليست إلا دليلا - من وجهة نظري - علي وجود ظلم تاريخي غير مبرر وقع علي النساء الي حد الادعاء عليهن بنقص القدرات العقلية والذهنية هن بالمقارنة بالرجال، وهو الظلم الذي رفعه قرار وزير المعارف وقت ذاك بشكل جزئي، وترك بقيه المأمورية الثقيلة للنساء لتثبت لأنفسهن أولا و لبقية المجتمع إنهن - أي النساء - ليست اقل في القدرات والملكات الذهنية والعقلية من الرجال، وها قد مرت السنوات والعقود، و أثبتت النساء تماثل وتناظر القدرات والملكات العقلية والذهنية هن مع القدرات والملكات العقلية للرجال وتبادل الجنسين مقاعد التفوق والتميز في المجالات العلمية و العملية المختلفة، واصبح الأمر حقيقة مسلم بها دون جدل حقيقي إلا الشطط الذي لا يستوجب التعقيب عليه!!..

وها هو الحاضر القريب يذكرني بالامس البعيد!!! فالمرأة لايجوز لها تولي منصب القضاء، بالاضافة الي كونها غير صالحة لذلك من حيث طبيعتها وتكوينها، كذا فإن المجتمع لن يقبل منها هذا!!!! هذه هي الحقائق المسلم بها اجتماعيا، والتي توافق المجتمع علي قبولها والرضاء بها و التعايش معها..

اذ لم يكن عمل المرأة كقاضية - لسنوات طويلة - إلا حلما فرديا لبعض الفتيات المتفوقات خريجات كليات الحقوق، أجهضه الواقع، دون أن تنتبه الغالبية من النساء له وتدافع عنه وتبناه، علي العكس فإن الأجيال المتعاقبة من خريجات كليات الحقوق لم يفكرون في

تولي منصب القضاء - وكيف هذا وهو أمر مستحيل يتناقض والحقائق المسلم بها !!! - وانحصرت أحلامهن الوظيفية في العمل بالحمامة أو التعيين في الجامعة ونالت المحظوظات منهن مقعد في هيئة النيابة الإدارية..

وفجأة وفي أواخر عقد الثمانينات، طرح السؤال البسيط، لماذا لم تعمل النساء المصريات في القضاء حتى الآن؟؟!!!، وأذ بالجميع ينقب بحثا عن الاجابة الصعبة للسؤال السهل !!! و يدور جدل مجتمعي واسع و ينقسم المجتمع بصدد تلك القضية الي اقلية مهمة و اغلبية غير مكترثة، وانقسمت آراء الأقلية المهمة ما بين مؤيد ورافض وتسليح كل طرف في مواجهه الطرف الآخر بحجج وبراهين بعضها قانوني وبعضها شرعي وبعضها واقعي.. وتعددت الاجابات و تناقضت وتضاربت ومازال النقاش مفتوح والجدل محتدم..

## ( ٢ )

لماذا و حتي الان لم تعتلي النساء منصة القضاء في مصر ؟؟؟ هل يجوز لها ذلك ولماذا ؟؟ نعم يجوز للمرأة المصرية اعتلاء منصة القضاء، يؤيدها في ذلك الدستور والتشريع..

## أ - الدستور

أورد الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية الصادر عام ١٩٧١ في مادته الأربعين " المواطنون لدي القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الأصل او اللغة او الدين او العقيدة " وتشكل هذه المادة حجر الأساس الذي بنيت عليه جميع القوانين بما تضمنته من حقوق وواجبات لجميع المواطنين دون تمييز من أي نوع ولأي سبب !!

وأورد أيضا في مادته الحادية عشر " تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية " وهكذا عاد الدستور ونص - بشكل خاص - علي

مساواة المرأة بالرجل في مختلف ميادين الحياة دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.. أما في المادة الثامنة من الدستور في نص علي " تكفل الدولة تكافئ الفرص لجميع المواطنين " اما في المادة الثالثة عشر فقد نص الدستور علي " العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة " ..

وهكذا يبين من جماع ما تقدم من نصوص أن الدستور قد نص علي تكافؤ الفرص لجميع المواطنين رجالا ونساء، ثم نص بشكل خاص علي المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات دون تفرقه بين النساء والرجال علي العكس حظر التفرقة او التمييز علي أساس الجنس، ثم عاد الدستور و نص بشكل خاص وواضح علي مساواة النساء بالرجال في كافة ميادين الحياة..

وهكذا أصبح للنساء حقوقا دستورية في المساواة مع الرجل في مختلف ميادين الحياة وفي المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات " ومنها بالطبع حق العمل طبقا لنص المادة ٨ من الدستور " و الحصول علي فرص متكافئة.. وتعتبر تلك الحقوق الدستورية، الأساس الذي ينبغي مراعاته في كافة القوانين - دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية - شاملا ذلك بالطبع الحقوق المتعلقة بالعمل وتولي الوظائف العامة، بما في ذلك الاشتغال بالقضاء !!!

## ب - القانون

جاءت التشريعات المنظمة لعمل الهيئات القضائية خالية من أي شرط يحول بين المرأة وتولي منصب القضاء، وبالنظر في التشريعات الثلاث وما ورد بها يتلاحظ الآتي :

أوضحت التشريعات الثلاث المنظمة لعمل الهيئات القضائية (القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته الخاص بالسلطة القضائية، القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته الخاص بمجلس الدولة، القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته الخاص بالنيابة الادارية) شروط التعيين و تولي الوظائف دون ان ترد أي اشارة - في متن القوانين الثلاث - الي صفة " الذكورة " كاحد شروط التعيين والتولي في تلك الهيئات وهو امر يتفق واراده المشرع الدستوري في عدم التمييز بسبب الجنس !!

يتلاحظ ان شروط التعيين وتولي الوظائف في القوانين الثلاث سالفه الاشارة، تكاد تكون متطابقه وجميعها خاليه من شرط الذكورة كما سلف القول، ومع ذلك اغلق - واقعيا - باب السلطه القضائية ومجلس الدوله في وجه النساء ولم يسمح لهن بمباشرة العمل مع السماح بتعيينهن في هيئة النيابة الاداريه - الي حد تقلدهن منصب رئاسة الهيئة اكثر من مرة طبقا لاقدميتهن في العمل - دون مبرر تشريعي لهذا الاختلاف مع تطابق شروط التعيين..

تلاحظ ان قانون السلطه القضائية وقانون مجلس الدوله سالفه الاشارة اليهما، قد اباحا تعيين المحامين المشتغلين امام المحاكم بشروط محدده في تلك الهيئات، ومن نافله القول، الاشارة الي ان قانون المحاماة قد خلا من اشتراط الذكورة كأحد شروط ممارسه المهنة، وان النساء ومنذ عقود بعيدة يمارسن مهنة المحاماة شأنهن شأن الرجال دون أي تفرقة، ومن ثم فإنه يمكن القول، ان قانون السلطه القضائية وقانون مجلس الدوله قد اباحا تعيين المحامين شاملا من الناحية النظرية تعيين المحاميات بالطبع للعمل في تلك الهيئات..

وهكذا يبين من تلك الملاحظات ان المشرع، قد راعي وقت اصدار القوانين الثلاث سالفه الذكر قاعده المساواة الدستورية و تكافؤ الفرص، فلم يرد في تلك التشريعات أي نص خاص يفيد حظر اشتغال النساء بالقضاء، الا انه ورغم الاباحه التشريعية فإن التطبيق الواقعي لتلك التشريعات حظر و بشكل انتقائي عمل النساء في بعض الهيئات دون الاخرى وهي انتقائية حاصله بغير سند تشريعي و تشكل في ذاتها مخالفة دستورية واضحة..

هل تمنع احكام الشريعة الاسلاميه، النساء من الاشتغال بمنصب القضاء؟؟؟

باعتبار ان الدستور المصري، قد نص علي عدم مخالفتها او الاخلال باحكامها وقت نص علي قاعده مساواة النساء بالرجال في كافة ميادين الحياة، وباعتبار ان الحكومة المصرية قد تحفظت علي الماده رقم ٢ من الاتفاقية الدوليه للقضاء علي كافة اشكال التمييز ضد المرأة وقت التوقيع



والتصديق عليها وهي المادة الخاصة بالمساواة امام القانون وقد تأسس التحفظ سالف الذكر علي عدم الاخلال باحكام الشريعة الاسلامية..

وعلي الرغم من كوني لست متعمقه في الشريعة الاسلامية واحكامها، الا ان اشتغال النساء بالقضاء في العديد من الدول العربية والاسلامية، يشير الي ان غالبية المدارس الفقهية الاسلامية تميز ذلك، والا كيف نفسر اشتغال النساء بالقضاء في ايران وباكستان وهي دول اسلامية، واشتغالها بالقضاء في سوريا وتونس وليبيا و الاردن والجزائر ولبنان والسودان واليمن دون ان يكون ذلك مسموحا به طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية؟؟ بل ان اشتغال النساء بالقضاء في المغرب له وضع خاص، باعتبار ان القاضيات في المغرب محظور عليهن العمل في القضاء الجنائي وذلك علي سند من ان بعض المدارس الفقهية - المعتقد تفسيراها بالمغرب - يبيح اشتغال النساء بالقضاء دون مسائل الحدود، وهو الامر الذي اغلق باب القضاء الجنائي امام النساء في المغرب، الا ان ذلك التفسير الضيق لم تبناه بقيه الدول التي فتحت ابواب العمل القضائي للنساء شاملا القضاء المدني والجنائي والاداري وشاملا اعمال النيابة العامة والتحقيقات والفصل في القضايا واصدار الاحكام !! بل ان القاضيات في تونس يكاد يهيمن علي العمل القضائي هناك، حيث اصبحت العديد من الدوائر المدنية والجزائية مشكلة تشكيلا نسائيا كاملا، والامر يقترب من ذلك في سوريا صاحبه التجربة الرائدة حيث بدأت النساء في الاشتغال بالقضاء اعتبارا من عام ١٩٥٣ !!! وبالطبع فان النجاح الذي صادف النسوة المشتغلات في ذلك المجال والجدارة التي اثبتتها تلك النسوة في ممارسة عملهن منذ بدايه التجربة وحتى الان شكل سياجا اجتماعيا حاميا للتجربة الي الحد الذي اصبحت فيه جزء من نسيج المجتمع هناك دون أي مناقشة او توقف امامها !!

والحق، انه وبمناسبة مناقشة امر اشتغال النساء بالقضاء في مصر، ومدى موافقة احكام الشريعة الاسلامية علي ذلك الامر، يلزم النظر في الاحكام الشرعية التي استندت عليها الدول التي اباحت الامر واقعيًا، وصولا الي استلزام تلك الاحكام الشرعية و الارتكان عليها لتأييد الاباحه الدستورية والتشريعية الحاصلة عندنا..



( ٣ )

لماذا و حتي الان لم تعطي النساء منصة القضاء في مصر؟؟؟؟!! فعلي الرغم من الاباحه الشرعيه لاشتغال النساء بالقضاء وتولي مناصبه، وعلي الرغم من المساواة الدستورية الواجبة الاحترام بين النساء والرجال والتي انعكست في سماح تشريعي واجب الاعمال والتطبيق، الا انه مازال امام النساء للاشتغال بمنصب القضاء حظر واقعي يغلق الباب امامهن ويرتكز ذلك الحظر علي مجموعه من الاعراف و المفاهيم الاجتماعية والتي تروج لفكرة ان النساء لاتصلح لتولي منصب القضاء بسبب طبيعتهن وتكوينهن الذاتي حيث تشكل تلك الاعراف والمفاهيم حجر عثرة في طريق النساء لولوج ذلك المجال الخطير والعظيم اذ تبني تلك الاعراف والمفاهيم الاجتماعية نظرة متدنية للنساء ولدورهن في المجتمع وقدراتهن وامكانياتهن الحقيقية و تقوم علي فكره ضمنية مفادها أن النساء عموما، وليس فقط في مجال القضاء، هن الادني والاقبل قدرة والاقبل جهدا والاكثر انفعالا والاكثر توترا، وهي جميعها نقائص ستال من صلاحية النساء لمباشرة هذا العمل و ستعكس علي العمل القضائي الخطير.

وعلي الرغم من تسليمي الكامل بأن العمل القضائي خطير وهام وموثر وحاسم، الا انني اري ان النساء - في مصر والدول العربية والاجنبية - يشغلن مناصب واعمال لاتقل خطوره واهمية، ويبدلن جهدا ملحوظا في مجالات متعددة دون ان تنال النقائص المدعي بها - اجتماعيا - عليهن او علي دورهن في تلك المجالات والاسهاب في هذا الامر ليس مجاله تلك المقالة..

الا ان الاعراف والمفاهيم الاجتماعية تتجاوز عن التجربة الواقعية التي تعيشها النساء وتنصرف الي ترويج حججها المعارضة لاشتغال النساء بالقضاء باعتبارها تفتقد الي الصلاحيه بسبب التكوين النفسي والجسدي والبيولوجي في صور ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب فالحجة الاولى ظاهرها الرأفة وادعاء الشفقة علي المرأة من مشقة وجهد العمل القضائي وعلي الاخص في النيابة التي يتطلب عملها معاينه الجثث والاحتكاك بالجرمين والسهر خارج المنزل والسفر الي المناطق النائية، وكأنها اعمال شاقة لا تقوم بها النساء فعلا في مجالات اخري ( الطبية،

الحامية، المهندسة....الى اخره) و الحجة الثانية تتركز علي ما يسمونه عاطفيه المرأة وشده انفعالها باعتبار ان ذلك يحول بينها وبين الحكم الصائب المتجرد وكأن رهافه الحس و التأثير بالآخرين نقيصه تنال من قدره النساء، بل وكأن رهافه الحس والتأثر بالآخرين صفه نسائية دون الرجال، وذلك بالتجاهل لاختلاف الطبائع البشرية عموما سواء لدي النساء او الرجال، وهو الاختلاف الذي يؤهل بعض البشر لممارسة عمل دون الآخر بصرف النظر عن الجنس.. والحجة الثالثة تستند علي الطبيعه البيولوجيه للنساء كحائل بينها وبين منصبه القضاء، حيث يدعي ان الظروف التي تمر بها النساء شهريا تؤثر علي حالتهم العصبية والمزاجيه بما من شأنه ان ينال من قدراتهم العملية في مباشرة اعمالهم، ويدعي ايضا ان الحمل والولادة من شأنه اعاقه النساء عن ممارسه عملهم بما يتطلبه ذلك الدور البيولوجي والاجتماعي من جهد وتفرغ لرعايه الاطفال، بل و يثار ان ذلك الدور البيولوجي سيكون مثيرا للسخرية وعدم القبول الاجتماعي، اما الحجة الاخيرة فهي حجة مبتذله تخص مظهر النساء وتبرجهن و مساس ذلك بهيئه المنصة و المنصب وهي حجة لا تستأهل مناقشة او رد باعتبار ان حسن المظهر والحشمة واحترام النفس ومراعاة الظروف المحيطه وحسن التقدير و انما هي صفات للبشر الذين يحترمون ذواتهم رجالا كانوا او نساء سواء كانوا خلف المنصة او امامها كذا فأن النساء الطليعات اللاتي سيتاح لهن ولاول مرة الجلوس علي منصبه القضاء، سيتم اختيارهن من افضل واكفأ النساء المتخصصات وسيكن علي مستوي المسئولية ولهن من رجاحه العقل وثقل الخبرة بما يحول بينهن وبين الخوض في مثل تلك الامور او حتي النظر اليها !!!

وحقيقه الحال ان كل الحجج المشار اليها اعلاه، تنبعث من مصدر واحد، الا وهو تدني النظرة الاجتماعية للنساء وهي جميعها حجج ينال من مدي جديتها ويرد عليها الممارسة الواقعيه للنساء واسهاماتهم الحقيقية في كافة مجالات وميادين النشاط والعمل ليس فقط في مصر وانما في دول العالم قاطبه، الا اذا كانت تلك الحجج تخص من وجهه نظر قائلها النساء المصريات فقط باعتبارهن فقط ودون بقية نساء العالم موصومات بالنواقص سالفة البيان، و باعتبار ان تجارب النساء

واسهاما قن في البلاد الاخرى عربيه واسلاميه واجنبيه لا تخصصنا ولا تسري علينا ولا يجوز القياس عليها لدينا، وباعتبار ان الاخرى لا يصلحن والمصريات علي الاخص لا يصلحن لمباشرة اعمال القضاء، وهي وجهه نظر لو صحت من قائلها، لاحتاجت الي مائه مقاله والف بحث لمناقشتها والرد عليها وهو ما ليس مجاله !!!

والحق ان ممارسة الاف السيدات للعمل القضائي في الدول العربية والاسلاميه والاجنبيه، والنجاح الذي حققته تلك النسوة يدحض الادعاءات السابقة جميعها، ويدفعنا جميعا الي اعاده مناقشه الاعراف والمفاهيم الاجتماعيه السائده في ذلك المجال وتفنيدها و الرد عليها وصولا الي رفع العوائق الاجتماعيه والعثرات المصطنعه من امام النساء وصولا الي اعتلائهن منصفه القضاء خضوعا للقواعد الدستورية والشرعيه والتشريعيه المنظمه لذلك الامر..

#### ( ٤ )

منذ بدأ النظام القضائي الحديث في مصر وحتى الان، توالي علي منصفه القضاء رجالا اجلاء عظام حققوا العدل و ارسوا قواعد، و انصفوا المظلوم و رفعوا الظلم عنه، و عاقبوا الظالم ورددوا عليه ظلمه، دافعوا عن القانون والشرعيه وحقوق الانسان وتركوا لنا تراثا عظيما وميراثا ثميننا من الخبرات الرافقه و المبادئ الساميه ينصرف اثارها علي المجتمع حاضره ومستقبله، ليستظل به اجيالا متعاقبه وراء اجيال، تفخر بأن في مصر قضاة.....

الا ان افراد الرجال - مع كل التوقير والاحترام والاجلال لكافه جهودهم واعمالهم ومفاخرهم - بالعمل في الهيئات القضائية، اشاع مناخا اجتماعيا مفاده أن العمل القضائي عمل ذو طبيعه رجولية لا تصلح له النساء ولا يقوين عليه، وهو المناخ الذي دعمه اصرار الهيئات القضائية علي اغلاق دوائرها في وجه النساء دون سند دستوري او تشريعي او شرعي مما روج لفكرة ان اشتغال النساء بالقضاء فكره غير مقبولة لدي الهيئات القضائية ذاتها، وقد دعم ذلك مفهوم الملائمه الذي يطرح احيانا كمانع بين النساء والاشتغال بالقضاء،

باعتبار ان مفهوم الملائمة، ذلك المفهوم المطاط غير الدقيق غير القانوني حال الالوجه متعدد التفسيرات هو المبرر الواقعي لعدم اتاحه الفرصه للنساء للاشتغال بالقضاء وباعتبار ان لذلك المفهوم قوة وثقل واقعي يتيح له تعطيل احكام الدستور والشريعه والتشريع واغلاق الابواب المفتوحه في وجه النساء وتكريس التمييز ضدهن بالحرمان من ممارسه حقوقهن الدستورية والشرعيه والتشريعيه..

واذ كانت الاعراف والمفاهيم الاجتماعيه المعاديه للنساء تتلاقى ومفهوم الملائمة في النتيجة ويضعا معا العراقيل في طريق النساء امام اعتلاء منصبه القضاء وهو امر يقبله العامه وغير المتخصصين بل و يتوافقون معه الا ان ذلك التوافق لا يصلح سنداً لرجال الهيئات القضائية في موقفهم الراض للنساء بالاشتغال بالقضاء، لاننا اذ نتحدث عن رجال الهيئات القضائية شيوخا وشبابا، انما نتحدث عن الشرعيه وحراسها، والدستور وحماته والقانون ومطبقه، والعدالة والمحافظين عليها بما يلقي عليهم عبئا ثقيلا لدفع النساء الي منصبه القضاء، وفتح الابواب المغلقة امام النساء مدعين في ذلك باحكام الدستور والشريعه والقانون..

يبقي امرا اخير، فأننا نري ان اشتغال النساء بالقضاء سيصادف مصاعب ومشكلات اجتماعيه خلال التطبيق الواقعي وهي المشكلات التي لن يتم تجاوزها الا بتضافر جهود جميع المعنيين وایمانهم العميق بهذه التجربة وعلي رأسهم رجال الهيئات القضائية ذاقا الذين يشكل قبولهم للامر وترحيبهم به ودعمهم له حجر الاساس لنجاح التجربة واستمرارها وهو ما نصبو اليه وكلنا ثقة من تحقيقه باذن الله..

**ملحوظة -** نشرت هذه مقاله في مجله القضاء التي تصدر عن نادي القضاء بالقاهرة في عدد خاص عن اشتغال النساء بالقضاء في ديسمبر ٢٠٠٢

## كلمة واحدة عن النساء اللاتي اثنن في حياتي..

- امي - كوثر حسن - السيدة المعطاءة الطيبة القوية بهدوء
- جدتي الحاجة نبويه - كانت رأس العائلة ومصدر حكمتها
- عمتي زينب - التي حرمتها القدر من زوجها مبكرا فمسحت دموعها وربت ابناءها وترأست العائلة وكانت مثالا للمرأة التي نتمني ان نكون مثلها
- عمتي صفيه - كانت سيده قويه معتده بنفسها
- خالتي هدي - التي اداها المجتمع علي انجاب البنات ولم تكترث بغباءه واحبت كل بنات الدنيا واحبتنا
- الدكتور نوال السعداوي - اثرت في مره بكتبها والمره الثانيه حين اختطفني من تحت اللحاف واجبرني علي الخروج للعمل العام فكنت انا
- ليلى - صديقتي - التي يتمها القدر مبكرا وحرمتها من حنان امها ثم حرمتها من غريزه الامومه فتغلبت علي احزانها بامومه طاغيه لكل اطفال الارض
- ريوي بائعه الخضار في فيصل - السيدة المكافحه التي لم تقبل بقدرها المعوج وحاربت لتجد لنفسها واولادها مكانا تحت الشمس



## كلمة واحدة عن ظاهره استوقفتني !!!

كانت النساء في مجتمعنا قديما هي التي ترأس العائلات وتدير شئونها بهدوء وبلا ضجيج ولم يكن الرجال يقفوا امام ذلك السلوك بل يعتبروه طبيعى فالسيده تدير شئون المنزل والاسره وتتخذ جميع قراراتهم والرجال يعملون خارج المنزل ويدبرون موارد الاسره المالىه.. ثم انبثقت موجات النسويه والحديث عن المساواه والتميز ضد المراه وتوسع دائره المطالبه بالحقوق والحديث عن انتهاك حقوق النساء، الى اخره.. فاذا بالرجال يتعمدوا تقليص مساحات النساء وادوارهن ويتدخلوا في شئون الاسره والمنزل ويضعوا انوفهم في اصغر التفاصيل وانفهمها ويعتبروها قضايا هامه يلزم الامساك بها واتخاذ القرارات الذكوريه فيها ويعملوا جاهدين علي اقصاء النساء عن ادوارهن التقليديه وحجبهن عن اتخاذ القرارات الاسريه والعائليه بشأن المنزل والاطفال... فكان الحديث عن المساواه وتوسيع مساحه النساء انصب علي رؤوسهن اقصاء وحجب وتحجيم وتهميش؟؟؟ الاغرب ان النساء اللاتي كن يقدن الاسر بلا ضجيج ويعتبرن ذلك دورهن الطبيعى وافقوا الرجال علي ذلك التهميش والاقصاء واعتقوا اسسه النظرية والعملية !!!!! عجبنا والله

## مقالة

## كلام معوج

بمناسبة التعديلات الدستورية المرتقبة.... فُتح حوارا مجتمعا واسعا حول ما يسمى " قضية المرأة " وعلاقتها بالتعديلات الدستورية المتوقعة، واعتبر المهتمين بقضايا المرأة والمعنيين بحالها ذلك "المولد" الدستوري المنسوب حاليا فرصة سانحة لاثارة مزيد من الاهتمام والقاء ساطع الضوء علي الوضع السياسي والاجتماعي المتردي للمرأة مستهدفين من ذلك منح النساء نصيبهن المشروع من "كعكة" التعديلات الدستورية عن طريق تخصيص نص او نصين من بين عشرات النصوص الدستورية المرتقب اصدارها وتعديلها للنساء بشكل خاص بهدف تحقيق مزيد من المشاركة الاجتماعية والسياسية لهن ومزيد من التمكين !!!

وقد طرح علي ساحات المناقشة العديد من التصورات التي ستقود - حسبما يري اصحابها - لمزيد من التمكين للنساء سواء علي المستوي الاجتماعي او السياسي.. وروج البعض لان فكرة المواطنة التي ستكون هي اساس العقد الاجتماعي بين الدولة والشعب طبقا لما سينص عليه في المادة الاولي - المستحدثة - من الدستور بعد تعديله ستساعد علي انهاء والغاء التمييز الاجتماعي الحاصل ضد النساء حيث ستتيح المواطنة لـ "النصف الخلو" في المجتمع المساواة القانونية الكاملة في الحقوق والواجبات مع " النصف الوحش " !! بل وتطرفت بعض الاراء وتمادت في احلامها وتصورت ان مجرد اضافة مادة او مادتين في الدستور او احداث تعديل في هذا القانون او ذاك من شأنه انهاء الفجوة النوعية وتحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في المجتمع بل واعتبر البعض ان تفعيل قواعد التمييز الحميد لصالح النساء عن طريق منحهن "كوته" من المقاعد في البرلمان وزياده عدد النائبات في المجالس المنتخبة ( مجلس

الشعب والشوري ومجالس المحليات ) من شأنه اتاحه الفرصة الاجتماعية والسياسية الكاملة للنساء....

ولاني من المهتمات بقضايا النساء ولان يدي في " النار الملهبة " وقضيت كل سنوات حياتي المهنية ارسد واتابع المشكلات النصومية والواقعية التي تصادف المرأة في حياتها الاسرية والعملية فقد خرجت من تلك الضجة الدائرة حولنا بملاحظتين سلبيتين للأسف !! الملاحظة الاولى انني لا اري ولا اصدق ان التعديلات الدستورية المرتقبة - ايا ما كانت طبيعتها - سوف تحدث التغير الاجتماعي المؤثر بالنسبة للمرأة او ستهي التمييز المجتمعي القانوني والواقعي الحاصل ضد النساء او ستحقق المساواة في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال، لان النصوص مهما كانت "دستورية او قانونية" لا تحقق وحدها أي تغييرات مؤثرة في حياتنا لان البشر المطبقين لتلك النصوص والخاضعين لها لديهم من المهارة والذكاء ما يعرقل تنفيذها ولديهم من القدرات البارة ما يعطل اي فعالية لها اذا ما تناقضت وقناعاتهم العقلية وافكارهم العتيقة وعاداتهم وتقاليدهم الراسخة!!! ولنا في نص المادة ( ٤٠ ) من الدستور الحالي " اسوة" تلك المادة التي قررت - منذ سنوات بعيدة - المساواة المطلقة امام القانون بين جميع المواطنين دون اعتبار للجنس او الوضع الاجتماعي او العقيدة الدينية او الايدلوجية ورغم هذا عاني المجتمع كثيرا وبشدة - وليس النساء فقط - من انعدام المساواة وانعدام الفرص المتكافئة وكافة اشكال التمييز الواقعي لان عقول اصحاب القرار الفعلي والمهيمنين علي الامور واصحاب اليد الطولي في حياتنا ليست منحازة بحق لتلك المادة الدستورية وغير مكترثة بدقة تطبيقها ومنع تعطيلها ومحاربة اختراق احكامها ولان قناعات المواطنين البسطاء ووجدانهم لا يؤمن ولا يصدق في مضمون تلك المادة الدستورية العظيمة، فاذا بحياتنا تواجه تناقضا حقيقيا موجعا بين نص المادة ٤٠ من الدستور التي نستظل باحكامها النظرية وبين العيش في ظروف واقعية مليئة بالتمييز والانحياز ضد الكثير من المواطنين لاسباب ووجهات نظر مختلفة!!! فاذا كانت المادة ( ٤٠ ) من الدستور الحالي لم تمنحنا طمأنينه المساواة القانونية والواقعية ولم تمنع عنا التمييز الطبقي والجنسي والديني فيكف ستمنحنا النصوص المرتقب اصدارها تلك الطمأنينة وكيف ستحدث في حياتنا التغييرات المنشودة؟؟!!!! ان البشر

هم ادوات التغيير الحقيقي وهم صناعه وهم المدافعين عنه فاذا لم نبذل مجهودا حقيقيا لمخاطبة عقول البشر

واكتشاف دفين قناعاتهم ونسعي بمنتهمي الاخلاص والدأب لتغيير تلك القناعات والافكار فسيبقى مجتمعنا يعيش للأسف فجوة واسعة بين النصوص النظرية والواقع العملي !!!

الملاحظة الثانية فأني اري - للأسف الشديد - ان الحوار المجتمعي الدائر هذه الايام حول " تمكين النساء " هو حديث " طبقي " لن يفهم مفرداته المعقدة الصعبة الا نسوة الاحياء الراقية في العاصمة وبقية المدن الكبرى بالجمهورية ولا يخص الا بنات الطبقات العليا والعائلات الثرية العريقة ولا يتطرق علي أي نحو كان لعموم نساء مصر بنات الطبقات الاجتماعية الشعبية الفقيرة في المدن واللاتي تولد وتموت في العشوائيات والاحياء الشعبية المكسدة او السيدات اللاتي يعشن تحت خط الفقر في القري والنجوع، فهذه النساء وبشكل فطري وتلقائي وطبيعي مازالت تعيش تحت ظل السيطرة المطلقة لافكار الرجل ومازالت تحيا في اسر هيمنته وسطوته ومازالت تروج لمنظومة افكاره وثقافته الذكورية وتؤمن بأن " الديك ديك والفرخة فرخة " وتدافع عن وضعها المتدني المنكسر في مواجهته بأن " العين ماتعلاش عن الحاجب " وتدافع عن وجوده ولو هامشي او صوري من ان " ظل راجل ولا ظل حيلة " ومازالت تربي ابناءها علي ان " اكسر للبننت ضلع يطلعها اتين " !! هذه النسوة ولدت وتربت وعاشت وستموت في ظل منظومة قيمية تروج للعنف الاسري وتكرس التمييز الجنسي لكنها تراها سلوكيات وامورا طبيعية ولا تفهم سبب غضبنا - نحن النسوة المتحذقات - منها، هذه النسوة ولدت وتربت وعاشت وستموت في ظل اعراف وتقاليد وقيم منحازة ضدها ومعادية لوجودها الفاعل المستقل لكنها تؤمن بها وتروج لها وتدافع عنها وتورثها لابناءها واحفادها جيلا وراء جيل !! هذه النسوة ولدت وعاشت وستموت وهي تحن بناقها ايمانا منها بضرورة كسر شهواتهن الجنسية واخضاعهن ادبا للسيطرة الاجتماعية اللازمة، ولدت وعاشت وستموت وهي تزوج بناقهن بغير سؤالهن او اخذ رأيهن لان " احنا ادري بمصلحتها "، ولدت وعاشت وستموت وهي تخرج بناقهن من المدارس لتساعد الام في شغل البيت وتعلم " الكنس والطبخ " وتكمل



المسيرة!!! ولدت وتربت وستموت وهي مقتتعه بأن " ياخلفة البنات  
ياشائلة الهم لحد الممات " فاذا ما انجبت طفلة بكت بالدمع الساخن حزنا  
علي الهم المستمر الذي س" يركبها " طيلة العمر وحزنا علي ضياع  
فرصتها في الحصول علي "الولد سند " وحزنا علي نفسها " قالوا ليه  
النعش مايل، قلت ماليش ابن شایل "!!!! هذه النساء ساكنه لمصيرها  
قابله لاحكامه الباترة قانعه بدورها الاجتماعي الذي تعيشه ولا تعرف  
غيره ولا تتصور تبديله فهو " سنه الحياة " التي عرفوها ولا يعرفون  
غيرها!!!! هذه النسوة تخاف من الحكومة وتناق رجال حزبا بحثا عن "   
قطن التجيد " و" دكة للعل في الفصل " و" معاش مبارك " ولا تتابع  
الاحزاب السياسية ولا تفهم في برامجها ولا تؤيد زعمائها ولا تنتخب  
مرشحيها الاكفاء لان " ايديهم مش طائلة "!! هذه النسوة لن ترشح  
للاتخابات - أي انتخابات - واصواتها الانتخابية ميراثا عائليا لن تدلي به  
الا وفقا لتعليمات الرجال في اسرتها وقريتها وقبيلتها ولصالح من يختاروه  
نيابة عنها ووفقا لرؤيتهم في تحقيق وحماية المصالح الاسرية!! هذه النسوة  
لا تعنيها "الكوته" وليست مكترثة بتخصيص مقاعد للنساء في البرلمان او  
أي من المجالس المحلية ولا تفهم في أليات "التمييز الحميد " لصالح النساء  
ولا تنادي به ولا تدافع عنه لانها ليست غاضبه وليست رافضة وليست  
كارهة ل "التمييز الخيث "هذه النسوة لا تفهم معنى " التمكين " الذي  
تتشاجر حوله الاحزاب والقوي السياسية ولا يسمعون ولا يصدقون  
ويضحكون في اكمامهم علي كلامنا " المعوج "!!!! لذا حين ينفض "   
مولد " التعديلات الدستورية وتمنح النساء " تمكينا ومساواة نصوصية "   
وينام الجميع سعيد قرير العين !! علينا ان نتذكر دائما صدقا مع النفس  
واحتراما لها - ان هذه النسوة في واد ونحن في واد اخر!!!!

الفقرة الاخيرة -هاجمتني يوما في احد المؤتمرات النسائية عاملة  
بسيطة مطحونة وممزقة بين عملها واسرتها وسخرت من الحاضرات  
وقالت " انتم نسوان مرفهة عندكم شغالات بيكنسوا ويمسحوا بذاكم  
علشان كده مش حاسين بينا، يلعن ابو الشغل وابو اللي طلعا من بيوتنا  
نتبهدل في الشغل ونتبهدل في البيت وعيشتنا كلها غم في غم " لم  
اغضب منها لكني غضبت من نفسي لانني تصورت ان " الشغل تحقيق  
ذات " فقط وتجاهلت المعاناة اليومية لملايين العاملات التي يعملن اعمالا



لا تحقق ذاتهن ولا تمنحن امانا مالي ولا تخفف عنهن اعباء المنزل والزوج  
والاطفال !!! غضبت من نفسي ومازلت غاضبه ابحت عن حلا لتلك  
المعضلة التي تعيشها ملايين النساء يوميا لا يشعر بهن احد !!!  
الجملة الاخيرة - دعيت يوما لمؤتمر عن "الحقوق السياسية للنساء"  
وفي ذات اليوم بكت واحده من سكرتيراتي بالدمع وهي عاجزة عن  
رفض الزواج من رجل لم تراه ولا تعرفه !!! اعتذرت عن المؤتمر  
وسألت نفسي " هل يمكن حصول النساء علي حقوقهن السياسية  
وهن لا يملكن اتخاذ قراراتهن الشخصية؟؟ " !!

## دراسة

## التمييز ضد المرأة في قانون العقوبات

تستحوذ قضايا المرأة علي اهتمام كبير من الباحثين والدارسين في الآونة الأخيرة من مختلف التخصصات، ومنبت هذا الاهتمام، انه لم يعد ممكنا تحسين اوضاع المجتمع وترقيته وحل مشاكله، دون ان تحظى المرأة نصف المجتمع بنظرة خاصة لوضعها، بحثا عن مشاكلها في محاولة جادة للرصد املا في وضع حلول ملائمة ينتج عنها تطوير عام لوضعها من ناحية ولاوضاع المجتمع من ناحية اخرى..

وقد قام الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين - منذ سنوات طويلة - بدراسة اوضاع المرأة المصرية ومحاولة رصد مشكلاتها ووضع حلول لها.. وهو ما اسفر عن تصورات واقعية وعملية لحل العديد من مشكلاتها وتغيير اوضاعها..

وفي ذات الوقت، ضاق نطاق بحث علاقة المرأة بالقانون الي فقط النظر في قوانين الاحوال الشخصية، دون ان يمتد الي وضع المرأة في القوانين الاخرى، وماذا كانت تلك القوانين تحدث تفرقه بين المرأة والرجل لصالح الرجل من عدمه..

وهذا التلازم - بين المرأة وقوانين الاحوال الشخصية - في حد ذاته له معنى عميق وواضح بأن المرأة من وجهة نظر الجميع، لها دور رئيسي واساسي ووحيد هو التواجد في الاسرة، بل ويؤكد علي ان الوظيفة المعترف به والمتعارف عليها بالنسبة لها هي الزوجية والامومة دون غيرهما، ومن ثم فان المصالح والحقوق الوحيدة والتي تحتاج الي حمايه وتنظيم هي تلك التي تنتج داخل وبسبب هذا الزواج.. ومن هنا اقتصر الاهتمام - بالنسبة لعلاقة المرأة بالقانون بذلك الفرع الضيق من فروع القانون..

الا ان هذه الدراسه الاوليه تخرج عن هذا المفهوم، الي مفهوم مختلف، الا وهو وضع المراه في نوع اخر من القوانين - الا وهو قانون العقوبات..

وصولا الي اجابه سؤالين هما قصد هذه الدراسه !!!!!  
السؤال الاول- هل يميز قانون العقوبات بين المراه والرجل ؟؟  
بمعني اخر هل يفرق القانون بينهما من حيث الجرائم واركانها وعقوباتها؟؟؟..

واذا ثبت هذا التمييز، فأى مصلحه هي المعتبرة من وجه نظر القانون والحماية بنصوصه والمدافع عنها بأحكامه ؟؟  
السؤال الثاني - اذا كانت النصوص القانونيه لاتحدث تمييزا او تفرقه بين وضع المراه والرجل، فهل تطبيق تلك النصوص يسبب تمييزا او يحدث تفرقه ؟؟

وان كان ذلك،، فماهو سند من ناحيه، وماهو سببه من ناحيه اخري ؟؟

لكن اختيار نطاق الدراسه، امرا هاما لابد له من تفسير !!!  
لماذا قانون العقوبات ؟؟؟

لماذا اختارت تلك الدراسه، قانون العقوبات نطاقا لها، دون بقيه القوانين الاخري..  
لأن.....

**\*\*** قانون العقوبات، هو مجموعه من القواعد القانونيه التي تحدد الافعال التي تعد جرائم وتبين العقوبات المقرره لها..

**\*\*** والجريمه في قانون العقوبات هي واقعه قانونيه والعقوبه هي النتيجة القانونيه المترتبه عليها..

**\*\*** وتقع الجريمه اعتداء علي حق

وقد يكون هذا الحق للمجتمع في مجموعه (كجرائم التخابر وامن الدوله وغيره) وقد يكون الحق لفرد منه (كجرائم القتل والسرقة) . .

وجدير بالبيان ان الحمايه الجنائيه للحق دليل علي ان ذلك الحق يمثل حقا للمجتمع الي جانب كونه حق للفرد..

**\*\*** والقانون الجنائي، يحمي حقوقا تعترف بها وتنظمها قوانين اخرى.. مثل

القانون المدني " حمايه الملكيه بعقابه علي السرقة والنصب وخاينه الامانه والاتلاف . . .

قوانين الاحوال الشخصيه " حمايه حقوق الزوجيه بعقابه علي الزنا، حمايه حق الحضانه بعقاب من يمتنع عن تسليم الصغير، حمايه حق النفقه بعقاب الزوج الممتنع عن دفعها . . الي اخره

**\*\*** بل وايضا القانون الجنائي لا يقتصر دوره علي حمايه حقوق الحقوق التي تقررها القوانين الاخرى، بل يحمي حقوقا لاتنظمها قوانين بعينها بل تستخلص من النظام القانوني العام مثل الحق في الحياه والحق في سلامه الجسد..

ومن ثم...

**\*\*** يكون اختيار الافعال التي يعاقب عليها القانون، امرا له معني كبير، بل ويدل علي توجهات اجتماعيه اوسياسيه او اقتصاديه للمجتمع في وقت ما، فأختيار بعض الافعال دون الاخرى، وتأثيرها والمعاقبه علي ارتكابها، يدل علي الحقوق التي يستهدف المجتمع الدفاع عنها والمصالح التي يبغى الحفاظ عليها وتكريسها..

وان كان جدير بالبيان ان الافعال المعاقب عليها تختلف من وقت لآخر، تبعا لعوامل كثيره سياسيه او اقتصاديه، ففي زمن معين قد يؤثم فعلا، ثم يباح في وقت اخر لتيجه لتغير الظروف.. مثل

العيب في الذات الملكيه الذي كان معاقب عليه قبل ثوره ٢٣ يوليو، ثم استبعد من قانون العقوبات بعد قيام الجمهوريه واصبح فعلا شائعا مباحا لاعتقابه عليه "

"مارسه الدعاره والبغاء، الذي كان مباح في وقت ما وتمنح التراخيص الاداريه لممارسته، ثم ادرج باعتباره فعلا غير مشروع ولص علي عقاب مرتكبيه".

هذا من ناحيه..

**\*\*** ومن ناحيه اخري، فأن تشديد العقوبه او تخفيفها، بل وطبيعته العقوبه ذاتها " غرامه، حبس، سجن، اشغال شاقه، اعدام " يدل ايضا علي مدي اهتمام المجتمع بطبيعته الفعل المعاقب عليه وخطورته..

ومن ثم فالنظر الي نصوص قانون العقوبات والبحث عن وضع المرأه فيها من شأنه ان يكشف مدي اهتمام المجتمع بالمرأه وطبيعته ذلك الاهتمام وحدوده.. بل ويكشف - في هذا الخصوص - عن المصالح التي يوليها المجتمع اهتمامه وحرصه..

بالاضافه الي كشفه وتوضيحه لطبيعته النظره التي ينظرها المجتمع للمرأة والدور الذي يراه المجتمع مناسباً لها..  
الخضوع الطوعي للقانون

وجدير بالذكر ان القانون يفترض الخضوع الطوعي من الجمهور لنصوصه ليس فقط تحت تأثير الرهبه من العقاب بل ايضا وبسبب اقتناع الجمهور بأن المصالح التي يحميها القانون والحقوق التي يدافع عنها - هي ذاتها مصالحه وحقوقه التي يلزم احترامها والدفاع عنها، بحيث لا يطبق القانون الا علي القله الخارجه عن الخضوع الجماعي له..

لكن احيانا ينفصل القانون عن المجتمع ويصبح مدافعا عن مصالح وحقوق لايعتبرها المجتمع انها تستحق حمايه - فيأخذ المجتمع موقفا مخالفا للموقف القانوني - كمثل ان يؤثم قانون العقوبات افعالا محدده ويعاقب مرتكبيها، دون يري جمهور الخاضعين ان ذلك التأثم يحقق مصالحهم،،

فيتفق المزاج الجماعي الاجتماعي علي مخالفه ذلك القانون، ويتوافق السلوك الفردي والاجتماعي علي ارتكاب تلك الافعال المؤثمه بالتجاهل لاي عقوبات متوقعه،،،، بحيث يشق علي السلطه القائمه معاقبه المخالفين، بل ويحظي المعاقبين - ان وجدوا - بالتعاطف الاجتماعي المخالف لروح ومعني القانون،،

القانون، العرف، الدين /// الجريمة، العيب، الحرام



واذا كانت الجريمة لا تنشأ بغير نص من السلطة التشريعية فهي تختلف عن المحظور الاخلاقي العام " العيب " وتختلف ايضا عن المحظور الديني العام " الحرام " ..

**\*\*** فالجريمة بمعناها القانوني أمرا محدد لا يخضع للتأويل او التفسير، له اركان محدد وشروط واضحة.. وعقاب محدد..

**\*\*** علي عكس المحظور الاخلاقي " العيب " الذي هو معني نسبي يختلف مفهومه من زمن لآخر ومن مكان لآخر ومن طبقه اجتماعيه الي اخري وان كان ذلك لا ينفي وجود ضوابط عامه يقبلها المجتمع كله لذلك المفهوم وان كانت ضوابط شديده العموميه .

**\*\*** اما المحظور الديني " الحرام " فهو ( نهي ) يختلف من ديانته الي اخري بغير نفي للمشترك العام في جميع الاديان وايضا يختلف طبقا للمدارس الدينيه في تفسير النصوص - وهو اختلاف بين - وان كان ايضا لا ينفي عموميات التحريم..

لكن احيانا تتحد المفاهيم الثلاث في فعل واحد فيكون محل اداة قانونيه وتخطئة اخلاقية و تحريم ديني.. هنا ونتيجته لذلك التوحد، يكون لذلك الفعل اشد الاحترام، ومنتهي الخضوع الجماعي الاجتماعي بصرف النظر عن المرجعية الشخصية الفرديه لذلك الخضوع..

وقد تفصل المفاهيم الثلاث بل وتتناقض، ليكون السؤال وقتها، لمن الهيمنه؟؟

سيتلاحظ في هذه الدارسة، ان التناقض بين القيم الاجتماعيه والمفاهيم القانونيه، يترتب عليه اعلاء سطوة القيم الاجتماعيه من اعراف وتقاليد وعادات،، الي حد يصل ان يطبق القضاة النصوص القانونيه بما يتفق مع تلك القيم الاجتماعيه وتكون وسيلتهم في ذلك اعمال السلطة التقديرية التي يمنحها لهم القانون كما سيظهر في الجزء الثاني منها..

بل تصل سطوه الاعراف والتقاليد والعادات الي حد تعطيل وتجميد بعض النصوص القانونيه حتي المرتكبه علي او المستتبطة من الاحكام الدينيه المتفق عليها) علي الاخص بالنسبه للمرأة ، وهذا موضوع دارسه اخري..

ومن ثم فإن دراسته وضع المرأة في قوانين العقوبات، بحثا عن الاجابة للسؤالين سألني الاشاره اليهما، من شأنه ليس فقط الكشف عن كيفية ونطاق وحدود وضع المرأة في المجتمع، بل من شأنه ان يكشف ايضا عن دور الاعراف والتقاليد والقيم الاجتماعيه التي تنعكس علي فكر القضاة وقت اعمالهم وتطبيقهم للنصوص التي لايرد فيها، تمييز ضد المرأة، وماذا كان ذلك النسق القيمي من شأنه ان يحدث مزيد من التمييز من عدمه....

## (الجزء الاول)

ينقسم هذا الجزء الي مباحث ثلاث رئيسيه :

**اولا - الدستور..**

**ثانيا - الاتفاقية الدوليه للقضاء علي كافة اشكال التمييز ضد المرأة..**

**ثالثا - قوانين العقوبات والقوانين العقابيه الاخرى**

يبحث هذا الجزء من الدارسة علي اجابه السؤال الاول.

هل يميز قانون العقوبات بين المرأة والرجل؟؟

وبمعني اخر هل يفرق القانون بينهما من حيث الجرائم واركانها وعقوباتها..

واذا ثبت ذلك التمييز، فمصلحه من فيهما هي المعتبره قانونا والحماية بنصوصه والمدافع عنها بأحكامه؟؟

لكن قبل الحديث عن قانون العقوبات يلزم لقاء الضوء علي:

**اولا - الدستور..**

**ثانيا - موقف مصر من الاتفاقية الدوليه للقضاء علي كافة اشكال التمييز ضد المرأة..**

باعتبار ان كليهما له درجه تشريعيه اعلي من القانون ومن ثم يلزم تحقق الانسجام والتوافق بينهما في القيم والمفاهيم الوارده بهم جميعا..

## المبحث الأول - الدستور المصري

أكد الدستور المصري الصادر في ١٢ / ٩ / ١٩٧١ - في مادته (٤٠) علي مبدأ المساواه امام القانون كنص عام بغير تقييد..

"المواطنون امام القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامه لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغه او الدين او العقيده .."

ومن ثم اصبح هذا النص الأمر واجب الاعمال والتطبيق له سيطره وهيمنه علي كل ماعداه من نصوص ادني " القوانين واللوائح " واصبح هذا النص هو المرجع الوحيد لكل تلك النصوص الادني، يلزم ان تكون متسقه معه شكلا ومضمونا، بحيث لا ياتي فيها ما يخل بذلك النص او يخالفه او يقيده او يعطل اعماله..

فأن تعارضت نصوص اي قانون مع هذه القاعده الامره، اتصف هذا القانون او بعضا من نصوصه بعدم الدستوريه مما يستوجب معه والحال كذلك تعديله بما يتسق مع نص الدستور..

## المبحث الثاني - الاتفاقية الدوليه للقضاء علي كافه اشكال التمييز ضد المرأة

وقعت مصر علي الاتفاقية الدوليه للقضاء علي كافه اشكال التمييز ضد المرأة في ٢٠ / ٧ / ١٩٨٠ وقرتها بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨١ وصدقت عليها مع بعض التحفظات بالنسبه ل :

الماده ٢ في شأن المساواه امام القانون..

والماده ٩ / ٢ في شأن منح المرأة الجنسيه لاطفالها..

والماده ١٦ في شأن المساواه في كافه الامور المتعلقة بالزواج

والعلاقات الاسريه..

والماده ٢٩ / ٢ والخاص باللجوء الي التحكيم لتسويه اي نزاع

ينشأ بين دولتين او اكثر من الدول الاطراف.

وبخلاف هذه النصوص المتحفظ عليها، فأن بقيه نصوص الاتفاقية

اصبحت ساريه، بل واصبحت الدوله ملتزمه طبقا لهذه الاتفاقية بالعمل

علي القضاء علي التمييز ضد المرأة بكافه اشكاله.. بل واصبحت ملتزمه ايضا وبعد التصديق علي الاتفاقية ان تعدل من قوانينها بما يحقق القضاء علي كافه اشكال التمييز ضد المرأة..  
معني التمييز ضد المرأة في الاتفاقية...

نصت المادة ( ١ ) من الجزء الاول من الاتفاقية لاغراض هذه الاتفاقية يعني مصطلح التمييز ضد المرأة اي تفرقه او استبعاد او تقييد يتم علي اساس الجنس ويكون من اثاره او اغراضه النيل من الاعتراف للمرأة علي اساس تساوي الرجل والمرأة بحقوق الانسان والحريات الاساسيه في الميادين السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه والمدنيه اوفي اي ميدان اخر)..

ونصت المادة ( ٦ ) ( تتخذ الدول الاطراف جميع التدابير المناسبه بما في ذلك التشريع لمكافحة جميع اشكال الاتجار بالمرأة واستغلال دعارة المرأة..

ونصت المادة ( ١٥ ) من الجزء الرابع فقره ١ ( تمنح الدول الاطراف المرأة المساواه مع الرجل امام القانون)..

ومن هنا يلزم ايضا مراجعه جميع التشريعات الداخليه المصريه لتبيان مدي توافقها مع نصوص هذه الاتفاقية سيما تلك المواد التي لم يتم التحفظ عليها من قبل الحكومه المصريه وقت التوقيع والتصديق علي الاتفاقية — هذا بصرف النظر عن وجهه النظر في شأن هذه التحفظات اصلا....

### المبحث الثالث - قوانين العقوبات

اولا - القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٩ بأصدار قانون العقوبات

صدر هذا القانون في ٣١ يوليو ١٩٣٧ .

ونشر بجريده الوقائع الرسميه العدد ٧١ الصادر في ٥ اغسطس

١٩٣٧ . وبدء سريانه في ١٥ اكتوبر ١٩٣٧ .

وتعدلت بعض احكامه ونصوصه " بالحذف والاضافه " بقوانين

جزئيه صدرت في سنوات :

١٩٤٠ / ١٩٤١ / ١٩٤٦ / ١٩٤٧ / ١٩٤٨ / ١٩٤٩ /  
 ١٩٥١ / ١٩٥٢ / ١٩٥٣ / ١٩٥٤ / ١٩٥٥ / ١٩٥٦ / ١٩٥٧ /  
 ١٩٦٢ / ١٩٧٠ / ١٩٧٣ / ١٩٧٥ / ١٩٧٧ / ١٩٨٢ / ١٩٨٤

اي ان القانون تعدل لمدة ٣٤ مره بالحذف والاضافه والتعديل،  
 ويلاحظ انه قد تم تعديل بعض النصوص في ذات السنه اكثر من مره،  
 وكان ذلك طبقا للتغيرات السياسيه وتغير الرؤي الاجتماعيه والمصالح  
 الجماعيه

وبالنظر الي نصوص هذا القانون بعد كل التعديلات التي ادخلت  
 فيه يمكننا ان نصنف نصوصه ومواده الي مجموعات ثلاث :

اولا - نصوص تميز وتفرق بين الرجل والمرأه " بالنسبه للفعل  
 الواحد " سواء من حيث اركان الجريمه او من حيث  
 عقوبتها..

ثانيا - نصوص يغيب عنها الدفاع الحقيقي عن مصلحه النساء..

ثالثا - نصوص لا تميز او تفرق بين المرأه والرجل بل وتخطب  
 الخاضعين لها بلغه خطاب واحده لا تميز بين الذكر  
 والمؤنث..

الفرع الاول - نصوص تميز وتفرق بين الرجل والمرأه " بالنسبه  
 للفعل الواحد " سواء من حيث اركان الجريمه او من حيث عقوبتها..  
 جاء في الكتاب الثالث من قانون العقوبات والمعنون " الجنائيات  
 والجنح التي تحصل لاحاد الناس " ضمن الباب الرابع المعنون " هتك  
 العرض وافساد الاخلاق " المواد من ٢٧٣ وحتى ٢٧٧ تستعرض  
 اركان جريمه الزنا وعقوبتها..

وباستعراض النصوص سالفه الذكر لوجدنا الاتي :

٢٧٣- لا تجوز محاكمه الزانيه الابناء علي دعوي زوجها الا انه اذا  
 زني الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمبين في ماده ٢٧٧  
 لا تسمع دعواه عليها.



٢٧٤- المرأة المتزوجة التي ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد علي سنتين لكن لزوجها ان يوقف تنفيذ الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت..

٢٧٥- ويعاقب ايضا الزاني بتلك المرأة بنفس العقوبة..

٢٧٦- كل زوج زني في منزل الزوجيه وثبت عليه هذا الامر بدعوي الزوجه يجازي بالحبس مدة لا تزيد علي ستة شهور..

وقراءة هذه النصوص توضح الاتي :

\*\*\* فرق المشرع في اركان الجريمة بالنسبة للمرأة عنها بالنسبة للرجل..

بأن جعل جريمة الزنا بالنسبة للمرأة المتزوجة تقع في اي مكان سواء كان منزل الزوجيه او خارجه " وهو اتجاه حميد من المشرع " ..

لكنه بالنسبة للرجل المتزوج قصر وقوع الجريمة علي ان تتم في منزل الزوجيه دون اي مكان اخر - ومفهوم المخالفة انه ان ارتكب الزوج هذا الفعل في اي مكان اخر بخلاف منزل الزوجيه لا يكون هناك ثمة جريمة او عقوبة..

وهذه التفرقة انما تحمل معنى محدد بأن المصلحة التي تحمي في هذا النص بالنسبة للرجل المتزوج و الذي يعاقب بسبب الاعتداء عليها حرمة بيت الزوجيه وليس الحفاظ علي علاقته الزوجيه ذاتها أو حقوق المرأة الزوجه فيها..

علي عكس النص بالنسبة للمرأة الزوجه والتي يدينها النص ويعاقبها علي فعلتها - في جميع الاماكن والاوقات بما يعني ان المصلحة التي يحميها النص هي حق الزوج وشرفه وعلاقته بزوجته وليس اي اعتبار اخر..

وهذه التفرقة في اركان الجريمة بين الرجل الزوج والمرأة الزوجه، يحمل رساله اجتماعيه للزوج بأن يرتكب هذا الفعل المبشئ خارج نطاق منزل الزوجيه مما يرفع عنه التجريم ويدخله في نطاق الافعال المباحه..

\*\*\* فرق المشرع في عقوبة الجريمة بين المرأة الزوجه والرجل الزوجه..

بأن جعل عقوبه الزوجه المرتكبه للجريمه الحبس و حده الاقصي سنتين علي العكس من الزوج والذي جعل عقوبته الحبس و حده الاقصي سته شهور وتشديد العقوبه علي الزوجه وتخفيفها علي الزوج يعني ان المجتمع يستهين بفعله الزوج ولايراه من الجسامه الي حد تشديد العقوبه مثلها مثل فعل الزوجه..

وهذا يعني ان المجتمع يري ان المصلحه التي يحميها بتجريم افعال الزوجه اهم من تلك التي يحميها بتجريم افعال الزوج..

وهذا امر طبيعي بعد ان قلص المجتمع الحماية فقط لمحل الزوجيه وليس مشاعر الزوجه او احساسها او كرامتها المهذوره بخياله زوجها..

\*\*\* فرق المشرع في معاملة الطرف الاخر المشارك للزوج او الزوجه في هذا الفعل المؤثم، دون سبب منطقي... بأن مد مظلّه التجريم وعقوبتها الي شريك المرأة، وترك شريكه الرجل في ذات الفعل المؤثم خارج نطاق التأثيم والعقوبه..

والدلاله الاجتماعيه لذلك، من وجهه نظرنا، ان شريك المرأة الزوجه انما بفعله اعتدي علي شرف رجل اخر " الزوج " مما يلزم معاقبته علي ذلك الفعل، علي عكس المرأة شريكه الزوج والتي لايري القانون في فعلتها اعتداء علي اي حق او مصلحه تستوجب الحماية مما ترتب علي ذلك من اعفاءها من العقاب وعدم تأثيم فعلتها اصلا..

\*\*\* ايضا احدث المشرع فرقا في الاجراءات اللازمه لتحريك الدعوي الجنائيه بين الرجل والمرأة..

فالزوجه لا تحاكم الا بناء علي دعوي زوجها - وشكواه بالمعني القانوني- وان كان له حتي بعد محاكمتها وادانتها ان يوقف تنفيذ العقوبه عليها برضاهه معاشرتها.. علي عكس الزوجه والتي ليس لها ذلك الحق بالنسبه لايقاف تنفيذ العقوبه...

### (ب)

جاء في الكتاب الثالث من قانون العقوبات والمعنون " الجنايات والجنح التي تحصل لاحاد الناس " ضمن الباب الاول المعنون " القتل

والجرح "المواد من ٢٣٤ وحتى ٢٣٧ تستعرض جريمه قتل من نوع خاص وعقوبتها..

وباستعراض النصوص سالفه الذكر لوجدنا الاتي :

٢٣٧- من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزني وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب الحبس بدلا من العقوبات المقرره في المواد ٢٣٤ / ٢٣٦ ..

٢٣٤- من قتل نفسا عمدا من غير سبق اصرار او ترصد يعاقب بالاشغال الشاقه المؤبده او المؤقته..

٢٣٦- كل من جرح او ضرب احد عمدا او اعطاه مواد ضاره ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه افضي الي الموت يعاقب بالاشغال الشاقه او السجن من ثلاث الي سبع سنوات..

وبالرجوع الي المواد التي تحدد الفارق بين تلك العقوبات وبعضها وهي المواد من ١٤ الي ١٨ من ذات القانون لوجدنا الاتي :

١٤- عقوبه الاشغال الشاقه هي تشغيل المحكوم عليه في اشق الاشغال التي تعينها الحكومه مده حياته ان كانت العقوبه مؤبده او المده المحكوم بها ان كانت مؤقتة..

ولايجوز ان تنقص العقوبه بالاشغال الشاقه المؤقته عن ثلاث سنوات ولا ان تزيد عن خمسة عشر عام.. الي اخر النص.

١٦- عقوبه السجن هي وضع المحكوم عليه في احد السجون العموميه وتشغيله داخل السجن وخارجه لايحوز ان تنقص تلك المده عن ثلاثسنوات ولا ان تزيد عن خمسة عشر سنه.. الي اخر النص.

١٨- عقوبه الحبس هي وضع المحكوم عليه في احد السجون المركزيه او العموميه المده المحكوم بها عليه ولايجوز ان تنقص عن ٢٤ ساعه ولا ان تزيد عن ثلاث سنين.. الي اخر النص

ومفاد النصوص السابقه كلها، ان المشرع في ماده ٢٣٧ افرد حكما عقابيا خاصا للزوج الذي يقتل زوجته وشريكها حال تلبسهما بالزني الا وهو تخفيض العقوبه عليه من الاشغال الشاقه المؤبده او المؤقته " المنصوص عليهما في ماده ٢٣٤ " او من الاشغال الشاقه او السجن بحد

ادني ثلاث سنوات وحد اقصى سبعة سنوات " المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ " الي عقوبه الحبس.. ومن ثم حول الجريمة من جنايه الي جنحه..  
والحبس كما هو منصوص عليه في المادة ١٨ من ذات القانون  
يختلف عن العقوبات الاخرى من ناحيتين

**\*\*** الاولى من ناحيه المده فعقوبه لا تزيد عن ثلاثه سنوات ولا تقل  
عن ٢٤ ساعه

**\*\*** الثانيه من ناحيه وضع المحكوم عليه بها من حيث مكان  
الايداع ومن حيث طبيعه الاعمال التي يقوم بها وقت تنفيذ  
العقوبه..

ومن ثم فإن قيام المشرع بتخفيف العقوبه علي النحو السالف البيان  
يتبين منه ان المشرع راعي في هذه الحاله وضع الزوج وحالته العصبية  
والله النفسي وقت ضبط زوجته في ذلك الوضع الشائن المهين له،  
واعتبره يستحق الشفقة بأعتباره غير معتاد الاجرام بل ودفع اليه دفعا  
بسبب الحاله الواقعيه التي وضع فيها والتي اخرجته عن شعوره وسببت  
ارتكابه لهذه الجريمة..

وهي جميعها اعتبارات راعي فيها المشرع المصلحه الاجتماعيه لذلك  
الزوج الي حد قد تصل معه العقوبه الموقعه عليه الي ٢٤ ساعه وهي الحد  
الادني للحبس..

لكن المشرع حرم المراه الزوجه من التمتع بذات التخفيف العقابي  
لو انها وقعت في ذات الموقف ودفعت دفعا لارتكاب الجريمة ذاتها، في  
حاله تماثل الظروف القانونيه والواقعيه..

**\*\*** امرا يخالف القاعده الدستوريه التي تنص علي المساواه امام  
القانون..

**\*\*** ولايجد له سند اجتماعي سواء في مخالفته وتحديد لقدر  
الاستهجان الجماعي لسلوك لزوج الذي يضبط متلبسا في  
مثل ذلك الوضع

**\*\*** بل ويخالف النظره الاجتماعيه الشائعه بصرف النظر عن  
صحتها او رأينا فيها من ان المراه كائن اضعف واشد احتياجا للزوج  
واكثر ارتباطا به..

واذا كان السند الاجتماعي المتواري وراء ذلك النص والمتسبب في صناعته بذلك المنحي هو ان الرجل الزوج وقت ضبطه لزوجته في ذلك الوضع يفقد اعصابه ويعجز عن السيطرة عليها، وهو امر يستلزم مراعاته والنظر اليه بعين الاعتبار...

فأن الامر محتاج الي مناقشه المختصين في الطب النفسي حول قدرة المراه علي التحمل وضبط النفس والسيطره علي اعصابها وقت ضبطها لزوجها في ذلك الوضع المشين ذاته، مع مراعاة كل الخلفيات الاجتماعية التي تحملها النساء حول اهمية ازواجهن ومدى الاعتماد عليهم والارتباط بهم،،،،، الي اخره..

وحقيقه الحال، ان التفرقة الحاصلة في ذلك النص بحرمان المراه من التخفيف العقابي لو ارتكبت ذات الفعل شأنها شأن الرجل هو امتداد للمنهج الرجولي المنتصر في المادة السابق الاشاره اليها،،

فالزوج لا يعاقب علي ارتكابه الزنا خارج منزل الزوجيه،، ولا تعفي زوجته من العقاب ان قتله حال ضبطه بهذا الفعل سواء خارج او داخل منزل الزوجيه،،

وهو منهج له دلالة واضحة من حيث قدر الاستهانة الاجتماعية بذلك الفعل، بل والاستهانة بمشاعر النساء تجاهه،،

## الفرع الثاني - نصوص يغيب عنها الدفاع الحقيقي عن مصالح النساء

(أ)

جاء في الكتاب الثالث من قانون العقوبات والمعنون " الجنايات والجناح التي تحصل لاحاد الناس " ضمن الباب الثالث المعنون " اسقاط الحوامل وصنع وبيع الاشربة والجواهر المغشوشة المضرة بالصحة " المواد من ٢٦٠ وحتي ٢٦٤ تستعرض اركان جرائم اسقاط الحوامل وعقوبتها.. وبأستعراض النصوص سالفه الذكر لوجدنا الاتي :

٢٦٠ - كل من اسقط عمدا امراه حبلية بضرب ونحوه من انواع الايذاء يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة..



٢٦٤- لاعقاب علي الشروع في الاسقاط..

وقد نصت المواد ٤٥ / ٤٦ / ٤٧ من ذات القانون علي معني الشروع وطبيعته علي النحو التالي :

٤٥- الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنايه او جنحه اذ وقف او خاب اثره لاسباب لادخل لاراده الفاعل فيها..

٤٦- يعاقب علي الشروع في الجنايه بالعقوبات الاتيه الا اذا نص قانونا علي خلاف ذلك :

بالاشغال الشاقة المؤبده اذا كانت عقوبه الجنايه الاعداء.

بالاشغال الشاقة المؤقته اذا كانت عقوبه الجنايه بالاشغال الشاقة

المؤبده.

بالاشغال الشاقة المؤقته مده لاتزيد علي نصف الحد الاقصي المقرر قانونا او الحبس اذا كانت عقوبه الجنايه بالاشغال الشاقة المؤقت.. الي اخر النص..

٤٧- تعين قانونا الجرح التي يعاقب علي الشروع فيها وكذلك عقوبه هذا الشروع..

وبوضع هذه النصوص امام بعضها البعض لاستتجنا الاتي :

١- ان جريمه اسقاط الحوامل هي جنايه معاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقته..

ومن ثم طبقا للقاعده العامه الوارده في ماده ٤٦ كان يتعين ان يكون العقاب علي الشروع فيها هو الاشغال الشاقة المؤقته مده لاتزيد علي نصف الحد الاقصي المقرر قانونا او الحبس..

٢- ان المشرع استثنى جريمه الشروع في اسقاط الحوامل من القاعده العامه واباحها بمعني عدم معاقبه الفاعل عليها بالاتساق مع نص ذات ماده ٤٦ والتي تبيح الاستثناء من العقاب..

٣- ان المشرع في نص ماده ٤٧ اورد نصا عاما يبيح ان يعاقب علي الشروع في بعض الجرح.. اذا نص القانون علي ذلك خلافا من القاعده العامه وبالطبع يتم الاستثناء من الاصل

تقديرًا لمدي خطوره ارتكاب هذه الجنحه حتي ولم تتم وتصيح  
جريمه كامله..

ومفاد ما تقدم، انه وعلي الرغم من ان الجنح اقل في خطورتها  
الاجراميه من الجنايات، الا ان المشرع وضع تصورا عاما للعقاب علي  
الشروع في بعض منها وبالطبع يترتب ذلك بمدي الخطوره الاجراميه  
التي تنتج عن محاوله ارتكاب تلك الجنحه - رغم عدم اتمام ارتكابها..  
ومفاد ذلك ايضا ان المشرع قد اعتبر ان عدم اتمام جريمه الاسقاط -  
بمعني عدم ارتكابها علي نحو تام - هو امرا تنحسر عنه الخطوره  
الاجراميه لما لا يستوجب معه العقاب عليه..  
وهو امرا يتعارض مع مصلحه النساء..

اذ لا يفهم كيف يعفي مرتكب مثل هذه الجريمه من العقاب ولا ينال  
من ذلك القول بأن ذات الفعل قد يكيف باعتباره فعلا معاقب عليه من  
نوع اخر "جنحه ضرب مثلا او غيره" لان الجريمه الاخرى هذه "جنحه  
الضرب مثلا" اقل في الجسامه وفي قدر العقوبه من لو تم العقاب علي  
الشروع..

حيث ان العمد في ارتكاب جريمه الاجهاض - ولو لم تتم الجريمه -  
امرا اشد جسامه ويستحق عقوبه الشروع كما هو منصوص عليها في  
الماده ٤٦ عقوبات..

هذا بخلاف انه من الناحيه الواقعيه قد يتم الاعتداء علي المراه  
الحامل وتحدث لها مضاعفات صحيه لاترقي الي درجه الاجهاض الكامل،  
لكنها ايضا ليست ببساطه واقعه الضرب - بل قد يحدث الاعتداء غير  
التام في جريمه الاجهاض اثارا خفيه سلبيه سواء علي الجنين او علي الام  
رغم عدم اتمام الاجهاض التام..

الامر الذي يتبين معه ان عدم المعاقبه علي الشروع في الاجهاض  
يفتقد الي المنطق وتغيب عنه المصلحه الواجبه الدفاع عنها..

## (ب)

جاء في الكتاب الثالث من قانون العقوبات والمعنون " الجنايات والجنح التي تحصل لاحاد الناس " ضمن الباب الخامس المعنون " القبض علي الناس وحبسهم بدون وجه حق وسرقه الاطفال وخطف البنات وهجر العائله " المادتين ٢٩٠ و ٢٩١ بشأن جريمه خطف الاناث وعقوبتها... حيث جاء فيهما...

م ٢٩٠ - كل من خطف بالتحايل او الاكراه انثي بنفسه او بواسطه غيره يعاقب بالاشغال الشاقه المؤبده ومع ذلك يحكم علي فاعل هذه الجنايه بالاعدام اذا اقترنت بجنايه مواقعه المخطوفه بغير رضاها..

م ٢٩١ - اذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبه ما..

ومفاد هذه النصوص مايلي :

\*\*\* ان المشرع غلظ العقاب علي خطف الاناث سواء تم بالتحايل او بالاكراه - وسواء كان بواسطه المتهم نفسه او بواسطه غيره وحصر العقوبه في الاشغال الشاقه المؤبده دون غيرها..

ثم عاد المشرع وغلظ العقوبه اكثر لو صاحب جريمه الاختطاف جريمه مواقعه انثي بغير رضاها " جريمه الاغتصاب " الي عقوبه الاعدام..

\*\*\* لكن المشرع وفي ماده ٢٩١ - عاد وتساهل واعفي الجاني كليه من العقاب اذا لحق ذلك الخطف او ذلك الخطف والاغتصاب قيام المتهم بالزواج من المخطوفه زواجا شرعيا..

وقد فكر المشرع هنا بعقل الرجل الاب الذي يعتبر ذلك الزواج - حتي لو كان زواجا مؤقتا او زواجا غير متكافئ - مخففا لاثار الفضيحه الاجتماعيه التي تصاحب وتنتج عن جريمه الخطف بذاتها وعلي الاخص لو صاحبها فعل الاغتصاب..

(جدير بالذكر هنا وقبل التعقيب علي هاذين النصين، ان فكره التصالح وتنازل الجني عليه عن حقوقه وعن التعويضات المستحقة له جبرا عن الاضرار التي نشأت من الجريمة لا يترتب عليها عدم اقامه الدعوي الجنائية او افلات المتهم من العقاب، بل ان اقصي ما يحدث نتيجة لهذا التصالح، ان تخفف المحاكم العقوبة الواقعة علي المتهم وتوقف تنفيذها، تمسكا بحق المجتمع في عقاب المتهم رغم التصالح)

وبناء علي ماهو شائع ومعمول به، فإن زواج الجني عليها بالمتهم في مثل هذه الجريمة يمكنه قياسه ( مع الفارق ) بفكره التصالح والتنازل عن الحقوق المدنية، وهي الفكره التي لا يترتب عليها كما سبق البيان تنازل المجتمع عن حقه في عقاب المتهم..

لكن المشرع في المادة ٢٩١ وباعفاء المتهم من اي نوع من العقوبة يكون قد تنازل عن حق المجتمع في عقاب المتهم علي جريمة بشعه شديده الاخطاط، لا يعدم اثارها الاجتماعية مجرد زواج الجاني من الجني عليها والتي ان قبلت ذلك، فإن قبولها لا يؤثر علي الاثار السلبيه التي اصابته المجتمع كله من جراء تلك الجريمة..

ونتيجة لهاذين النصين المتلاحقين اصبح المتهم بارتكاب هذه الفعله المشينه مخيرا بين ضياع حياته في قضاء عقوبه الاشغال الشاقه المؤبده او حتي انتهاءها بالاعدام وبين الاعفاء الكامل من العقاب والزواج من الجني عليها..

وهو خيارا يستحق ان ييذل الجاني كل الجهد والضغط علي الجني عليها واهلها - بخلاف ما تعرضوا له من ضغوط فعلا بسبب ارتكاب تلك الجريمة - لاتمام الزواج حتي ولو كان زواجا صوريا او مؤقتا او سينتهي فور عقده..

ولاينال من انتقاد ذلك النص، مايقوله البعض من ان الزواج الشرعي لا يتم الا بموافقه الجني عليها، ففي وجهه نظرنا ان هذه الموافقه - ان صدرت - ستكون

مشوبه بالخضوع للاكراه الناتج عن واقعه الخطف بل وستكون ايضا نتيجة للخوف من ازدياد الفضيحه الاجتماعيه..

بل احيانا قد تمارس اسره المجني عليها ذاتها ضغوطا شديده علي المجني عليها نفسها لقبول هذا الزواج سيما ان كان الخطف قد صاحبه اغتصاب - باعتبار ان فكره المطلقه من الناحيه الاجتماعيه اكثر قبولاً من فكره الفتاه فاقدته عندها دون زواج..

ولا ينال من الانتقاد لهذا النص ايضاً، ما قد يقال عن ان الاعفاء من العقاب انما جاء بسبب تكرار حوادث ادعاء الفتيات علي الشباب بخطفهن ثم تبيان حقيقه الامر بعد ذلك من ان هذا كله لم يكن الا ادعاء غير حقيقاً لاجبار اسره اي من الطرفين علي قبول زواج بين الفتاه والشباب سبق رفضه لاسباب ما..

وهو مبرر غير منطقي اذ لا يتصور ان يتم الاعفاء من العقاب في جريمه خطيره كهذه بسبب ان هناك بعض العابثين بالقانون واللاهين به الذي يدعون حدوث جرائم خطيره وجسيمه لهم بغرض تحقيق اغراض اخري بصرف النظر عن مدي مشروعيتها، فاللاهين والعابثين لاعتبار للهوهم وعبتهم امام القانون، بل ان هذا اللهو ان صح انما هو جريمه اخري يلزم العقاب عليها في حد ذاتها..

والاعفاء من العقاب الذي منحه الشارع مكافاه للمتهم في مثل هذه الجريمه البشعه - في حاله زواجه من المجني عليها - يرتب عليه اثاراً اجتماعيه بالغه السوء منها مثلاً :

\*\*\* ممارسة الضغوط العنيفه علي اي اسره ترفض زواج ابنتها بشباب غير كفء لها - بأن يقوم ذلك الشباب بخطف الفتاه واغتصابها مما يضع هذه الاسره بين رحي قبول الزواج والفضيحه الاجتماعيه التي لحقت بهم مما يشجع الشباب علي الاستهتار..

\*\*\* بل ان اطلاق سراح شخص له مثل هذه الخطوره الاجراميه الي حد الاختطاف والاغتصاب بعد قيامه بالزواج من المجني عليها - حتي لو طلقها بعد ذلك بيوم واحد - انما ينشر في المجتمع عناصر فاسده ومنحرفه لارادع لها من ارتكاب مثل هذه الجريمه مرات اخري متكرره..



يبقى امرا اخيرا في التعقيب علي هذا النص، انه لم يضع علي اي نحو كان اي اعتبار لمشاعر واحساسيس تلك الفتاه المختطفه - او المختطفه والمغتصبه - والتي تجد نفسها وبعد ان تعرضت لمثل هذه الفعله غير الاخلاقيه الشنيعه، مهدده بالزواج من مثل ذلك الشاب والبقاء معه بقيه حياتها، لو تصورنا جدلا انه زواج شرعي حقيقي بعيد عن التأقيت، تعرض معه الي ويل الاغتصاب الدائم - غير المعاقب عليه -..

ويلزم هنا الرجوع الي المعروف والشائع والمندرج فيما يسميه القانونين بالعلم العام، بأن الفتيات في بلادنا مازالت اعجز من ان تصدي لرغبات اسرقها وضغوطها واكثر ضعفا من ان تواجههم برغباتها الحقيقه ومشاعرها، وهو الوضع الذي قد ينتج معه قبول جبري لزواج مكروه، وعلي الاخص في مثل ذلك الوضع الناشيء عن ارتكاب مثل هذه الجريمة.. فاذا كانت الفتيات - في الاحوال العاديه - تزوج بواسطه وكيلها ودون موافقه حقيقه منها ودون معرفه مسبقه بالزوج، فإن تصور اجبارها علي قبول زواج في مثل تلك الظروف وهي من وجهه نظر مجتمعها اقل قيمه واضعف فرصا - سيما بعد اغتصابها - يكون امرا ممكنا ومتصورا..

الامر الذي يكون معه هذا النص - بذلك الاعفاء من العقاب من شأنه ان يضاعف الالم النفسي الذي تعرض له المختطفه والمغتصبه، بل ويزيد من وطأه الامر كله عليها..

ثالثا - نصوص لتمييز او تفرق بين المراه والرجل بل وتخطب الخاضعين لها بلغه خطاب واحده لتمييز بين المذكر والمؤنث..

ولا تعطي للرجل وضعاً متميزاً عن المرأة، ولا تخصص له احكاما، ولا تبدع له اعدارا ولا تراعي له ظروفه خاصه، لاتراها بالنسبه للنساء...

الا ان بعض تلك النصوص وقت تطبيقها، لا تحتفظ بحيادها، ولا تظل اسيره قاعده المساواة النصوصيه، بل يتدخل القضاة، بقيمهم الاجتماعيه واعرافهم السائده وعاداتهم المهيمنه علي عقولهم، وتنحي بتلك النصوص، خلافا لاراده المشرع، علي نحو متحيز تجاه الرجال وضد النساء،،،

فبقية نصوص قانون العقوبات لا يميز فيها المشرع بين الرجل والمرأة ( سواء من حيث اركان الجريمة او من حيث عقوبتها )، بمعنى انه اذا ارتكب المتهم - رجلا او امراه - ذات الفعل في ذات الظروف، عاقبه المشرع بذات العقوبة..

كمثل النصوص الخاصة بجرائم الضرب / السرقة / الفعل الفاضح وغيرها..

ولكن هنا سيرد حديثا خاصا حول مدي تدخل السلطة التقديرية للقضاء في اعمال تلك النصوص وماذا كانت يترتب علي تلك السلطة التقديرية تميزا بين المرأة والرجل..

وهو امرا يستطرق له الحديث في الجزء الثاني من هذه الدراسة..

### المبحث الثالث القوانين العقابية

ثانيا - القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مكافحة الدعارة في ١١ مايو ١٩٥٩ انضمت الجمهورية العربية المتحدة " دولة الوحدة بين مصر وسوريا " بمقتضى القرار ٨٨٤ الصادر من رئيس الجمهورية الي الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار في الاشخاص واستغلال دعارة الغير.. وهي الاتفاقية الموقعه في ليل سكس بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥٠.. والتي نصت علي ضروره الغاء كل قانون او لائحته تنظم البغاء في اي صوره من الصور..

وعلي اثر الانضمام الي هذه الاتفاقية، تبين للمشرع في دولة الوحدة، ان القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة والمعمول به في مصر " الاقليم الجنوبي وقت ذات " غير كاف لتحقيق اهداف الاتفاقية كذا تبين له ضروره الغاء قانون تنظيم البغاء و المعمول به في سوريا " الاقليم الشمالي وقت ذاك " .. فصدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ متفقا مع اهداف الاتفاقية الدولية فيما يتعلق بفرض العقوبات علي الصوره المختلفه للتحريض علي البغاء او المساعدة او استغلاله او احترافه.. ( طبقا لتصور المشرع وقت ذاك وعلي النحو المنصوص عليه في المذكره التفسيرية لذلك القانون )

والبغاء هو " مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز - ان ارتكبه الرجل فهو فجور وان ارتكبه الانثى فهو دعاره " احكام محكمه النقض المصريه في تعريفه... ويلاحظ علي هذا القانون انه عاقب علي الافعال الاتيه

- التحريض او التسهيل لممارسه الدعاره والفجور م ١
- الاستخدام او الاستئراج م ٢
- التحريض او المساعدة او الاصحاب لممارسه الدعاره في الخارج م ٣
- ادخال شخص للاراضي الوطنيه لممارسه الدعاره م
- معاونه انثى علي ممارسه الدعاره م ٦
- استغلال البغاء م ٦ / ب
- فتح او اداره محل للدعاره م ٨
- تقديم مسكن لممارسه الدعاره م ٩ / أ
- الاعتياد علي ممارسه الدعاره م ٩ / ج
- استخدام المحال العامه ممن يمارسون الدعاره م ١١
- الاقامه او الاشتغال عاده بمحل الدعاره م ١٣
- الاعلان عن الدعاره م ١٤

وبقراءه النصوص السابقه - يبين ان القانون قد عاقب علي ممارسه البغاء والمساعده عليه والتحريض والمعاونه... الي اخر الافعال، وقد جاء نص القانون مطلقا لا يخص بالحدوث الاناث فقط او الذكور فقط بل عاقب اي منهما ان ارتكب اي من الافعال المنصوص عليها في القانون.. واذا كان اي من هذه الجرائم المعاقب عليها يتصور ان يقوم به فردا بمفرده، تحريضا لآخر او مساعدته أو معاونه له - الا ان جريمه الاعتياد علي ممارسه الدعاره لا يتصور ان يمارسها الجاني وحده بل هي جريمه تتم مع طرف اخر..

والصوره الواقعيه لهذه الجريمه، ان المتهم " ذكرا كان او انثى " يمارس البغاء مع الناس دون تمييز.. وانه وقت ممارسه هذا البغاء يكون المتهم مع اخر

" واحد من هؤلاء الناس لكن القانون لم يعاقب هذا ال " واحد من الناس " بل اكتفى بمعاقبه المعتاد علي ممارسه البغاء..

والحق ان هذه تفرقه غير عادله من ناحيه، وايضا تؤدي بالضروره الي استمرار البغاء وانتشاره من ناحيه اخري..

وعلينا ملاحظه ان الصوره الشائعه لجرائم البغاء، هي اعتياد انثي علي ممارسه الدعاره، فأعتياد رجل علي ممارسه الفجور، امرا ليس شائعا ونادر الحدوث..

ومن ثم وبناء علي هذه الصوره الشائعه، فإن النساء الممارسات للبغاء، هن وحدهن اللاتي يعاقب علي افعالهن، دون ان تمتد مظله التجريم الي هؤلاء الرجال الذي يمارسون معهم ذات الافعال.. وهو كما سبق القول، امرا غير عادل من ناحيه، ومن ناحيه اخري لا يوقف انتشار البغاء ولا يمنع وجوده.. لانه اذا كان المجتمع يستهجن هذه الافعال ويدينها، فيلزم عقاب المشاركين فيها، سواء معتادي ممارسه الدعاره النساء " او الاخرين الذي يمارسونها معهن " الرجال " سيما وان هؤلاء يدفعون لهذه النساء مقابل التمتع وممارسه الفحشاء..

فكيف يستقيم ان نعاقب احد طرفي العلاقه " النساء " ونترك الطرف الاخر " الرجل " شاهد عليها، واحد الاسباب القانونيه لعقابها، مطلق السراح، دون عقاب

ولما كانت النصوص سالفه البيان تعاقب المراه فقط علي افعال يستحيل عليها القيام بها وحدها دون مشاركة الرجل " بالمعني لقانوني او الواقعي، فإن هذه النصوص انما تميز بين الرجل والمراه علي غير سند.. مما يلزم معه ان يتدخل المشرع لتغييرها اتساقا مع نص الدستور..

بل ان القانون في صورته الحاليه، ودون ان يمد مظله التجريم الي الافعال التي يمارسها الطرف الاخر مع ممارسه والمعتاده علي البغاء، انما يخالف نص الماده ( ٦ ) من الاتفاقية، لان القانون بصورته الحاليه انما قاصر عن مكافحه جميع اشكال الاتجار بالمرأة طبقا لنص الماده سالفه البيان من الاتفاقية..

وجدير بالملاحظه ان هذا القانون يعاقب علي جرائم مختلفه من حيث ركنها المادي ومن حيث العقوبه المقرره لها..

لكن الحق.. ان حجر الزاوية في هذه الجرائم هو جريمة الاعتياد علي ممارسة الدعارة.. اي ممارسة الفحشاء دون تمييز مع الناس.. فهذه الجريمة هي ذاتها محل التحريض عليها / ومحل الاستغلال لما يعود منها / ومحل التسهيل لارتكابها / وهي ذاتها التي تفتح المساكن لممارستها / وتفتح المحال لارتكابها..

وهذه الجريمة " الاعتياد علي ممارسة الفحشاء مع الناس دون تمييز " ينظر لها المجتمع باعتبارها فعلا نسائيا، فعلي الرغم من ان القانون يضع تصورا لمعاقبة الرجل علي الاعتياد علي ممارسة الفحشاء مع الناس دون تمييز " اي لارتكابه الفجور " الا ان هذه الصورة غير شائعة بل ونادرة الي حد يصعب معه دراستها..

لكن الشائع والمتكرر والسائد والذي تمتلأ به ساحات المحاكم واوراق القضايا - هي ارتكاب النساء لهذه الجريمة.. يعاونها في ذلك رجالا و نساء بارتكاب جرائم اخري معاقب عليها في ذات القانون سواء تسهيل الدعارة او التحريض عليها او استغلالها او... الي اخره..

لكن ولان النساء مهما ارادت، ممارسة الفحشاء مع الغير دون تمييز، وبصرف النظر عن الدوافع لارتكاب هذه الجريمة او اسبابها، فانه لايمكن لها ممارسة هذه الجريمة الا اذا كان هناك رجل ما - قبل بل وسعي - لممارسة هذا الفعل وذهب الي هذه المرأه حيث هي، او سمح لها بالجميئه عنده، ودفع لها اجر مقابل ارتكابها الفحشاء معه.. هذا الرجل المنتفع بارتكاب الفحشاء والمستمتع بها، هو سبب وجود وانتشار جميع جرائم الدعارة.. هذا الرجل والذي تمارس معه النساء معتادات الدعارة جرائمهن، هو السبب الرئيسي في قيام البعض " رجالا او نساء " بتحريض النساء علي ارتكاب الفحشاء، وهذا الرجل هو السبب في قيام البعض " رجالا او نساء " بتسهيل ارتكاب النساء، وهو المسبب لانتفاع البعض " رجالا او نساء " بمقابل الدعارة... الي اخر الجرائم المعاقب عليها..

لكن هذا الرجل لايعاقبه القانون..

\*\*\* فالمرشح لايري في سلوكه بالذهاب الي النساء او بقبوله حضورهن اليه، امرا يستوجب العقاب..



\*\*\* ولا يري في دفعه اموالا مقابل التمتع بالنساء وسلوكهن الاجرامي، امر يستوجب العقاب..

\*\*\* المشرع لا يري في مسلك هذا الرجل تحريضا للنساء علي الاستمرار في ممارسه البغاء، ولا يري في سلوكه تحبيذا للمتفعين بمقابل البغاء بالاحتفاظ بهذه المهنة دون غيرها..

وهو امرا شديد التناقض.. وشديد التمييز ضد المرأة..  
امرا شديد التناقض لان المشرع الذي يعتبر التعرض للآثام بكلمات تافهه مثل " ياعسل او ياقمر " جريمه يستحق مرتكبها الحبس دون غيره من العقوبات.. والذي يري ان تقبيل شاب لخطيبته في السينما جريمه تخدش الحياء العام / لما يستوجب حبسهما لمدة قد تصل الي سنه.. هذا المشرع ذاته لا يري في سلوك هذا الرجل ما يستوجب عقابه.. بل المشرع يعتبر هذا الرجل شاهدا، تكفي شهادته وقوله لادائه الفتاه او السيده التي شهد عليها، بكونها قد مارس معها وقت الضبط او في وقت سابق، تكفي لعقابها..

وامرا شديد التمييز ضد المرأة، تلك التي تعاقب علي فعلتها الاجرامية دون ان يعاقب الطرف الاخر معها، الذي مارس ذات الفعل، وقبله مثلها، وسعي اليه شأنها، بل ربما يكون لها هي اسبابا اكثر قبولا من الوجهه الاجتماعيه كأضطرابها للقيام بذلك الفعل تحت ضغط الحاجه او الفقر او العوز او غيره.. فالامر المؤكد انها لا تمارس هذا السلوك المشين للتمتع والاستمتاع..

ومن ثم اذا رأي المشرع ان سلوك الرجل غير مجرم فان مقتضيات العدالة والمساواه تفترض ان تمتد مظله الاباحه وعدم التجريم الي سلوك النساء نفسهن.. وهو في الحقيقه مانعترض عليه كليه رفضا منها لاستعمال النساء كسلعه تتداول، احترامنا منا لادميه النساء ووجودهم.. لكننا فقط نمد منطق المشرع علي استقامته..

فهذا الفعل..

اما فعلا اجراميا لطرفيه او فعلا مباحا غير معاقب عليه لطرفيه..

وغير ذلك مخالف للدستور من ناحية ومخالف لاتفاقية القضاء علي كل اشكال التمييز ضد المرأة من ناحية اخرى..

## نتائج عامة

ان هذه الدارسة الاولى، بما كشفت عنه من وجود تمييز ضد المرأة في القوانين العقابية علي مستوي بعض النصوص من ناحية وعلي مستوي التطبيق من ناحية اخرى، بالمخالفة لاحكام الدستور، انما اثارت اشكاليات يلزم الانتباه اليها في علاقتها بهذا الموضوع..

اولا - ان التمييز الحاصل ضد المرأة في قانون العقوبات لا يجد سنده من مرجعية دينية.. فلا يوجد سند ديني في حدوث مثل هذه التفرقة الحاصلة فعلا..

ثانيا - ان التمييز الحاصل ضد المرأة، يتوافق مع موروثة ثقافية من قيم وتقاليد واعراف، تلك التي تنعكس علي صياغة النصوص القانونية وافكار صانعيها من ناحية وتؤثر ايضا علي طريقه اصدار الاحكام القضائية بما لهد المورثات الثقافية من هيمنة علي عقول القضاة تنعكس في طريقه وكيفية استخدامهم للسلطة التقديرية..

ثالثا - ان التغيير الفوري لنصوص القانون، ان تصورنا حدوثه امرا من شأنه ان يحدث صدمة حضارية لدي جموع الخاضعين له وعلي الاخص الرجال الذين انتفعوا بالتمييز الحاصل لصالحهم واستفادوا من السلطات المطلقة التي منحها لهم القانون والارجح ان ذات الصدمة ستصيب النساء الذين هم تعايشوا مع وتقبلوا فكره حدوث التمييز لصالح الرجل وكأنه امرا قدريا لا فكاك منه -

ومن ثم اتصور ضرورة ان يصاحب الدعوه لتغيير النصوص، جهدا دعائيا واعلاميا كبيرا يوضح انتفاء السند الديني لهذه النصوص، ويوضح ايضا ان التمييز الحاصل ضد المرأة بسبب تلك النصوص امرا عارضا مؤقتا مهما استطال زمن هيمنته.. بل ويستلزم الامر ايضا جهدا بحثيا كبيرا، توزع نتائجه علي نطاق واسع يوضح الآثار الاجتماعية السلبية لحدوث مثل هذا التمييز، مع تأكيد ان هذه الآثار السلبية لا تلحق المرأة فقط بل تصيب المجتمع كله..

رابعاً - ضرورة المشاركة النسائية الواسعة في صياغة النصوص القانونية المستهدف إصدارها، بديلاً لتلك النصوص، وصولاً إلى تشريعات تعبر عن مصالح النساء بشكل حقيقي وليس تشريعات يتصور صانعيها أنها تدافع عن مصالح النساء وهي في حقيقة الحال أبعد ما تكون عن ذلك..

ويقصد هنا بالمشاركة النسائية الواسعة ليس فقط من القوانين بل أيضاً من المتخصصين في الاجتماع وعلم النفس وبقية العلوم الاجتماعية فمن مجمل أفكار كل هؤلاء وتصوراتهم وخبراتهم، بل ومن تمثلهم لأحاسيس النساء ومشاعرهن يمكن الوصول إلى نصوص قانونية متوازنة لا تعبر فقط عن مصالح النساء بل عن مصلحة المجتمع ككل..

## دراسة

## بيان امام محكمه النساء العربيه

في يونيو ٢٠٠٥ وبمناسبة العمل التحضيري العربي لمؤتمر المرأة العالمي المزمع عقده وقت ذاك في غضون شهر اغسطس ٢٠٠٥ - عقدت محكمه النساء العربيات في بيروت وشكلت من مجموعه من القاضيات النساء من الناشطات العربيات في مجال حقوق الانسان وقامت بمجموعه من المنظمات العربيه النسائيه بدعوه العديد من الضحايا النساء اللاتي قدمن شهادتهن امام المحكمه عن تعرضهن للعنف الاسري والاجتماعي وعن تعرضهن للعنف المنزلي وعن معاناتهن من التمييز ضدهن سواء كان تمييز واقعي او قانوني... وفي اليوم الاخير للمحاكمه.. تليت كل واحده من القاضيات السبع بيان عن المحاكمه ورؤيتها لها وما تم فيها... وقد اتاحت لي الظروف ان اكون القاضيه المصريه التي حضرت اجراءات تلك المحاكمه وهانا اعرض عليكم في هذه الرساله - البيان الذي قدمته في اليوم الاخير.....

بيان  
أميرة بنهي الدين  
الحاميه  
أحد القضاة في المحكمه

## أولاً... شكر وامتنان

شكر.. لأنني مكنت من الجلوس على منصة القضاء.. تلك الأمانة القديمة البعيدة التي حال بيني وبينها الأعراف المعطلة لتنفيذ القانون في بلادى، فمازالت النساء المصريات، بصرف النظر عن كفاءتهن، محرومات

من العمل بالهيئات القضائية على سند من أعراف تعطل القاعدة الدستورية الخاصة بالمساواة، وتعطل تنفيذ القانون ذاته... وإمتان.. لأن المرة الأولى لجلوسى على منصة القضاء كانت للنظر والفصل فى قضية حقيقية تبحث عن عدالة مجتمعية حقة..

### ثانياً : ملاحظة أولية..

حول تقسيم الحاضرات بين شاهديات وأصوات للمقاومة... الحق أننى أرى... أن جميعنا وبشكل متناغم نردد معا أنشودة للمقاومة..تتداخل أصواتنا وتتشابك صرخاتنا..نشكل معا وحده قوية لمقاومة العنف بجميع أشكاله من عنف سياسى، طائفى، قانونى و إجتماعى وأسرى..فجميعنا، رفضنا موقعنا المختار لنا والمتفق عليه بين الجميع... موقع الضحية...جميعنا، شهود وقضاة... جمهور ومتابعين... فررنا بوعى متعمد - وبعناء - من مقعد الضحية إلى فضاء أرحب نحاول فيه معا، أن نضم إلينا، كل يوم غيرنا من النساء لمقاومة ورفض العنف بجميع أشكاله..وهى حقيقة ترسخت لدى من متابعتى لجميع الشهادات طوال يومى المحاكمة..

### ثالثاً : العنف ضد الأنثى الطفل

أن تعقبى هذا متمماً لكل تعقبيات زميلاتى من القضاة.. فلقد قسمنا بيننا الأدوار، لتركز كل منا على جزء من تلك الظاهرة الشاملة، متعددة الأسباب، مختلفة الملامح، ظاهره العنف ضد النساء... بحيث يكون التقرير الصادر منا جميعاً، مكملًا لبعضه البعض..

وسيقصر حديثى على ظاهرة العنف الأسرى ضد الفتاة الصغيرة..الفتاة الصغيرة التى تعانى من سلوك أسرى و إجتماعى لا تعرف له سبباً، بل ولا تملك طريقاً لمقاومته...فالمشكلة، أن المجتمع والأسرة، لا يروا فى سلوكهم قبل الصغيرة، أى عنف من أى نوع، فذلك العنف، هو عبارة عن تراكم تفاصيل صغيرة متشابكة ومتداخلة مع نسيج السلوك اليومى، تجدد سندا لها من الأعراف والتقاليد والعادات والقيم المختلطة بالمفاهيم الدينية والتفسيرات المنحازة و المشكلة للنسق القيمى العام، يتفق وتقسيمات الأدوار المجتمعية المقبولة والراسخة..



فالأنثى، هي الزوجة والأم.. وهذا هو الدور الإجتماعى الوحيد المقبول لها..ومن ثم فكل سلوك فردى أو جماعى معها وقبلها يؤكد قهيتها وإعدادها لهذا الدور هو سلوك يرتضيه المجتمع، بل ويساعد على رسوخه وبقائه وأزليته.. ويلزم التأكيد أن النساء، نساء الأسرة بجانب رجالها - بما يحملن فى عقولهن من ثقافة مجتمعية سائدة ووعى مشوه، هن الوسط الناقل لتلك الأفكار والمسيد لها رغم ما فيها من معاداة لهن وتحقير لدوائهن وتكريس لدونيتهن قبل الرجال بالأساس وقبل المجتمع عموماً، وهن الممارسات بالأساس للعنف ضد الصغيرات، ليس فقط لأن الصغيرات يقين معن بالمرتل يصاحبهن فى تفاصيل حياتهن اليومية ويقتسمن معهن كل أشكال العنف الحاصل فى المرتل من الزوج أو الأب، بل لأن المجتمع يعتبر هؤلاء النساء هن المسئولات عن حسن طاعة الفتيات وتأديبهن وتربيتهن طبقاً للنسق القيمى السائد، بما يترتب عليه من تعنيف للنساء إن نشأت بناتهن خارج ذلك النسق القيمى، بما يلزم معه دفعا لتهمة التقصير والفشل ممارسة أشد أنواع العنف مع الصغيرات، لتدجينهن داخل حظيرة القيم والعادات والأعراف الإجتماعية..

ودعونا نتأمل معاً،،،

ما يحدث للأنثى الطفلة، منذ اللحظات الأولى لولادتها، لا بل قبل ولادتها،،

\*\* من منا حضرت إلى الدنيا مرحباً بها، كم أسرة عربية تمت أن تنجب صغيرة، وإن كان ذلك... فلماذا؟؟

الحقيقة أن الأسر العربية، تستقبل فى معظم الأحوال الفتاة، بأحاسيس غير ودودة،،

إما خوفاً على ميراث تخشى تبده، أو تأكيداً لأسم العائلة و الذى يخاف من إندثاره، أو تخلصاً من هم وعاء يرغبون فى تلافيه، أو أملاً فى دعم اقتصادى مستقبلى لا يحققه إلا الذكور، بل وأحياناً تأكيداً لرجولة ضائعة ليس هناك سبيلاً للجزم بوجودها إلا إنجاب الذكور..

وتعكس تلك المشاعر غير الودودة فى طقوس وكيفية الاحتفال بسبوع الطفلة مقارنة بسبوع الطفل، بل وتعكس على حظ الصغيرة فى

الرضاعة الطبيعية والتي تمتع عن إتمامها نساء كثيرات أملاً في سرعة إعادة الإنجاب، تمنياً للذكور..

وإذا كانت الصغيرات لا يشعرن بتلك الأحاسيس وقت ولادتهن إلا أنها تطاردهن طيلة حياتهن،، فجميعنا تلك الطفلة الغير مرغوب فيها،، هذا من ناحيته،،

\*\* أن الصغيرة، تحاصر منذ اللحظة الأولى، بأن وجودها سبه وعورة يلزم إخفائها في مواجهة زهو إجتماعى بذكورة أشقائها أو غيرهم من فتيان الأسرة.. فالأنوثة يلزم إخفاء ملامحه،، والتجمل، ميوعة يلزم تلافيها،، ورفع الصوت نقيصه والغناء والرقص خطيئة،، ورفض الخدمة لبقية أفراد الأسرة تمرد يلزم تحجيمه،، وفي ذات الوقت تعاقب الفتيات بتشبيههن بالذكور،، بحلق الشعر أو بالسخرية من عدم كفاءتهن النسوية بمنادتهن بأسماء ذكورية كنوع من تأكيد الرفض الإجتماعى المخفز للعودة إلى الأنوثة بمعالمها المجتمعية...

\*\* بل وتواجه الصغيرة من السنوات الأولى لنموها حصاراً أسرياً يتفق ودورها الإجتماعى المقبول، عليها الطاعة والقبول،، والتمسك بالحياء طبقاً للمفاهيم الإجتماعية،، عليها مساعدة أمها في أعمال المنزل وإتقان الأعمال النسوية وأعمال الخدمة المنزلية... عليها خدمة الأب والأخوة،، وقبول أوامرهم، والانصياع لأحكامهم،،

\*\* يمتنع عليها ممارسة الرياضة، إما خوفاً على فقدان البكارة، أو خوفاً من نمو العضلات والتشبه بالذكور، أو حرصاً على نعومة بدنها تمهيداً لمستقبل مرسوم ومحدد المعالم.. بل يمتنع عليها اللعب خارج المنزل وفي الشارع مع قريناتها،، شأنها شأن غيرها من الأطفال الذكور،، بل ويعد ذلك فراراً من واجباتها المنزلية، يلزم عقابها عليه..

\*\* والطفلة الصغيرة هي الضحية الأولى للآزمات الاقتصادية للأسرة،، فمنعها من الدراسة والاكتفاء بتعليم شقيقها أمراً طبعياً، لو ضاقت بالأسرة الأحوال المالية،، ودفعها إلى سوق

العمالة الخدمية - في المنازل - والغير مؤهلة لأى مستقبل،  
يختلف عن دفع الذكر إلى سوق العمالة الحرفية أو المهنية، و  
الذى على قسوته وبشاعته، يحمل في طياته أمكانيات مستقبل  
مهني أفضل.. ( ظاهرة الخادومات الصغيرات) .. بل أثبتت  
الإحصائيات أن الرعاية الطبية للأنثى الطفلة بالنسبة للأسر  
الفقيرة، تقل عن تلك التى توفرها تلك الأسر لأطفالها الذكور،  
\*\* وبالطبع فظاهرة الإعتداء البدني بالضرب - وغيره - على  
الصغيرات، أمرا طبيعيا ومعروفا لا يقف أى باحث أو راصد  
أمامه،،

فالفتاة الصغيرة هى المباحة أمام الأسرة بكل شخصوها، الأم  
تفرغ بها شحنات غضبها اليومية، فالصغيرة هى الملاصقة لها،  
تعاقبها إن أخطأت، ويكون عادة عقابا قاسيا (خوفا على الصغيرة  
- هكذا يتصورون - من إعوجاجا أو انفلات أخلاقها) بل  
تعاقبها أيضا كنوع من تفريغ الهم وتنفيس الغضب،، والأخ  
يمارس عليها رجولة مبكرة وهيمنة مباركة،، أما الأب فلا حدود  
لسلطانه أو حقوقه أو صلاحياته قبل الصغيرة،، بل أن استباحة  
الفتيات وأجسادهن أما رجال الأسرة، وغيرهم من الغرباء  
المتعلمين معها من مدرسين ورجال السوق وغيرهم، أمرا يلزم  
التوقف أمامه،، سواء تمثل في ظاهرة الاغتصاب الكامل أو هتك  
العرض والمضايقة والتحرشات الجنسية،، وعمق المشكلة يبين من  
رغبة الوسط المحيط في عدم التصديق أو القبول لحدوث مثل  
تلك الظواهر لكبر سن المعتدين أو مكانتهم الاجتماعية،، وهو ما  
يساعد على اتساع انتشارها،

\*\* هذا بخلاف الظاهرة المنتشرة الخاصة بتزويج الفتيات أقل من  
السن المناسب صحيا وبدنيا - ولا أقول قانونيا - للزوج..  
سواء كان ذلك بالتحايل على القوانين المعمول بها أو بتزوير  
أوراق الفتاة لتناسب من الناحية الشكلية وأحكام القانون..  
سواء كان ذلك بإرادتها أو بغيرها،، ومطالبتها بالإنجاب المستمر  
المتلاحق وهى فى بداية حياتها الزوجية ليكون حقيقة وضعها طفلة

تنجب أطفالاً، بما يؤثر على صحتها من ناحية وتربيتها لأطفالها من ناحية أخرى..

**\*\*** يبقى ما تتعرض له الصغيرة من الحشر المستمر لرأسها بأفكار تركز دونيتها وتهدر استقلالها وتقلص وضعيتها الاجتماعية، وتحصنها في دور الزوجة والأم دون غيرها من أى دور طموح آخر، وتؤدي إلى تناقضها بين جدية مطلوبة إلى ما قبل زواجها، وميوعة وخلاعة مستحبة بعد زواجها، هذا بخلاف الكثير من مظاهر العنف الأسرى قبل الفتاة، بقصد السيطرة عليها وتحجيمها وإعدادها الجيد لدور اجتماعى مستقبلى متفق عليه بإجماع الشخصوس الاجتماعية..

ويمكننى الإعتماد على الشهادات التى تليت علينا، والتى يبين منها أن التقبل المؤقت للكثيرات من الضحايا للأشكال المختلفة من العنف الحاصل عليهم، مرده ومرجعته الأفكار التى تربينا عليها والتى تصف تلك الأنثى بالفشل وتعايرها به، أن فرط عقد أسرها حتى لو لأسباب لا تخصها، وتشيع بضرورة حفاظ الأنثى على أسرها بصرف النظر عن ما تتعرض له داخل تلك الأسرة، وضرورة طاعة الزوج، أى ما كان نوعيته، بل وتطالبها بالتحمل والطاعة والمثابرة، أملا فى غدا مجهول سيأتى تغير به الأحوال، حتى إذا مرت السنوات أدركت النساء بعد فوات الأوان، أنهن كان يحلمن بوهم - بسبب الأفكار التى ملئت رؤوسهن - لم ولن يأتى.. وخلاصة ماتم أستعراضه، أن الطفلة الأنثى، هى التى تفتح رحلة العنف الأسرى و المجتمعى ضد النساء، وهى أضعف حلقات مقاومة العنف لصغر سنها وحدائث خبرتها وقلة حيلتها فى مواجهة الأسرة..

## كلمة واحدة عن نفسي !!!

لن اكسب الا نفسي حتي لو غضبتكم جميعا !!!!!!!!!!!!!  
 انا كده... جلابه مشاكل طول الوقت.... مش عارفه مش  
 باسكت ليه... بالناس كلها ساكته ومستريحه ومريحه دماغها.... ايه يعني  
 لزمه اني اعمل مدونه واتفلحس واسميها " ضل راجل ولا ضل حيطه "  
 ايه يعني انا اللي حاغير الدنيا ??? خلاص الكلمتين بتوعي هما اللي  
 حيفرقوا فيها ؟؟؟؟ ماانا بقول اهو اني جلابه مشاكل... الستات غضبت  
 مني ال ليه وليه اقول ضل راجل ولا ضل حيطه... زعلوا وقالوا ضل  
 الحيطه افيد وانتي منحازه للرجاله وكو بشكل ضمنى.. والرجاله...  
 الرجاله بقي نسيهم علي جنب... زعلوا اكثر واكثر وقالوا اني بتحطي  
 السم في العسل وحاطه العنوان تريقه وقاصده تضحكي الناس علي ضل  
 الراجل اللي هو طبعا اهم مليون مره من ضل الحيطه وقالوا غضبانين  
 خالص خالص ان الكلام اللي كاتباه بيثبت فايده واهميه ضل الحيطه  
 ويهدم ضل الراجل واني منحازه وانحيازي اعماني ومافيش موضوعيه  
 ومافيش عقل ومافيش ومافيش... ماانا اعترفت اهو في الاول اني جلابه  
 مشاكل.. باعرف اخلي كل الناس ترعل مني.... لكن متأسفه جدا  
 جدا... الحقيقه زعلكم مش فارق معايا قوي.. طبعا مااحبش حد يزعل  
 مني لكن مش فارق معايا قوي وصدق من قال " ماذا يفيد الانسان ان  
 كسب العالم كله وخسر نفسه ??? " وانا الحقيقه احب اكسب نفسي  
 حتي لو خسرت العالم كله وشافوني مجنونه او منحازه !!!!! قدري بقي اني  
 جلابه مشاكل !!!!!



## نحن سعيادات بالقانون!!!!!!

بالبلدي.... ان قانون تخصيص سته وخمسين مقعد بمجلس الشعب للنساء فقط حيث ستدور المنافسة الانتخابية بين النساء وبعضها فقط علي تلك المقاعد وفي تلك الدوائر بما يضمن وصول سته وخمسين امرأة علي الاقل للمجلس النيابي يعني بكل وضوح ان الحياه في هذا الوطن ستتغير شئنا او ايننا !!!! فهذا القانون ليس مجرد قانون يضع بعض الاحكام والاوامر والنواهي والعقوبات، بل هو في حقيقته اداة فعاله لتغيير الواقع وصناعه المستقبل وصياغه شكله بطريقة مختلفه عن الواقع الحالي !!!! هذا القانون يفصح بوضوح عن ضجر المشرع وغضبه من تجاهل المجتمع للنساء وتجاهل النساء لانفسهم واكتفاء الجميع بوجود النساء في مكان مجتمعي محدد يتفق والنظره التقليديه والدور النمطي لهن في اطار الاسره والامومه والزوجيه، هذا القانون يقول للمجتمع انه حان الوقت الذي تخرج فيه النساء من " تحت اللحاف " وتشارك في المجتمع بطريقة مختلفه عن مجرد " اعداد شعب طيب الاعراق " وان دور المرأة المجتمعي اكبر من دورها العظيم في الانجاب والتربيه والزوجيه ليمتد للمشاركة الفاعله في تسيير امور المجتمع ورسم سياساته والمشاركه في صناعه قوانينه واستجواب حكومته ومناقشتها ومحاسبتها شأنها شأن الرجال الذين يلعبون هذا الدور وحدهم منذ زمن بعيد حتي ظنوه عملا رجوليا يتطلب " الشنب والصوت الاجش والذكوره " كشروط مفترض لممارسته العظيمه !!!!

ان هذا القانون يقول انه قد حان وقت الحصاد، فاذا كانت النساء قد خرجت للتعليم منذ اوائل القرن الماضي ثم اشتغلت ومارست معظم الوظائف والاعمال والمهن وترقت في الدرجات الوظيفيه حتي صارت رئيسه جامعه وعميده كليه ووزيره وسفيره وعملت كضابطه شرطه

وطببيه جراحه وقاضيه علي منصبه الاحكام وماذونه ومحاميه وخبيره  
وطببيه شرعيه واعلاميه وكاتبه وصحفيه، اذا كانت النساء قد اثبتن  
نجاحهن في اعمال ومهن لا تتفق ابدا مع المقولات الظالمه الرجعيه التي  
تحصر النساء في اعمال ومهن تتفق وطبيعتن الرقيقه العاطفيه ودموعن  
الفياضه وعضلاتهن الضعيفه واجسادهن المتعبه بالحمل والولاده... اذا  
كانت النساء قد حصلن علي حقوقهن السياسيه في الترشيح للمجالس  
النيابيه والانتخاب منذ قرابه خمسين عاما... واذا كانت "البنت زي الولد  
ماهيش كماله عدد" وصور المتفوقات الناجحات من اوائل الثانويه العامه  
ومعظم الشهادات الجامعيه تملأ الصحف والجدران ولوحات الشرف،  
فان حان الوقت للاستفاده من تلك الخبرات الانسانيه العظيمه للنساء  
ليس فقط داخل منازلهن وليس فقط في تربيته اولادهن وليس فقط في  
اماكن عملهن ووظائفهن بل حان الوقت للاستفاده من تلك الخبرات  
والعقول في المشاركه الفاعله في امور وطننا بافساح المكان لهن جبرا -  
عن تكاسلهن وقنوعهن بادوراهن المقبوله اجتماعيه وعن الاعراف  
والتقاليد والتراث القديم والنظرات المحافظه المحاصره لقدراتهن - في  
المؤسسه التشريعيه بكل ما يترتب علي ذلك من اجبار للاحزاب والقوي  
والتيارات السياسيه المختلفه من افساح مجال ومساحات للنساء بينهم  
واعدادهن وتدريبهن لممارسه ذلك الدور السياسي، فان اعرضت  
الاحزاب والقوي السياسيه عن ترشيح نساء من بين صفوفهن لشغل  
تلك المقاعد الـ ٥٦ لن تبقي تلك المقاعد فارغه بل ستشغلها نساء  
لا يعرفهن احد لكنهن سيتقدمن الصفوف تحركهن رؤيه ايجابيه لانفسهن  
تمكنهن من ممارسه هذا الدور السياسي الهام... فعلي الاحزاب والقوي  
والتيارات السياسيه اما اعداد الكوادر النسائيه من بينهم للمنافسه علي  
المقاعد الستة وخمسين بما يتطلبه ذلك من افساح اماكن داخل تشكيلات  
الاحزاب وقياداتها ولجانها القاعديه للنساء وبما يتطلبه ذلك من الاقرار  
بحق النساء في التواجد والمشاركه والتفاعل واما ستأتي نساء راين في  
انفسهن القدره علي ممارسه ذلك الدور السياسي الهام رغما عن انف  
الاحزاب وعن انف الـ "التخين" مدعومات بالمقاعد الخاليه التي قرر  
المشرع انه لن يجلس عليها الا النساء مهما كان راي الاحزاب ومهما  
كان راي الجميع !!!

بالبلدي.... يفرض المشرع بذلك القانون علي المجتمع الاعتراف الحقيقي بوجود النساء وقدراتهن وخبرتهن، فغدا سنعيش زمنا تحتل فيه النساء عشره في المائه من مقاعد البرلمان، غدا سنري نساء تدوي اصواتهن تحت قبة البرلمان يناقشن قضايا هامه ويشاركن في صناعه قرارات مصيره مستقبله تخص الوطن وتؤثر علي حياه مواطنيه ومستقبلهم ويوافقن ويعترضن ويرفضن، غدا لن يقوي احد ان يقول للفتيات الصغيرات ان المرآه " مكانها البيت والمطبخ " لان اصوات النائبات ومشاركتهن الفعاله ستكون اكبر واقوي مكذب لتلك المقولات الرجعيه !!! غدا لن يقوي احد ان يقول للفتيات الصغيرات ان عمل المرآه يتناقض وطبيعتها الرقيقه وامكانياتها العقلية المتواضعه ويفسد وسيفسد حال المجتمع لان مشاركته النائبات في اعمال السلطه التشريعيه ومناقشات سيدحض تلك المقولات الرجعيه المحافظه وسيكشف عن امكانيات النساء العقلية والنفسية ويفصح عن قدر قوتهن وتميزهن وخبرتهن وسيدعم مكانه المرآه في المجتمع عموما وسيخلق قدوه للفتيات الصغيرات قدوه تستحق منتهي الاحترام وكامل التقدير ليس فقط باعتبارها نائبه وليست فقط باعتبارها سياسيه بل باعتبارها امرآه ناجحه متميزه يحتذي بها....

بالبلدي.... يفرض المشرع بذلك القانون علي النساء انهاء حاله السلبيه العامه اللاتي يعشن فيها " بلاش وجع دماغ " و الخروج من قوقعتهن الاجتماعيه الموصده بارادتهن اكتفاء بادوار الامومه والزوجيه والوظيفه، يفرض عليهن المشاركه الاكثر فاعليه والتواجد المجتمعي الاكثر تأثيرا فعلي النساء ان تتخطي حواجز المنع والحجب والعزل والتهميش السياسي الاجتماعى التي تعيش فيه منذ سنوات وعقود طويله اكتفاء بالتكريم الشرفي والتواجد الرمزي والتعيين القسري والسلبيه المفرطه، فاذ كنا سنشهد في الغد القريب نائبات موقرات يسطعن كالنجوم البراقه في مجلس الشعب، فاولي بالنساء ان تشارك وتتفاعل بايجابيه وقوه علي كافه الاصعده الاجتماعيه والسياسيه، علي النساء ان تتقدم للمشاركة في مجالس ادارات الشركات وفي مجالس النقابات في مجالس ادارات الانديه في المجالس المحليه في منظمات المجتمع المدني، علي النساء ان تتقدم للمشاركة الايجابيه الفاعله في كافه المجالس والهيئات المنتخبه في هذا

المجتمع ولا تكفي بالتمثيل الرمزي والمقعد الواحد الذي يمنحه الرجال المتحضرين في أي مجلس للمرآة كهبة لا ترد!!!! علي النساء ان تنشط وتتحرك في المجتمع افصاحا لقدراتها الحقيقية وخبراتها الثمينه وترشح نفسها في كل مكان تصلح له حتي يعتاد النخبون رجالا ونساء علي اختيارها والمخاربه من اجلها والتهاف باسمها، فكل الهيئات المجتمعيه الاخرى الادني من مجلس الشعب وانتخاباته ليست الا " بروفات " تختبر فيها النساء انفسهن وتفصحن من خلالها علي قدراتهن وخبراتهم وقدر تميزهن، علي النساء ان تنشط في هذا المجتمع دعما للمشرع وقانونه واثباتا للجميع ان المشرع حين منح النساء تلك المقاعد الستة وخمسين لم يكن منحازا للنساء ولا داعما لهن الا لانهم يستحق ويقوين ويصلحن لتلك المشاركة السياسيه الهامه، اثباتا للجميع ان المشرع حين منح النساء تلك المقاعد الستة وخمسين كان منحازا للوطن الذي حان الوقت لاستفيد من كل ابناءه رجالا ونساء، كان منحازا للمستقبل الذي لا يمكن صناعته ولا صياغته باراده ذكوريه منفردة تقصي النساء عن المشاركة والتفاعل مهما بلغ تميزهن ونجاحهن وقدراتهن العظيمه!!!!

بالبلدي.... ان قانون تخصيص ستة وخمسين مقعد للنساء قانون سيحرك رغم انف الجميع الماء الراكد ويخرج النساء من صمتهن وسليتهن ويدفعهن دفعا للمشاركة والتواصل، قانون سيغير من سلوك المجتمع تجاه النساء فلن يعد مقبولا من الان فصاعدا اي شكل من اشكال التمييز ضد النساء في القوانين، لن يعد مقبولا اي شكل من اشكال التمييز ضد النساء في جهات العمل والوظائف بالاقصاء والحرمان بادعاء وهمي بعدم الصلاحيه لطبيعته الجنس الضعيف، لن يعد مقبولا اي شكل من اشكال التمييز ضد النساء في مناهج التعليم وبرامج الاعلام والافلام والمسلسلات، لن يعد مقبولا اي خطاب رجعي يدعم حرمان المرآة من العمل والوظيفه والاستقلال الاقتصادي في مجتمع اثبتت الاحصائيات ان نساء العاملات يعولن خمسة وعشرين في المائة من مواطنيه، لن يعد مقبولا اي خطاب متخلف يدعو لعودة المرآة للبيت باعتبارها سبب البطالة وازدحام الشوارع وانحراف الاطفال، يدعو المرآة للتواري والاعتزال والسكون والصمت عن الاكاذيب التاريخيه السائده التي تصف المرآة بالضعف وقله الحيله وقله الامكانيات والعاطفيه المشينه



ومحدودية القدرات العقلية والهشاشة النفسية، لن يعد مقبولا الترويج لفكره المرآه الناجحه الاستثنائية، فاي امرآه ناجحه في المجتمع في وظيفتها في منصبها السياسي في اي مكان هي استثناء شاذ عن جموع بليده فاشله من النساء لاتصلح الا للانجاب والمطبخ وتربية الاطفال !!! لن يعد مقبولا حصار النساء بكل الاوهام التاريخيه التي اعتبرت نجاحها استثناء شاذ لايجوز القياس عليه واعتبرت عظمتها هي " خلف الرجل الناجح " واعتبر دورها المرحب به هو " اعداد شعب طيب الاعراق " عن طريق الامومه والرضاعه والتربيه وفقط !!! لن يعد مقبولا الترويج المستمر لاعتبار الانوثة نقيصه تحول بين النساء والمشاركه الاجتماعيه السياسيه الفاعله ووصم المرآه الناجحه بانها " ارجل من ميت راجل " باعتبار ان النجاح والتفوق واثبات الذات صفات ذكوريه فطريه ان اكتسبتها النساء فقدت انوثتها ووصمت بالذكوره العظيمة و" طلع لها شنب " !!!

اذا كان تعليم الفتيات في اوائل القرن الماضي كان محطه هامه في حياه هذا المجتمع، اذا كان عمل النساء والتحاقهن بالوظائف والمهن المختلفه محطه هامه في حياه هذا المجتمع، واذا كان منح النساء حق الانتخاب والترشيح محطه هامه في حياه هذا المجتمع في اوائل الخمسينيات من القرن الماضي، فان هذا القانون بتدعيم وتوسيع المشاركه السياسيه للنساء ايضا محطه هامه في حياه هذا المجتمع، بل هو الخطه الاهم، التي ستؤثر علي وضع النساء في هذا المجتمع ونظرة المجتمع لهن واحترام وتقدير المجتمع لنشاطهن وقدراتهن الحقيقه وستساعدن علي دعم مكانتهن الاجتماعيه علي جميع الاصعده المهنيه والوظيفيه والاسريه والسياسيه!!!!

انه قانون لتغيير الواقع وصناعه المستقبل!!!! ونتمني ان تتمسك النساء بتلك الفرصه وتستفيد من المساحات الواسعه التي منحها لها المشرع وتوطد وجودها في المجتمع وتثبت للمشرع وللکافة ان النساء يستحقن مامنح لهن واكثر!!!!

الفقره الاخير - لايعني قانون تخصيص سته وخمسين مقعد للنساء في مجلس الشعب وافساح المجال للنساء للمشاركة السياسيه الفاعله، لايعني باي حال من الاحوال تخلي النساء عن ادوراهن الاجتماعيه



التقليديه او تمردهن عليها، فالنساء ستظل زوجات محبات وامهات عظيمات، ومن يتصور ان " البيوت حتتخرب " بسبب ذلك القانون وبسبب افساح المجال للنساء للمشاركة السياسيه الايجابيه الفاعله لا يفهم طبيعه النساء ولا قدر حرصهن علي بيوتهن واسرهن واطفالهن !!! وفي جميع الاحوال فالنساء ليست مسئولات عن ذلك الفهم الخاطيء وليست مطالبات بدفع ثمنه بالكمون والسلبه نفيا لاثامات باطله يدرك المروجين لها اول من يدرك انها غير صحيحه وغير حقيقيه وليس لها " اي محل من الاعراب " !!!!

الجملة الاخيره - علي الجميع الانتباه ان دخول النساء لمجلس الشعب لايعني بالضروره انحياز كل النائبات الموقرات لقضايا المرآه وحقوقها كمثل سيدات الحركه النسائيه وقياداتها، فالنساء كالرجال منهم من ينتمي للحزب الحاكم ومن يعارضه، منهم من يؤمن بالعداله الاجتماعيه والانحياز للفقراء ومنهم من يؤمن بالراسماليه سبيلا للتنميه الاقتصاديه، منهم صاحبه موقف متقدم من قضايا الحياه ومنهم من هي اسيره النظره المحافظه وسطوه الاعراف والتقاليد والافكار القديمه التراثيه، النساء كالرجال تختلف مواقفهن السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه والطبقيه.... ورغم هذا نحن سعيدات بالقانون وبالنائبات المنتظرات ليس من منطق الانحياز لقضايا المرآه وحقوقها لكن من منطق حق النساء كنصف المجتمع في المشاركه الفاعله واثبات الوجود والذات والمشاركه في صياغه المستقبل....

السطر الاخير - علي النساء ان تثبت للمجتمع ان المشرع منحهن مايستحقونه !!! علي النساء ان تثبت للمجتمع انهن قدر تلك المسئوليه واكثر !!! علي النساء ان تثبت لناخبيهم الرجال حسن اختيارهم !!! علي النساء ان تراعي ان هناك الف مليون عين تترصد بهن وتتمني لهن " الغلط " و " بيتلككوا " لهن " علي الفاضيه والمليانه "، علي النساء نائبات المستقبل ان يكن قدوه عظيمه ومحترمه واهل للثقه والتقدير فالتجارب الرائده في بدايتها تكون صعبه لكن النجاح فيها يكون عظيم ومدوي وله عظيم الاثار الايجابيه التي سيستفيد منها مجتمعنا بذكوره واناثه عظيم الفائده !!!!

الكلمه الاخيره - نحي المشروع رجالا ونساءا علي ذلك القانون  
فقد اثبت المشروع انه يسعى لمستقبل اجمل لهذا الوطن يرسم معالنه المشرقه  
النساء والرجال معا!!!

## دراسة

دراسة حاله عن العنف الاسري والاجتماعي  
ضد النساء

رابعة سليمان مطر - سيدة مصرية ريفية تبلغ من العمر ثلاثين عام. جاهلة لا عمل لها تعيش على هامش الحياة الاجتماعية زوجة لأبن عمها منذ سبعة عشر عاما - بعد أن تم تسنيها بإضافة أعوام وهمية إلى عمرها حتى يمكن تزويجها تعيش مع زوجها وأطفالها في أحد قرى محافظة الجيزة تدعى " كفر الجبل " أم خمسة أطفال أكبرهم ١٢ سنة وأصغرهم سنتين - وقد قامت رابعة في نهاية شهر يوليو ١٩٨٩ بالاعتداء على زوجها بالضرب بالساطور - الأمر الذي أوداه قتيلا حيث فوجئت بموته الأمر الذي أصابها بالفرع من الحدث وأيضا الفرع من رد الفعل الأسرى و الاجتماعي - حاولت الانتحار مرتين عقب ارتكابها الجريمة وعندما لم تفجح تلك المحاولات - ذهبت لقسم الشرطة لتسليم نفسها و الاعتراف بجريمتها...

ومن خلال الإطلاع على أوراق القضية و الإستماع إلى حديث أشقاءها وشهود الحادث وجميع الملاحظات - وكذا المقابلة الشخصية التي تمت معها مرتين - يمكن أن نتبين ونرصد الأتي :-

\*\* أجهزة الصحافة والأعلام - قامت بالتركيز على الحادث - على نحو غير مسبوق بإصطناع الأحاديث الصحفية معها والأمر في حقيقته لا يتجاوز نقل العبارات المنسوبة لها في محاضر تحقيق النيابة بل و استضافتها في التلفزيون - وتحريض الرأي العام ضدها بإنشاء حالة من السعار الاجتماعي ضدها كحالة فردية و إتخاذ ذلك كمدخل للهجوم على المرأة عموما - بأشكال مختلفة..

\*\* تم إحتجاز رابعة بقسم الهرم طوال فترة التحقيق معها وإلى حين صدور أمر الإحالة دون إيداعها بالسجن رغم صدور أمر من قاضي

المعارضات بحبسها ٤٥ يوم على ذمة التحقيق - وهو الأمر الذى ترتب عليه حبسها إنفراديا لمدة طويلة ومنع زيارات أهلها عنها أو تمكينها من الإتصال بذويها - بل ومكن من الإعتداء المستمر عليها سواء كان إعتداء بدنيا أو معنويا بتخويفها وترويعها - كذا تم إستدعائها عشرات المرات لسراى النيابة سواء للتحقيق معها أو أثناء سماع أطفالها أو أثناء شهادة الشهود - وكان ذلك عادة يستغرق وقتا طويلا يمتد من الصباح وحتى الساعات الأولى من صباح اليوم التالى - الأمر الذى أوقعها تحت ضغوط نفسية رهيبة إلى جانب تكرار إستدعائها لسراى النيابة عدة مرات دون سبب إلا إجراءها للأحاديث الصحفية دون أرادتها - بل وتخويفها فى حالة عدم الإستجابة لذلك.

**\*\*** حيل بين رابعة وبين رؤية أطفالها منذ انتهاء أقوالهم فى النيابة وحتى الآن إذ أخذهم أهل زوجها المتوفى ومنعهم من زيارتها وخوفهم منها - مما زاد من الضغوط العنيفة عليها - بحرمانها من أبناءها وعدم معرفتها لمصيرهم - إذ يردد البعض على مسامعها فى كثير من الأحيان - سواء بوعى أو بدون وعى أن أهل زوجها قتلهم - كنوع من المداعبة السمجة أو أستثارة مشاعرهم أو لتجربة وجود أحاسيس لديها ثم عدمه - أو كنوع من الضغط عليها الذى لا مبرر له إلا الإستمتاع بها وبما يحدث لها من جراء ذلك.. بل أنه ومن أجل دفعها للأحاديث الصحفية كانت توعده بزيارة أبناءها فإذا ما أنتهت المقابلة الصحفية لا يتم ذلك - الأمر الذى أوقعها فى دائرة عدم التصديق المستمر وعدم الاطمئنان لأحد..

**\*\*** يتلاحظ أنه حتى وبالنسبة لأجهزة الإعلام - ورغم تزامن جريمة رابعة بجريمتين أخرتين " قتل الزوجات للأزواج " - إلا أنه لم يتم التركيز سوى على جريمة رابعة - نظرا لوضعها الإجتماعى المتدنئ فى قاع المجتمع وعدم وجود سند لها يحول بين أتراس الرأى العام لها والتشهير بها..

**\*\*** وقد عرفنا من خلال اوراق الدعوي والمقابلات الشخصيه مع رباعه انها قد عانت فى حياتها معاناة شديدة لتوفير سبل العيش لها ولأطفالها وذلك بعد أن تركها الزوج للعمل بإحدى الدول الخليجية - حيث كان يرزّل إجازة كل عامين ثلاث ليعود ويتركها دون نفقة لا هى ولا أطفالها ونظرا لعدم تعليمها ولعدم أجادتها لأى وظيفة أو عمل - فقد مارست كل الأعمال الشاقة المتدنية - إذ عملت بالحاجر لتحميل

سيارات الرمل والزلط - وعملت في البناء لحمل قصعة المونة وغيرها من الأعمال الشاقة - وأيضاً عملت في تنظيف الشوارع - وأيضاً في المذبح لتنظيف الأرض وغيرها من الأعمال العنية وكان ذلك كله من أجل توفير الحد الأدنى اللازم لاستمرار العيش لأولادها ولها - إلى حين عودة الزوج الغائب من السفر وقد انعكس ذلك جميعه عليها بالإرهاق المستمر البدني والنفسي وظهور ملامح الكبر والعجز والشيخوخة المبكرة عليها رغم صغر سنها وأيضاً خشونة الملامح والملمس إلى جانب آثار الأنيميا وسوء التغذية... الأمر الذي أظهرها وكأنها أكبر من سنها عشرات المرات وأفقدتها ملامح وجاذبية الأنوثة بالمعنى الاجتماعي التقليدي. أن حياة رابعة سليمان مطر - حكمتها التقاليد الاجتماعية المتخلفة السائدة سيما في المناطق الريفية البعيدة - فليس لها ولم يكن لها في أى لحظة حق الاحتجاج على ما يحدث فيها أو المطالبة بأى شئ من زوجها الذي كان - شأنه وكل الأزواج في تلك المناطق - صاحب السيادة المطلقة في المنزل وله الكلمة العليا والأوامر الناهية إلى جانب أن تشابك العلاقات الأسرية جعل من المستحيل إنحياز أسرتها ( بالمعنى الضيق ) لها وفي حالة نشوء أية خلافات بينها وبين زوجها - بل وأن محاولاتها للإحتماء بأسرتها في المشاكل السابقة - قد فشلت إذ لم ينصفوها وطالبوها بالطاعة والخضوع حتى لو أدى ذلك إلى إنسحاقها التام - بل وأعادوها جبراً إلى منزل زوجها بعد أن تركته عملاً بالمفهوم الاجتماعي السائد " من بيت الزوج للقبر ".

فلو تم ذلك الزواج لتحولت إلى خادمة للزوجة الجديدة - بل أن ذلك الزواج من شأنه أن يخرجها من المنزل ويحرمها من أطفالها أو يجعلها هي وهم بال منفق أو مأوى - بل أن ذلك الزواج كفيل بإضاعة كل سنوات عمرها التي أهدرتا في ذلك المنزل ومع ذلك الزوج - ويجعلها وطبقاً لذات القيم والتقاليد السائدة لا نفع منها ولا فائدة فيها.. وبالطبع فإن ذلك جميعه لم يدر بخلد الزوج الذي لم يتوقف إلا أمام رغباته في الإستماع بشابه صغيره بدلاً من الأخرى الدميمة القبيحة التي معه - ولما لا يفعل ذلك حق مطلق له لا يرده فيها أحد ولا يقيد شئ... بل أن الزوج وقت بدء في مقابلة تلك الشابة لم يهتم بتخبئة الأمر عن زوجته بل كان يعلنه إلى حد أنه عندما كان يقابل تلك الشابة كانت تعطيه يومياً وردة حمراء فيقوم هو بالإحتفاظ بها ووضعها في فراشه الذي ينام به مع



زوجته غيظاً لها ونكاية فيها - بل أنه لم يتورع على إدخال تلك الشابة إلى منزل الزوجية وقت غياب زوجته عنه ووجودها بالمستشفى بصحبة طفلتها الصغيرة للعلاج - حيث حكى لها أطفالها أن جارتهم الحسنة كانت تترد على المنزل أثناء غيابها بل وأحياناً كانت تعتدي عليهم بالضرب - وقد سبب لها كل ما تقدم - اضطراباً نفسياً كبيراً وضغوط جسيمة - أثرت على توازنها النفسي وإحساسها بالطمأنينة و الاستقرار - وذلك كله مصحوباً بتكرار الاعتداء الجسيم عليها قد ولد عندها حالة خوف مستمرة من زوجها وحالة خوف مستمرة على أبنائها وخشية فقدانهم أو حرمانها منهم - كذا حرمانها من زوجها الذي ورغم كل شيء كانت تحبه وتتمنى رضائه وإستمرار الحياة معه.

أن ما تقدم أنما بعض الملامح للظروف والملابسات التي أحاطت برابعة قبل ارتكابها الجريمة - والتي قد تلقى ضوء على ارتكابها للجريمة ذاتها... أما بشأن الجريمة وملابساتها وما حدث بعدها من وفي رابعة يمكننا أن نلاحظ الآتي :-

**\*\* أن الجريمة التي تمت في الصباح المبكر عقب عودة الزوج من عمله - حيث كانت هي مستيقظة تنتظره - وعقب مناقشة دارت بينهما حول وجود علاقة بجارته من عدمه.. وفي ذلك عدة ملاحظات :-**

**\*\* أنها طلبت منه أن يؤكد لها عدم وجود علاقة - إلا أنه رفض واستهزأ بها وعند إصرارها علي سؤاله عن علاقته بالسيدة الأخرى اعتدى عليها بالضرب أمام الأطفال بعصا خشية غليظة مما أحدث جروحاً وإصابات في جبهتها وذراعها..**

**\*\* أن الأمر تطور بينهما حتي صمم زوجها على طردها من المنزل وخروجها وعدم عودتها. وقد ادي ذلك لانهايارها التام ومحاولتها أثناءه عن تصميمه على طردها و بكاءها ورجاءها له - ثم تقبيل يده وقدميه أمام الأطفال - لكن ذلك كله لم يأتي بأي نتيجة. فما كان منها الا التذلل التام له ووعدده بعدم الحديث في الأمر لكن ذلك لم يشبهه عن عزمه فحاولت الحديث عن الأطفال واحتياجهم لها لكن ذلك لم يؤثر فيه - وصمم على خروجها من المنزل بل وزيادة في الضغط عليها " دعى على أولادها بالموت " فحاولت أن تؤجل نفاذ قراره أملاً في أن يغيره بعد أن يهدأ - بأن يتركها في المنزل حتى تشرب أبنيتها اللبن فسكب اللبن بقدمه**

وتوعدها  
 \*\* وقد تمثل توعده لها بالقتل بأن أحضر سكيناً كبيراً ووضعها أمامها وأمام أطفالها وهددها بأنه وبعد أن يصلى - أن وجدها فى المنزل لم تغادره سيقوم بقتلها - الأمر الذى أدخلها فى رعب شديد وفرع - وذلك لإحساسها بأنه سيقتلها فعلاً وكيف لا يفعل وقد اعتادت منه أن ينفذ حديثه ولا يعود عنه وإحساسها أن أمامها وقت قصير جداً للتصرف - فالصلاة مهما طال زمنها - لا يتجاوز دقائق سيما أنها صلاة الصبح ركعتين لا تزيد - فأحست أن أمامها خيارين لا ثالث لهما أما أن تخرج إلى الشارع بدون أطفالها محقة له غرضه فى طردها وهدم منزلها - أو أن تنتظر انتهاء من الصلاة ليقتلها - فحاولت وتحت الضغط العصبى درء هذا وذاك وبالطبع لم تستطيع التفكير السليم أو السوى - فكان ما فعلت.

\*\* أن رابعة - وبعد أن ضربت زوجها وفوجئت بموته - أصابتها لوعة عقلية لم تعرف كيف تفكر أو كيف تتصرف - فقد تنبّهت أن موته يعنى انتهاء حياتها وضياعها وتشرّد أطفالها - وأيضاً ونظراً لعدم مسابقة تخطيطها للجريمة أو تفكيرها فيها - وقد ترتب على ذلك :

أ) أصابتها بنوبات بكاء هستيرى.

ب) محاولاتها المتكررة للإنتحار سواء فى منزلها أو منزل شقيقها بالسّم وشرب " البوتاس " - وإنقاذها بواسطة أطفالها وأخيها.

ج) عجزها عن تخبئة الجثة بعد أن تملكها رعب شديد وخوف من إحساسها بجسامة فعلتها وإحساسها بأنها ستقتل بالضرورة..

د) ترك جثة زوجها يوم بأكمله حاولت أثناءها قتل نفسها وإذ فشلت - فكرت فى مداراة الجثة لكنها عجزت من حملها لثقلها فلم يكن أمامها وهى تحت الفرع و الإضطراب النفسى والعقلى إلا أن تقوم بتقطيعه لتتمكن من تخبئته قطعاً صغيرة.

وقد يثير البعض شكوكاً ذلك الأمر وبغزى قيامها بتمزيقه إلى رغبتها فى الإنتقام - ورغم عدم قبول ذلك الأمر إلا أنه متصور بسبب عنف الضغوط الإجتماعية والأسرية التى تعرضت لها - أو يعزى ذلك إلى توحشها - وهو أيضاً أن كان غير مقبول إلا أن تصرفها مع زوجها بكل مفرداته كان

رد فعل عنيف لأفعال متتابعة متلاحقة تمت معها أكثر عنفاً وضراوة وقسوة..

**\*\* أن رابعة - أصابها وبعد موت زوجها - وإدراكها لحالة الإهيار المؤكد التي ستلم بأسرتها وبها - أصابها رغبة مؤكدة في إنهاء حياتها وتمثل ذلك واضحاً بشك ظاهر في ليس فقط محاولتها للانتحار - بل وأيضاً في الإدلاء طواعية بإعترافات تفصيلية سواء تم ذلك بوعى منها أو بغير وعى - بل وبالموافقة حتى على الأقوال التي نسبت لها في النيابة ولا يتصور أن تصدر منها أو عنها - وذلك تعبيراً عن رغبتها في إنهاء حياتها وعدم إكترائها بما يحدث حولها - أو تعبيراً عن ما أصابها من مرض نفسي وعصبى ظهر بشكل جلي بعد ارتكابها الجريمة وإن كان ذلك لا ينفي سابقة إصابتها به حتى قبل ارتكاب الجريمة.**

فقد " بصمت " في النيابة على الأقوال المنسوبة لها - بأنها تعترف بمحض إرادتها رغم استحالة صدور ذلك القول منها وفقاً للمستوى الثقافي المتدنى - وكذا نفت مرضها النفسي والعقلي - رغم عدم صلاحيتها لذلك فقد كان المقصور من سؤاها عن ذلك الأمر أحكام حبل المشنقة حول رقبتها - سواء بإدراك أو بغير إدراك نفت ذلك الأمر كذا " بصمت " على ما يفيد توافر نية القتل لديها بالمعنى القانوني " نية إزهاق الروح " تأكيداً منها لارتكابها جريمة القتل العمد - رغم أن أقوالها السابقة والواردة بمحض الشرطة وقت تسليم نفسها لم تكن تفيد ذلك - بل أنها لم تكتفى بالموافقة على القتل العمد بل وأيضاً تحدثت عن ركن سبق الإصرار كظرف مشدد - وأيضاً قامت بنفي قيامها بالدفاع الشرعي عن نفسها - وذلك كله يبين منه :

**\*\*\* أن النيابة العامة عند تحقيقها لتلك القضية - تعرفت كسلطة إتهام فقط بمحشد الأدلة ضد المتهمه للنيل منها وليس كسلطة تحقيق هدفها الكشف عن الحقيقة أى ما كانت لصالح المتهمه أو ضدها...**

**\*\*\* أن النيابة العامة - وضعت أمامها تصور للجريمة باعتبارها قتل عمد مع سبق الإصرار - وحاولت أستطاق المتهمه للأعتراف التفصيلي وفقاً لذلك التصور مستغلة في ذلك جهلها بالفروق الفنية الدقيقة بين القتل العمد والضرب المفضي إلى موت - وأيضاً مستغلة أعترافها بأنها " موته " بالمعنى العام الدارج لذلك الأمر - أى أنها ارتكبت معه فعلاً**

ترتب عليه موته - محاولة زجها إلى الاعتراف التفصيلي بالجريمة بمعناها القانوني متكامل الأركان - بل وأثناء التحقيق مع المتهمه كانت تظهر ثغرات يمكن الاستفادة أو الإرتكان عليها لتفسير ما قامت به من سلوك - كالحديث عن الإعتداء عليها من ان الجنى عليه قبيل أعتدائه عليه مما قد يفسر سلوكها كحالة دفاع عن نفسها - إلا أن النيابة وبدلاً من تحقيقها لذلك الأمر ومحاولة أستجلاء الحقيقة فيه - تعمدت توجيه أسئلة إيجابية للمتهمه بغرض نفي ذلك الأمر....

وخلاصة ما تقدم جميعه - أن المتهمه ومنذ تسليم نفسها للشرطة عقب إرتكابها الجريمة قد تعرضت لضغوط مختلفة الأشكال شاملاً ذلك جميع الإجراءات التي تعرضت لها...

ومن جماع ما تقدم يبين ان رابعه سليمان مطر - عاشت حياتها قبل إرتكابها لجريمتها ضحية لكافة الظروف الاجتماعية :- سواء بحرمانها من التعليم - الأمر الذي ترتب عليه عدم تأهيلها لأى نوع من الأعمال المنتظمة أو المستقرة. سواء بحرمانها من حقها في اختيار الزوج - وما ترتب على ذلك من حرمانها من حقها في رفض إستمرار الحياة أو قبولها. سواء بحرمانها من الحياة الأسرية المستقرة - بالقبول الإجتماعى لترك زوجها لها سنوات طويلة باحثاً عن عمل ورزق في بلد آخر وما ترتب على ذلك من كبت نفسى وجنسى - ناهيك من تحميلها المسؤولية المطلقة لرعاية أطفالها وتوفير سبل العيش لهم الأمر الذى اضطرها للقيام بكافة أنواع الأعمال المتدنية الرخيص للحصول على الحد الأدنى للمعيشة.. وأيضاً هددت بالنبد المترتب على زواج زوجها بأخرى شابة وصغيرة وهو نوع من الإعدام المدنى إذ أنه بناء على ذلك الزواج تفقد أقل القليل من حقوقها المتبقية لها. الأمر الذى حولها إلى " جاني " من وجهة النظر الاجتماعية والقانونية - إذ ترتب على كل ذلك - وما نتج منه من آثار وتشوهات نفسية - أو بادرت وفي لحظة عجزت فيها عن التوائم مع كل تلك الضغوط وعلى سبيل الدفاع عن نفسها أن قامت بضرب زوجها مما أدى إلى موته - وكان ذلك في لحظة غير واعية أو مدركة للنتائج المتوقع حدوثها على أثر ذلك - بأن تفقد أطفالها وتهدم حياتا وتفقد حتى زوجها الذى أفنت حياتا ثم أجل الحفاظ عليه والاستمرار معه - إلى جانب الإدانة الاجتماعية العنيفة - والإدانة القانونية أيضاً. بل أن رابعة سليمان مطر - قد أديننت اجتماعياً وبشكل جماعى دون انتظار لحكم المحكمة



دون تقريراً واعتباراً لظروفها أو ملابسات إرتكاب الحادث - وإذا كان قتل الزوجات لأزواجهن مدان اجتماعياً على نحو سابق وبشكل مبالغ فيه عن قتل الأزواج لزوجاتهم والذي قد يبرر أو يفسر اجتماعياً كدفاع عن الشرف أو العرض أو غيره - فإن ما صاحب جريمة رابعة من ملابسات تمثلت في تمزيق الجثة قد أدى إلى تعميق تلك الإدانة الاجتماعية إذ لم يحاول المجتمع تفسير ذلك الأمر إلا باعتباره نوعاً من الوحشية الفطرية المستهجنة وليس باعتبار سلوكها نتيجة لضغوط اجتماعية قاهرة - فقد تم استسهال الأمر بإدانتها وطلب عقابها على نحو يتر تلك الظاهرة من المجتمع في محاولة لتناسي وتجاهل إمكانية تكرارها مادامت تلك الظروف قائمة ومستقرة ويتعرض لها الكثيرات غير رابعة..

وقد امتدت كل ملابسات حياة وجريمة رابعة ونتائجها بتأثير غاية في السلبية على أولادها إذ عاشوا معها حياة القلق قبل استقرار أبيهم معهم وأثناء سفره - كذا شاهدوا وبشكل متكرر اعتداءات أبيهم على أمهم بالرب العنيف مصحوباً بذلك بالشتم البذيء أيضاً لاحظوا - سيما كبارهم - نشوء العلاقة بين أبيهم وجارهم الحسنة الصغيرة - ووقعوا في تناقض تبرير ذلك وفهمه باعتباره حقاً مطلقاً لأبيهم حسب تصوره - أو باعتباره سلوك مستهجن ومرفوض حسب تصور والدتهم.. بل وأيضاً امتد ذلك إلى حضورهم المشاجرة الأخيرة التي وقعت بين أبيهم وأمهم والتي تبادلا فيها الاعتداء والتي أنهت بموت أبيهم - وشاهدوا جثته وقاموا بمسح دمائه المتناثرة في المكان - وهو جميعه أمر غاية في الصعوبة والمشقة.. بل شاهدوا محاولات أمهم المتكررة للإنتحار عقب وفاة أبيهم الأمر الذي أدخلهم في حالة رعب عنيفة من فقدان أمهم أيضاً ما أدى على إصابتهم بنوبات بكاء هستيري وفقدان إحساسهم بالأمان بشكل مطلق... وزاد من ذلك كله - سؤلهم في النيابة عن تفاصيل الحادث وكيفية ارتكابه أكثر من مرة و أسترجاع دقائقه ومحاولة أشهادهم على والدتهم وإدانتها بأقوالهم وإتمام المواجهات بينها وبينهم وهو المر الشاق على الأطفال والذي من شأنه أن يترك نتائج نفسية خطيرة بهم لا يمكن تصور حجمها أو أثارها... بل و امتد ذلك الأمر إلى استدعائهم أمام قاضي المعارضات وقت تجديد حبسها لسماع أقوالهم ضدها - مما أحدث ضرراً جسيماً بها وبهم... وأضيف إلى ذلك جميعه أنه وبعد إرتكاب رابعة لجريمتها بقي الأطفال في حضانة خالهم - شقيق والدتهم - إلا أن أهل



الزوج المتوفى أصروا على أخذ الأطفال للإقامة لديهم - ونظراً لوجود صلة القرابة بين المتهم والقَتيل ولتشابك الموقف وتعقده فقد وافق أهلها حيث قام أهل الزوج بمنع الأطفال من رؤيتها وحرمانهم منها على جانب إمكانية تصور الجو العادي لها والموجود بمنزل أهل القَتيل والآثار المترتبة على الأطفال من ذلك ومحاولة خلق كراهية لها ورعب منها بنفوسهم...

( ملحوظة اغسطس ٢٠٠٨ - حضرت مع رابعه سليمان مطر متطوعه للدفاع عنها وقد قابلتها أكثر من مره اثناء التحقيقات معها في النيابة بعد ارتكاب جريمتها واشهد انها كانت شارده الذهن عاجزه عن التفكير عن التفاعل مع الاخرين ورغم هذا - اجابت امام المحكمه اكثر من مره عن قيامها بقتل زوجها كان انتباهها لذلك كان الحقيقه الوحيدده التي تتذكرها - وقد دفعت منذ اللحظة الاولى امام المحكمه بانعدام مسئوليتها الجنائيه عن الجريمه التي ارتكبتها وطلبت باحالتها للطب الشرعي للكشف عن قواها العقلية وقد استجابت المحكمه للدفاعي واحالتها للطب الشرعي الذي قدم اكثر من تقرير يفيد مرضها العقلي وانعدام مسئوليتها الجنائيه وطعنت النيابة العامه علي تلك التقارير وطلبت احوالتها للجنة ثلاثيه للكشف عليها وفعلا شكلت لجنة من الطب الشرعي برئاسة الدكتور احمد عكاشه كبير الاطباء الشرعيين النفسيين وكشفت علي رابعه وقيمت حالتها الصحيه والنفسيه وانتهت لانعدام مسئوليتها الجنائيه وفعلا حكم بانعدام مسئوليتها الجنائيه ( بمشابه البراءه ) واودعت مصحة للأمراض العقلية )..... دراسه حاله عن العنف الاسري والاجتماعي تمت عام ١٩٩١.....

## كلمه واحده عن مصالح الاطراف الثلاث

اصدرت محكمه استئناف المنصوره في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨ من الدائره الشرعيه حكما سمح للاب باصطحاب ابنه للمبيت معه يومين في الشهر !!! واركن الحكم علي مااسماه ( مصلحه الصغير ) واورد في حيثيات الحكم انه ( رغم انه لا يوجد قانون ينظم ذلك الامر الا انه..... ) وهذا استحدث الحكم امرا لم ينص عليه في اي قانون وقرر ان يطبقه علي طرفي الدعوي امامه ويمنح احدهما حقوقا علي الطرف الاخر دون مبرر قانوني مفهوم !!! ولان وظيفه القضاة ليست استحداث القوانين او النصوص او التشريعات بل وظيفتهم تطبيق القوانين التي يلزم الدستور ووظيفتهم بتطبيقها، فان حكم تلك المحكمه اقترب من العدم بالمعني القانوني بكل مايترب علي ذلك من اثار واقعيه وقانونيه !!! واصعب ما في ذلك الحكم انه لا توجد اليات قانونيه مفهومه لتنفيذه.. وطبعا الحكم لم يقترب من تلك المنطقه الواقعيه في تطبيق منطوقه !!! السماح للاب باصطحاب ابنه للمبيت معه !! كيف سيأخذ الاب الطفل وماهي الوسيله القانونيه التي ستثبت انه اخذه من الام وماهي الآليه القانونيه التي تلزمه بارجاعه لأمه !!! وماهو العقاب القانوني علي الام التي لن تطبق ذلك القانون !!! وهل لو اخذ الاب ذلك الطفل ولم يعيده لأمه يعتبر مرتكباً جناحه خطف الصغير واذا كان لا يوجد وسيله لاثبات ان الاب اخذ ابنه فما هو الحال اذا اخذ الصغير وانكر انه اخذه وماهي الضمانات القانونيه ان يبيت الاب الصغيره ويعيده لأمه ماذا لم سافر به ماذا لم خرج به من نطاق المحافظه ماذا لو ماذا لو ماذا لو؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ ان مصلحه الصغير جديره بالرعايه والاهتمام لكن في مسائل الاحوال الشخصيه هناك مصالح لاطراف ثلاث الاب والام والصغير ويتعين علي اي قانون او حكم ان يوازن بين المصالح الثلاث ويعمل علي رعايتها كلها !!! والحقيقه ان موضوع رؤيه الاطفال في ظل قوانين الاحوال الشخصيه الحاليه ليست الا امرا

كثيما رهيبا يخلق البؤس للاطراف الثلاث الاب والام والصغير...  
 لكن تغيير القانون او استحداث نصوص جديده في ذلك الشان  
 يتعين ان تراعي بدقه وحرص متناهي مصالح الجميع وان يوفر  
 ضمانات لجميع الاطراف بعدم الافتئات علي حقوقها او  
 تضييعها!!!! قوانين الرؤيه تحتاج لرؤيه مبدعه تنظم العلاقه بشكل  
 ايجابي يحقق مصالح الصغير ويراعي مصالح الام والاب!!!! فهل  
 لدينا في هذا الوطن مبدعين قادرين علي استحداث مثل تلك  
 النصوص؟؟ ام ان التعديلات الجديده لن تخلق الا مزيد من  
 المشاكل الواقعيه الكارثيه ومزيد من الخلافات والقضايا؟؟؟؟؟؟  
 وهنيئا للمحاميين!!!!

## المعوقات الواقعية امام النساء للاستغال بالقضاء

لماذا لم تشتغل النساء بالقضاء ولم تعتنى - حتى الان - منصته!! سؤال يبحث عن إجابة دقيقة وسط الكثير من الفرضيات التي تطرح نفسها كأجابة حاسمة لذلك السؤال وهي فرضيات لم يناقشها احد ولم يجهد الكثير نفسه في تأملها، بل قبلها المجتمع وكأنها الحقيقة ذاتها وركن إليها وتجاهل السؤال وإجابته الحقيقية!!

لكن لأن تلك الفرضيات - من وجهة نظري - ليست الحقيقة، فأنا نحاول في تلك الورقة الاقتراب من الحقيقة عن طريق القراءة الجادة للواقع وما يحدث فيه !!

وفي البداية يلزم أن أوضح أن هذه الطريقة ليست بحثاً بالمعنى المتعارف عليه، وليست دراسة نظرية أكاديمية وإنما هي تضع بعض الظواهر الاجتماعية تحت مجهر التأمل الجاد وصولاً لتحديد محاور لمناقشة الأمر بهدف تحديد المشكلة الحقيقية ومن ثم محاولة الوصول إلى حل لها...

### ١- هل النساء لا يصلحن للأشتغال بالقضاء؟!!!

يفترض المجتمع - دونما الأرتكان على مبررات حقيقية واقعية - أن النساء لا يصلحن للأشتغال بالقضاء والجلوس على منصته وأن إنعدام تلك الصلاحية إنما يأتي من طبيعة تكوينها النفسى والجسدى والبيولوجى، والحقيقة أن المجتمع يخلط هنا بين عدم الصلاحية المدعى بها وبين عدم التقبل الواقعى الحقيقى للخضوع لأحكام النساء وسلطتهن تلك التى قد تنشأ وتقوى بسبب اشتغالهن

بالقضاء، وعدم التقبل والرفض المجتمعي هذا إنما يواريه المجتمع ولا يفصح عن أسبابه الحقيقية عن طريق ترويج حجج زائفة تفيد كلها بعدم صلاحية النساء لتولى مثل هذا المنصب الخطير..

وعدم الصلاحية المدعى به - حسبما أرى - إنما يرتكن - في حقيقة الأمر - على مجموعة من الأعراف والمفاهيم الاجتماعية والتي تروج لفكرة أن النساء لا تصلح لتولى منصب القضاء بسبب طبيعتهم وتكوينهن الذاتى - المختلف بالطبع عن طبيعة وتكوين الرجال الصالحين لتولى ذلك المنصب وكل المناصب - حيث تشكل سطوة تلك الأعراف والمفاهيم على عقول المجتمع وأفراده حجر عثرة في طريق النساء لولوج ذلك المجال الخطير والعظيم إذ تتبنى تلك الأعراف والمفاهيم الاجتماعية نظرة متدنية للنساء ولدورهن في المجتمع وقدراتهن وإمكانياتهن الحقيقية وتقوم على فكرة ضمنية مفادها أن النساء عموماً - وليس فقط في مجال القضاء - هن الأدنى والأقل قدرة والأقل جهداً والأكثر إنفعالاً والأكثر توتراً وهى جميعها نقائص لصيقة بطبيعة النساء ستنال من صلاحيتهن لمباشرة هذا العمل وستنعكس - سلباً بالضرورة على طبيعة هذا العمل الخطير..

والحقيقة أن المجتمع لم يفكر في الأسباب الحقيقية التى تحول بينه وبين تقبل اشتغال النساء بالقضاء، بل اكتفى المجتمع بإدعاء الحجج الوهمية والتمسك بها والترويج لها لتبرير رفضه لأشتغال النساء بمثل هذا العمل السيادى الخطير، فكانت الحجج المجتمعية ذريعة للرفض والادعاء بعدم الصلاحية المفترض وليست سبباً حقيقياً له..

وتأتى الحجة الأولى المناهضة لإشتغال النساء بالقضاء فى ثوب أدعاء الرحمة بالنساء والرافة بحالهن " فالعمل القضائى عمل شاق مرهق وله طبيعة خاصة ويقتضى كثرة الأسفار والتنقل والإقامة فى المناطق النائية ويفترض العمل القضائى اختراق المجتمعات المغلقة والمتحفظة والتعامل مع صنوف مختلفة من البشر وطبقات اجتماعية متباينة بل ويستوجب أحياناً السهر أو حتى المبيت خارج المنزل ويفترض التعامل مع عتيدى الإجرام والخارجين على القانون وأحياناً



المختلين عقلياً، بل ويتطلب العمل القضائي معاينة الجثث وأماكن ارتكاب الجرائم وأستجواب مرتكبيها بطبيعتهم الشريرة المنحرفة " وهو ما لا يقبل المجتمع من نسائه الرقيقات و " نصفه الحلو " الخوض فيه والتعرض له !!! والحق أن تلك الحجة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب، فالمجتمع سبق وتقبل غرق النساء في مستنقعات العمل الشاق على اختلاف طبيعته - دون أكثراث بهن ودون رافة بحاهن أن صح التعبير - فالنساء تعمل في المصانع و المؤسسات الصناعية الكبرى والصغرى وتعرض لمشقة العمل اليدوى وصعابة التعامل مع الماكينات المتوحشة وإنعدام الأمن الصناعى واستنشاق الغازات السامة وهو ما لم يطرف جفن المجتمع له، على العكس تقبل المجتمع أيضاً قيام النساء بأعمال مختلفة لا تخلو من المشقة والصعوبة، فهاهى النساء تعمل كطبيبات - فى مختلف التخصصات الطبية وتمارس العمل فى المستشفيات وغرف العمليات وتعاین الجثث، وهى النساء كمهندسات تعمل فى المصانع المختلفة بما فيها الصناعة الثقيلة وهاهى تقف فى مواقع العمل الهندسية المختلفة وهى جميعها أعمال لا تقل مشقة عن العمل القضائى لكن المجتمع تقبل قيام النساء بها دون الاشتغال بالقضاء !! أيضاً تقبل المجتمع خروج النساء من منازلهن والتأخر والمبيت خارج المنزل كممثل الممرضات والطبيبات وتقبل سفرهن خارج البلاد وأقامتهن بعيداً عن الوطن كممثل السفيرات وعضوات السلك الدبلوماسى بل وتقبل - بسبب السفر أيضاً - ترك النساء لأسرهن وأطفالهن كممثل السيدات اللاتى تعرن للعمل بالدول العربية أو تلك اللاتى تدرسن أو تعمل بالدول الأجنبية بل أن التعامل مع عتيدى الأجرام ومعاينة الجثث والتقارير الطبية والتعامل مع المدمنين وتجار المخدرات أمراً تتعرض له النساء من المشتغلات بالقانون كالحاميات والطبيبات الشرعيات وغيرهن..

أما الحجة الثانية المناهضة لأشتغال النساء بالقضاء ترتكن على ما يسمونه عاطفية المرأة وشدة أنفعالها، فالمرأة كائن عاطفى رقيق المشاعر مرهف الحس، وهى صفات تحول بينها وبين التجرد وعدم الإنحياز والحياد، وتسبب - وقت الفصل فى القضايا وإصدار الأحكام - انحيازاً غير مقبول - من وجهة نظر الرجال - فضلاً عن

هذا فإن المرأة سريعة التأثر كثيرة البكاء جياشة الأحاسيس وهو أمر سيظهر على ملامحها ويسمح للمتقاضين بالتلاعب بها وبأحكامها والنيل من هيبة المنصة، أيضا يرى المجتمع أن النساء قابلة للتأثر بالمشاهد العنيفة والفرع منها وأيضا قابلة للإبتزاز العاطفى والنفسى، وهو أمر يحول بينها وبين الحكم الصائب المتجرد وحسن تقدير الأمور ووزن الأدلة، فالنساء - حسبما يرى المجتمع - تنظر للدنيا بقلوبها تاركة العقل ورجاحته للرجال.. بل ويرى المجتمع أن رهافة الحس و التأثر بالآخرين نقيصة تنال من قدرة النساء على ممارسة الأعمال الجادة مثل الاشتغال بالقضاء..

وتأتى الحجة الثالثة المناهضة لأشتغال النساء بالقضاء لتستند على الطبيعة البيولوجية للنساء وأختلافها عن الطبيعة البيولوجية للرجال كحائل بين النساء وبين منصة القضاء، حيث يرى المجتمع أن الظروف التى تمر بها النساء شهريا تؤثر على حالتهم العصبية والمزاجية وتنال من استقرارهن العاطفى وحالتهم العقلية بما من شأنه أن ينال من قدراتهن العملية فى مباشرة أعمالهن ويؤثر فى تصرفاتهم وينال من عقلانيتهما ويرى المجتمع أيضا أن الحمل والولادة من شأنه أعاقا النساء عن ممارسة عملهن بما يتطلبه ذلك الدور البيولوجى والاجتماعى من جهد وتفرغ لرعاية الأطفال بل ويسخر المجتمع من القاضية " الحامل " أو تلك التى ترعى أطفالها وتنشغل بحالهم باعتبار أن المتقاضين لن يحترموها ولن يخضعوا لسلطتها بل ولأن حالتها الصحية ستحول بينها وبين ممارسة عملها بشكل واقعى جاد، باختصار يرى المجتمع أن الطبيعة البيولوجية للنساء وممارستهن لدورهن البيولوجى بالحمل والرضاعة أنما نقيصة نسوية ستتسبب فى السخرية من هيبة المنصة والجالسين عليها..

أما الحجة الرابعة المناهضة لأشتغال النساء بالقضاء أمنا تنبثق من الطبيعة النسوية ذاتها، فالنساء فى ذاتهن مثيرات للرغبات والأغواء سيما أن كانت نساء جميلات أو حتى متوسطى الجمال، فوضع هؤلاء النسوة على المنصة أمرا ماسا بالمنصة وأحترام المتقاضين لها، بل وينحرف البعض إلى حد تصور مغازلة النساء

القاضيات من قبل المتقاضين والمحامين، وينحرف البعض أكثر ويغالى في تصوراته المريضة فيخشى من مكنه إقامة علاقة خاصة بين النساء القاضيات وبين المتقاضين أو المحامين وهو أمر من شأنه النيل من هبة المنصة والتأثير على الأحكام ووصمها، بل يشخص البعض ببصره بعيداً قلقاً من ثياب النساء القاضيات ومظهرهن وشكلهن العام وتبرجهن وأثر ذلك كله على المنصب الرفيع اللاتى يعملن فيه !! وكأن الأنوثة نقيصه وعار يلزم وأده بل وهو أغواء واغراء لا بد من محاربته وشر لا بد من التصدى له، بل وكأن الرجال في هذا المجتمع لا يفكرون إلا في صيد النساء والاستحواذ عليهن، بل وكأن المجتمع كله خلغ عقله ورأسه وانصرف إلى المغريات لا يفكر إلا فيها ولا يحلم إلا بها فإذا كان محراب العدالة هو المحراب المقدس فيلزم حمايته من الغوايه وتطهيره من الغاويات !!!

وهكذا على سند من تلك الحجج جميعها يرى المجتمع ان النساء لا يصلحن للأشتغال بالقضاء..

والحقيقة أننى أرى أن جميع الحجج التى سقتها أعلاه، إنما هى حجج واهية عارية من سندها الحقيقي، تنبعث من مصدر واحد، ألا وهو تدنى النظرة الاجتماعية للنساء وهى جميعها حجج ينال من مدى جديتها ويرد عليها الممارسة الواقعية للنساء واسهاماتهن الحقيقية فى كافة مجالات وميادين النشاط والعمل ليس فقط فى مصر وإنما فى دول العالم قاطبة، فقد عرجت النساء على جميع الوظائف وكافة الأعمال الشاقة وغير الشاقة الجهد وغير الجهد المتخصصة جداً والتى تتطلب علماً متميزاً والعادية جداً التى لا تتطلب أى ملكات مميزة خاصة، بل وقامت النساء بجميع الأعمال اليدوية والذهنية وأدارت المؤسسات والوزارات وحققن نجاحات مرموقة متميزة فى المجالات العلمية والعملية بصرف النظر عن مشقة العمل أو جمال المرأة أو وضعها البيولوجى أو غيره من الحجج أعلاه.. وهو ما يدفعنا جميعاً إلى ضرورة الخوض الجاد فى مناقشة تلك الحجج وتفنيدها وإعادة صياغة المفاهيم الاجتماعية السائدة الخاصة بذلك الأمر وصولاً إلى رفع العوائق الاجتماعية والعثرات المصطنعة من

أمام النساء وصولاً إلى إعتلائهن منصة القضاء واللاتى يستحقونها  
وعن جدارة وبحق !!!

## ٢- الدور المجتمعي المقبول للنساء وتناقضه والجلوس على منصة القضاء

قسم المجتمع - ولأسباب تاريخية عميقة الجذور - الأدوار  
الاجتماعية بين الرجال والنساء، فأختص الرجال بالسلطة والسطوة  
وأختص النساء بالتبعية والخضوع وقبل المجتمع بغير غضاضة كافة  
أشكال السلوك الفردي والاجتماعي التي تنال من المرأة وتحط من  
قدرها وتكرس تبعيتها وتزيد أنسحاقها وتحرمها من ممارسة أيا من  
حقوقها المقررة لها شرعا وقانونا، بل واعتبر المجتمع أن خروج  
النساء عن ذلك الدور الاجتماعي المفروض عليها تمردا يلزم سحقه  
والتنكيل به ومحاصرته كنموذج سيء فاشل يلزم نبذه..

وقد نتج عن تقسيم الأدوار الاجتماعية بين الرجال والنساء  
ترسيخ نظرة المجتمع للمرأة باعتبارها كائن خاضع وتابع للرجل،  
وهذه التبعية للرجل مؤسسة على افتراض أنها كائن أضعف وأقل  
منه، دون أن يبين أحد معنى ذلك أو سببه، فهي افتراضات راسخة  
ثابته منذ قدم الزمان، حيث توارثتها الاجيال المختلفة المتعاقبة دون  
أمعان النظر فيها للبحث عن معناها أو سبب انتشارها والمصلحة  
وراء ذلك وفيه...

وإذا كانت الحقيقة التي لا ينكرها أحد أنه هناك اختلافات بين  
الرجل والمرأة فإن تلك الاختلافات ليست من صنع أي منهما، ولا  
تعد ميزة لأي منهما على الآخر وليست في صالح أي منها أو ضده،  
بل هي محض اختلافات بيولوجية، لكن هذه الاختلافات البيولوجية،  
صنع منها المجتمع سندا للسيطرة والهيمنة من قبل الرجل ومبررا  
للخضوع والتبعية من قبل المرأة من ناحية أخرى.. وعلى سند من  
هذه الاختلافات، صاغ المجتمع أفكاره وأعرافه وقيمه التي أفرزت  
التفرقة في الأدوار الاجتماعية - سאלفة البيان - كسلوك طبيعي



يتعايش معه المجتمع ويقبله ويرسخه، بل ويدافع عنه وعن كل نتائجه وأثاره بحدة وحماس منقطع النظير.

وإذا كان الرجل ككائن إجتماعى، بصرف النظر عن موقف الرجل الشخص، له مصلحة مباشرة وواضحة فى بقاء تلك التفرقة، لأنه وبسببها يتمتع بحقوق واسعة على حساب المرأة فإن الملفت للنظر أيضا أن المرأة ككائن إجتماعى تقبل تلك التفرقة وتتعايش معها بل وكثيراً ما تدافع عنها وتدين أى تمرد عليها أو رفض لها، باعتبار أن تلك التفرقة سنة الحياة الواجبة الأتباع والتي سار عليها الكون منذ نشأته وسيظل عليها إلى نهايته.. وفى سبيل تحقيق الهيمنة الكاملة لتلك الأعراف والتقاليد والقيم، يستخدم الرجل ككائن إجتماعى، مؤيداً بالمجتمع كشخص معنوى، كافة الطرق والأساليب المتصورة التى تعمق من تلك التفرقة وتضمن الخضوع والأنسحاق الكامل للمرأة، التى هى أيضاً تشارك فى ذلك - فى معظم الأحوال - دون تضرر..

فالمرأة بحكم دورها الاجتماعى كأم وزوجة وأبنة وبحكم الأعراف الاجتماعيه المهيمنة هى التابع لسلطة الرجل الأب الأخ الزوج وأحياناً الأبن، والمرأة هى المفعول به والرجل هو الفاعل، المرأة هى التى تطيع ولا تأمر، وتتبع ولا تتبع، تنفذ القرارات ولا تفكر فيها، هى الخاضع للسلطة العائليه والمؤتمر بأوامرها فكيف لها أن تجلس على المنصة العالية تمارس العمل السيادة العظيم وتصدر الأحكام على الرجال وتعاقبهم وتأمر بحبسهم، أن تلك الوظيفة بصلاحياتها تتناقض والدور الاجتماعى المقبول للنساء، ذلك الدور الذى يبذل المجتمع كل جهده للحفاظ عليه وترسيخه !!! لذا أتصور أن حواراً مجتمعياً واسعاً يلزم خوضه حول الدور الاجتماعى للنساء وتوسيعه وتغييره بما يصحاح ذلك من تغيير فى الأفكار والمفاهيم بما يجعل تقبل المجتمع لسطوة النساء ولو من فوق منصة الحكم أمراً ممكناً ولو بعد حين !!!



### ٣- القضاء وانفراد الرجال بالمنصة

على الرغم من كثرة عدد الخريجات من كليات الحقوق منذ سنوات طويلة وحتى الآن إلا أن الجلوس على منصة القضاء لم يكن من ضمن أحلام الخريجات الوظيفة، فحتى وقت قريب كانت منصة القضاء ذكورية الطبيعة، لا يتصور أن تجلس عليها النساء لكل الأسباب التي سبق شرحها أعلاه، بل أن الاساتذة - نساء ورجال - في كليات الحقوق لم يتطرقوا إلى حدوث تمييز واقعي حال بين جلسو النساء على منصة القضاء وأيدوا أو رفضوا ذلك التمييز، فكان التجاهل المجتمعي لهذا الأمر أحد أسباب تكريس سيادته إلى حد اعتبار المطالب بتغيير ذلك الوضع - وحتى وقت قريب - إنما مطالباً بما يخالف نوااميس الطبيعة المألوفة، وكان من ضمن أسباب ذكورية منصة القضاء، أن الرجال قد انفردوا - مع كل التوقير والاحترام والإجلال لكافة جهودهم وأعمالهم ومفاخرهم - بالعمل في الهيئات القضائية مما أشاع مناخاً اجتماعياً مفاده أن العمل القضائي عمل ذو طبيعة رجولية لا تصلح له النساء ولا يقوين عليه، وهو المناخ الذي دعمه أصرار الهيئات القضائية على أغلاق دوائرها في وجه النساء دون سند دستوري أو تشريعي أو شرعي مما روج لفكرة أن اشتغال النساء بالقضاء فكرة غير مقبولة لدى الهيئات القضائية ذاتها...

وقد حرصت الهيئات القضائية على نقاء منصتها من النساء وحالت بين تسللهن إلى محراب العدالة، فإذا ما أنتهت النساء منذ سنوات قريبة إلى أهمية الغاء التمييز الحاصل ضدهن بشأن منعهن الواقعي من الاشتغال بالقضاء وهو الانتباه الذي تقدمت على أثره بضعة خريجات من كلية الحقوق من المتميزات علمياً والخاصات على أعلى الدرجات للألتحاق بالهيئة القضائية، حتى تصدت لهن الهيئات القضائية عن طريق مفهوم " الملائمة " ذلك المفهوم المطاطي غير الدقيق غير القانوني جمال الأوجه متعدد التفسيرات هو المبرر الواقعي لعدم إتاحة الفرصة للنساء للاشتغال بالقضاء وباعتبار أن لذلك المفهوم قوة وثقل واقعي يتيح له تعطيل أحكام الدستور

والشريعة والتشريع وأغلاق الابواب المفتوحة في وجه النساء وتكريس التمييز ضدهن بالحرمان من ممارسة حقوقهن الدستورية والشرعية والتشريعية.. وإذ كانت الأعراف والمفاهيم الاجتماعية المعادية للنساء تتلاقى ومفهوم الملائمة في النتيجة ويضعها معا العراقيل في طريق النساء أمام اعتلاء منصة القضاء وهو أمر يقبله العامة وغير المتخصصين بل ويتوافقون معه إلا أن ذلك التوافق لا يصلح سندا لرجال الهيئات القضائية في موقفهم الراض للنساء بالأشتغال بالقضاء وهم حماة القانون والشرعية والمدافعون عن الدستور والمطبقين للقانون، فلا يمكن أن يقبل منهم موقف راسخ متكرر على سند من مفهوم مطاطي لا يكرس إلا التمييز المجتمعي ضد النساء!! وهو أمر قد يفهم من العامة ولكن لا يمكن قبوله أو فهمه من حماة القانون ورجاله !!

#### ٤- الاجتهاد الفقهي الواجب وأشتغال النساء بالقضاء

لا يمكن التصدي للمبررات الاجتماعية التي تحول بين النساء والجلوس على منصة القضاء دون التطرق إلى ما يشيعه البعض من أن الشريعة الإسلامية ترفض أشتغال النساء بالقضاء وعلى الرغم من كوني لست متعمقة في الشريعة الإسلامية وأحكامها، إلا أن أشتغال النساء بالقضاء في العديد من الدول العربية والإسلامية، يشير إلى أن غالبية المدارس الفقهية الإسلامية تجيز ذلك، وإلا كيف نفسر أشتغال النساء بالقضاء في إيران وباكستان وهي دول إسلامية، وأشتغالها بالقضاء في سوريا وتونس وليبيا و الأردن والجزائر ولبنان والسودان واليمن دون أن يكون ذلك مسموحا به طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية؟؟!! بل أن أشتغال النساء بالقضاء في المغرب له وضع خاص، باعتبار أن القاضيات في المغرب محظور عليهن العمل في القضاء الجنائي وذلك على سند من أن بعض المدارس الفقهية - المعتنق تفسيراها بالمغرب - يبيح أشتغال النساء بالقضاء دون مسائل الحدود، وهو الأمر الذي أغلق باب القضاء الجنائي أمام النساء في المغرب، إلا أن ذلك التفسير الضيق لم تتبناه

بقية الدول التي فتحت أبواب العمل القضائي للنساء شاملاً القضاء المدني والجنائي والإداري وشاملاً أعمال النيابة العامة والتحقيقات والفصل في القضاء وإصدار الأحكام !!

بل أن القاضيات في تونس يكاد يهيمن على العمل القضائي هناك، حيث أصبحت العديد من الدوائر المدنية والجزائية مشكلة تشكيلاً نسائياً كاملاً، والأمر يقترب من ذلك في سوريا صاحبة التجربة الرائدة حيث بدأت النساء في الاشتغال بالقضاء اعتباراً من عام ١٩٥٣ !! وبالطبع فإن النجاح الذي صادف النسوة المشتغلات في ذلك المجال والجدارة التي أثبتتها تلك النسوة في ممارسة عملهن منذ بداية التجربة وحتى الآن شكل سياجاً اجتماعياً حامياً للتجربة إلى الحد الذي أصبحت فيه جزء من نسيج المجتمع هناك دون أى مناقشة أو توقف أمامها !!

والحق، أنه وبمناسبة مناقشة أمر اشتغال النساء بالقضاء في مصر، ومدى موافقة أحكام الشريعة الإسلامية على ذلك الأمر، يلزم النظر في الأحكام الشرعية التي استندت عليها الدول التي أباحت الأمر واقعياً، وصولاً إلى أستلهاهم تلك الأحكام الشرعية والتي أرتكبت عليها الدول الإسلامية الأخرى ودفعت بنسائها إلى منصة القضاء العالية..

## خاتمة.....

ها أنا قد عرضت ما أراه من ظواهر اجتماعية تسببت في الحيلولة بين النساء وبين اعتلاء منصة القضاء، وللأسف تلك الظواهر إنما تعبر عن الرؤية الاجتماعية للمرأة ودورها المقبول وتعبر عن سطوة الأعراف والتقاليد وتعبر عن هيمنة الفكر الذكوري على عقل المجتمع وتعبر عن قصور وتقصير حاصل من جهات مختلفة لم تتصدى - لسنوات طويلة - للتمييز الواقعي ضد النساء، ذلك التمييز المعطل للمساواة النصوصية والمتسبب في حرمان النساء من اعتلاء منصة القضاء، وإذا كانت الحركة النسوية المصرية قد بدأت منذ عقدين تقريباً في إثارة هذه القضية ومناقشتها

ونقد التمييز الحاصل ضد النساء فيها وإذا كانت الحكومة المصرية قد عينت قاضية واحدة وحيدة ذرا للرماد في الأعين وأجلستها على منصة المحكمة الدستورية العليا بعيدا عن الجمهور والمتقاضين، وأعتبرت الحكومة المصرية أن تعيين تلك القاضية - مع تقديرنا الشديد لها - أمرا من شأنه أن يخدم الحركة المطالبة بإدخال النساء في نسيج الهيئات القضائية إدخالا فعلا حقيقيا، فضلا عن تعيين تلك القاضية الوحيدة في هيئاتنا القضائية أشعر البعض أنه لم يقصد به إلا المباهاة والتباهي في المؤتمرات الدولية دون أن يعبر عن رغبة حقيقية في الغاء التمييز الحاصل ضد النساء.. فأني أرى أن المعوقات الواقعية أنما هي أشد أنواع المعوقات وطأة والأكثر صعوبة في رفعها وأنهاها لأنها تستلزم تغييرا في النسق القيم الاجتماعي واستبدالاً للأفكار السائدة في هذا الأمر بالأفكار الحقيقية الواقعية وهو أمر يستلزم جهدا جماعيا كبيرا واسعا من مثقفي الأمة وعقولها لتنوير العقول وتغيير أفكارها الراسخة وهو أمر طويل وشاق وصعب لا يمكن تجاوز المعوقات الواقعية دون بذله...

## كلمة واحدة عن الدنيا

### آخر حاجه حاقولها

الدنيا بتتغير وحتتغير..... وكما قال ناظم حكمت  
 الشاعر التركي العظيم " ان اجمل الايام التي لم تأتي بعد " واضيف له  
 "ونحن في انتظارها ونستمني الا تتأخر"..... الدنيا بتتغير  
 وحتتغير..... ببطء صحيح !!!!! ساعات ترجع لورا الاول  
 قبل ما تطلع ثاني لقدام !!!!! ساعات تسود في وشنا ونقول خلاص  
 مافيش فايده !!!!! ساعات نتهزم هزائم موجهه !! ساعات نياس  
 ولكن..... الدنيا بتتغير وحتتغير..... طبعاً للاحسن  
 والاجمل !!!!!



## الفهرس

- إهداء ٣
- إهداء خاص ٥
- الدنيا بتغير..... وحتتغير.... ٩
- شكر وامتنان.... ١٥
- كلمة واحدة عن المدونة ١٧
- كلمة واحدة للتعارف !!! ١٩
- كلمة واحدة عندما اتحدث عن حقوق النساء ٢١
- أقولها دائما...!!!
- دراسة : الحقوق الضائعة للنساء وبطء إجراءات التقاضي..... ٢٣
- دراسة : مؤشرات أولية عن "وضع المرأة في البلدان العربية" مشاهدات وقراءات في التشريعات والقوانين العربية ٢٨
- مقالة : زهرة القرنفل الحمراء ٤٤
- كلمة واحدة عن معاملة النساء.. ٥٠
- دراسة : مقدمات أولية عن علاقه المرأة بالتنظيم القانوني العربي (حاله مصر) ٥١
- دراسة : اشتغال النساء بالقضاء السماح التشريعي والمعوقات الواقعيه ٧٧

- ٨١ ■ دراسة : المرأة والايدى البدني بين  
القانون والواقع
- ٨٩ ■ كلمة واحدة اوجعتني !!!!
- ٩٠ ■ كلمة واحدة عن لون المدونة...
- ٩١ ■ مقالة : لن نرفع الراية البيضاء
- ٩٨ ■ دراسة : الطلاق التعسفي .. معالجه الاضرار  
الناجيه .. رد الحقوق الضائعة
- ١٠٨ ■ دراسة : التحرش الجنسي .. مفاهيم ومحاور  
واشكاليات للمناقشه
- ١١٤ ■ دراسة : البعد القانوني للعنف ضد المرأة ..  
مؤشرات ومحاور للمناقشه
- 
- ١١٨ ■ كلمة واحدة عن احلامي .. ليه التمييز ضد  
المرأه.....
- ١١٩ ■ مقالة : سيدة اللوحة
- ١٢٤ ■ دراسة : ختان البنات بين التجريم القانوني  
وهيمنه العادات الاجتماعيه
- ١٣١ ■ دراسة : الطفله الانثى بين الحماية القانونيه  
والاعتداءات الواقعيه
- ١٤٢ ■ دراسة : المرأة قاضيه السماح التشريعي  
والحظر الواقعي

- كلمة واحدة عن النساء اللاتي اثن في حياتي.. ١٥٢
- كلمة واحدة عن ظاهره استوقفتني !!! ١٥٣
- مقالة : كلام معوج ١٥٤
- دراسة : التمييز ضد المرأة في قانون العقوبات ١٥٩
- دراسة : بيان امام محكمه النساء العربيه ١٨٦
- كلمة واحدة عن نفسي !!! ١٩٢
- مقالة : نحن سعيدات بالقانون !!!!!!! ١٩٣
- دراسة : دراسته حاله عن العنف الاسري والاجتماعي ضد النساء ٢٠٠
- كلمه واحده عن مصالح الاطراف الثلاث ٢٠٩
- دراسة : المعوقات الواقعيه امام النساء للاستغال بالقضاء ٢١١
- كلمة واحدة عن الدنيا اخر حاجه حاقلها ٢٢٢













نعم..... بعد قرابة ثلاثين عام من الرصد والدراسة والكتابة حول قضايا النساء، وبعد إدراكي لصعوبة الأمر ومشقة الرحلة التي بدأتها قبلي سيدات رائدات كثيرات وقطعت فيها أنا وجيلي شوطا ومازال عبء إنهاءها علي شابات هذا الجيل وربما الجيل القادم أيضا، وبعد تبدد وهم إمكانية تغيير العالم بتغيير القانون فقط، وبعد انتباهي لأثر الأعراف والتقاليد والعادات والنسق الأخلاقي والقيمي علي نظره المجتمع للنساء وحقوقهن وبالتالي المساحات التي تمنح لهن والأدوار التي يطالبن بها ويحاصرن فيها، وبعد حضور عشرات المؤتمرات والندوات المصرية والعربية والدولية، وبعد كل الحملات الدعائية العدائية ضد النساء والتي تطالب بعودتها للبيت وإخراجها من سوق العمل لصالح الرجال باعتبارها - أي النساء - هن سبب ازدحام الشوارع والبطالة وانحراف الشباب والتفكك الأسري وبعد معايرة النساء بالاختلافات البيولوجية بينهن وبين الرجال واعتبار الأنوثة والهرمونات النثوية نقیصة وعیب يقلل من قيمة النساء وأدوارهن الاجتماعية والمهنية، وبعد الصراخ والضجيج الذي يحاصر النساء في أجسادهن ويعتبرهن شيء يعرض للبيع في أسواق النخاسة تارة ويلزم إخفائه ووأده تارة أخرى، بعد كل هذا وعلي الرغم منه، يسير المجتمع لصالح حقوق النساء وإقرار مساواتهن بالرجال، نعم يسير ببطء، نعم يسير خطوه للأمام ثم خطوتين للخلف ثم ثلاث خطوات للأمام، نعم يسير بتردد وبرغبة في المهادنة وعدم خوض الصراعات الواضحة الحقيقية، لكنه يسير في اتجاه المساواة وفي اتجاه دعم وجود النساء وتمكينهن حتى لم أنكر ذلك !!

